

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ١٨

السبت ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المنافشة العامة

أتقدم بالتقدير الخاص للأمين العام بان كي - مون على جهوده الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف والعمل المشترك من أجل ضمان عالم سلمي وآمن ومزدهر. وبوجه خاص أود أن أكرر ذكر ارتياحنا لقيامه مؤخرًا بالزيارة الناجحة للجبل الأسود، التي أكدت الشراكة القوية بين الأمم المتحدة وبلدي. ظلت جمهورية الجبل الأسود على الدوام ملتزمة التزاماً قوياً بالتعاون متعدد الأطراف واحترام المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. لقد أبدينا ذلك في منطقتنا بتعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، وكذلك على المستوى العالمي بدعم الجهود العالمية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه وبالمشاركة في تلك الجهود.

ومرة أخرى شدد الاجتماع رفيع المستوى المعني بسيادة القانون الذي سبق المناقشة العامة على أهمية الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. هذه شروط مسبقة لتحقيق الازدهار لجميع مواطنينا، وللمجتمع ككل. الفشل في هذا الصدد يعيننا جميعاً. لذلك نشدد على المسؤولية الفردية لجميع البلدان في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد نيوشا كالدوجيروفيتش، وزير الخارجية والتكامل الأوروبي في الجبل الأسود.

السيد كالدوجيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أنه لشرف عظيم أن أقدم هذه الملاحظات باسم الجبل الأسود. بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بمخاطبة صديقين وزميلين. أود أن أهني السيد فوك يريميتش بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ستجد، كما هو الحال دائماً، سيدي الرئيس، كل التعاون والدعم من الجبل الأسود في أداء هذه الرسالة الهامة. كما أود أن اثنى على السيد ناصر عبد العزيز النصر على مساهمته في عمل الجمعية العامة، خصوصاً تعزيز الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن بلدي يكرس قدراته بقوة للتنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن نظام جزاءات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق باستعراض الاستراتيجية العالمية، فنحن نؤيد تماماً اقتراح الأمين العام بتعيين منسق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بغية تحسين التنسيق الاستراتيجي، والاتساق والموضوعية في تنفيذ الاستراتيجية.

إننا نؤيد بقوة الجهود العالمية لترع السلاح وعدم الانتشار، في الوقت الذي نؤكد فيه أن المعركة ضد التهديدات عبر الحدود الوطنية، مثل جرائم الإنترنت والاتجار بالبشر والبشرية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، تتطلب اتباع نهج شامل.

باعتبارنا بلداً متعدد الثقافات، فإن جمهورية الجبل الأسود تبني مجتمعها على مبادئ التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل. التنوع لا يفرقنا بل يثرينا وذلك بفضل التقاليد والثقة المبنية على مدى تاريخ الجبل الأسود الطويل. كما شهدنا مؤخرًا، فإن الخلافات يمكن أن يساء استخدامها وتتحول بسهولة إلى أعمال حمقاء من العنف ضد الأبرياء، وهو أمر غير مقبول. ولذلك سيظل بلدي ملتزماً بتعزيز الحوار بين الثقافات والتسامح والاحترام على جميع المستويات.

حققت الجبل الأسود في السنوات الست التي أعقبت استعادتها استقلالها تقدماً كبيراً في التنمية الداخلية وفي العلاقات الدولية على حد سواء. لدينا علاقات جيدة جداً مع جميع جيراننا، في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة ككل تحدياً فريداً من نوعه لإثبات قدرتها على تعزيز التعاون الشامل.

تشارك جمهورية الجبل الأسود بنشاط في جميع العمليات الإقليمية والمبادرات الرامية إلى تكثيف التعاون المتبادل والبناء وتعزيز الأمن والاستقرار في جنوب شرق أوروبا. في أعقاب ماضي المنطقة المضطرب، يوحدنا الآن الهدف الاستراتيجي المشترك للتكامل الأوروبي. على الرغم من أنه لا تزال هناك

تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن دور الأمم المتحدة في توفير الدعم الكافي والفعال لهذه الجهود. إن احترام سيادة القانون على المستوى الدولي والإهتمام الوطني بأنشطة سيادة القانون والتبني والتنفيذ الفعال للمعايير الدولية ضمن أنظمتنا القانونية المحلية من أهدافنا الرئيسية.

تعزيز الشراكة الدولية في حفظ وبناء السلام والأمن ضروري. وباعتبارنا بلداً متوسطياً، نتشاطر اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة مؤخراً في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

إن نطاق وعواقب العنف في سوريا لهما بمثابة تذكرة قوية بأهمية التدابير الوقائية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين؛ ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة الوقائية ودور الحوار والوساطة في حل النزاعات سلمياً. تؤيد جمهورية الجبل الأسود بقوة نهجاً يؤكد على الوقاية المبكرة والقضاء على التهديدات قبل أن تتحول إلى مصادر نزاع.

تبقى مسؤولية الحماية ومدى تنفيذها على الأرض مهمة رئيسية. لا ينبغي أن يفلت مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية من العقاب في عصر المساءلة. ينبغي للبلدان البرهنة على التزامها القوى بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات.

الجبل الأسود على استعداد لزيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام وفقاً لقدراتها وتمشيا مع الجهود الدولية. نحن نؤيد بشكل خاص مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، وتطوير قدرات مدنية للحفاظ على الاستقرار بالنهوض بولايات بعثات حفظ السلام. وفي هذا السياق نؤيد تماماً تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتعزيز دور المرأة أثناء فترات الصراع وأوضاع ما بعد انتهاء الصراع.

وإجراءاته الخاصة، وتعزيز النشط لحقوق الإنسان والحريات على الصعيد الدولي من أجل الاستجابة في الوقت المناسب لحالات انتهاك حقوق الإنسان في العالم هذه هي الجهات الرئيسية لنشاطنا في المجلس.

إن نتائج تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء الإصلاحي يقف شاهداً ليس فقط على إصلاح المنظمة، بل وعلى فعالية أكبر في تكييف الأمم المتحدة على الحاجات الإنمائية للدول.

لقد حققت جمهورية الجبل الأسود تقدماً ملموساً في تنفيذ برنامج متكامل وانخرطت بالفعل، إلى حد ما، في تنفيذ البرنامج النموذجي المشترك كمرحلة تالية لتوحيد الأداء. يركز برنامجنا على مبادئ أساسية حتى العام ٢٠١٦، ألا وهي تعزيز الملكية الوطنية والبرمجة المشتركة، فضلاً عن الاستفادة من المزايا النسبية لوكالات الأمم المتحدة المختلفة. سنستمر في دعم كل الجهود الرامية إلى تحسين نظام الأمم المتحدة وفعاليتها والأنشطة العملية في الميدان.

ليست التنمية المستدامة والحد من الفقر والنمو الاقتصادي، وحالات الصراع وما بعد الصراع، سوى بعضاً من القضايا التي تحتاج إلى عمل مشترك. وفي هذا السياق، تبرز التنمية المستدامة بجميع مقوماتها كأولوية لدينا. الجبل الأسود من بين البلدان السائرة على الطريق الصحيح للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية كأساس لتحديد أهداف التنمية المستدامة، التي يجب أن تكون في لب خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبذلك تعيننا على صياغة تعبير واضح عن الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة. نحن على أهبة الاستعداد للإسهام بنشاط في تشكيل المؤشرات الضرورية، علاوة على الجداول الزمنية لتنفيذها. و نعتقد أن مسألة التنمية المستدامة، فضلاً عن مسألة التوصل إلى اتفاقات ملزمة قانوناً فيما يتعلق بتغير

قضايا تحتاج إلى المساعدة والدعم الدوليين، فإننا حققنا مستوى جديداً من الثقة والتنمية والنضج التي أدت إلى التقدم الفردي لكل بلد في تكامل أوروبي وأوروبي - أطلسي. يمثل فتح مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه من هذا العام، وتقدمنا المستمر على المسار الأوروبي الأطلسي اعترافاً قوياً بالنتائج التي حققناها. نحن مركزون تماماً على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والوصول إلى أعلى المعايير الدولية وملتزمون بها، بخاصة في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات، والحكم الديمقراطي. ستعزز تقوية القدرات المؤسسية والبشرية تعزيز استقرارنا السياسي وازدهارنا الاقتصادي، ما هو ضروري في هذا الزمن، وهو زمن الأزمات الآخذة في التطور التي تؤثر علينا جميعاً.

لا يعني التقدم في عمليات التكامل غياب المشاكل. إننا نعلق أهمية كبرى على حل القضايا الأساسية لتطوير مجتمعنا، مثل تمكين المرأة، وتحسين حالة السكان الغجر، وتسوية وضع اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من الجماعات الضعيفة. ونحن ملتزمون تماماً بالتصدي لهذه التحديات المعقدة من خلال حلول فعالة ودائمة ونماذج لتحسين الاندماج الاجتماعي لكل فرد. ونحن ندرك هذا بوجه خاص عندما تصبح الفوارق الاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحاً وتتطلب مجهوداً أكبر من قبل الدولة للقضاء عليها.

تعزيز واحترام حقوق الإنسان هدفان هامين في برنامج سياستنا الداخلية والخارجية. ولذلك فنحن واثقون بأن جمهورية الجبل الأسود تنال ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وتنتخب لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ونحن ملتزمون بقوة بالمساهمة في كفاءة وفعالية المجلس وفي نظام الحماية وتحسين حقوق الإنسان والحريات. دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتعاون الكامل مع المجلس

تمثله قد تصدت للتحديات، وتظل ذات أهمية للعالم ولا غنى عنها لكل فرد من بيننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوشور سكارفيونسون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية آيسلندا.

السيد سكارفيونسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أتمكن من مخاطبة الجمعية العامة هنا في هذا الصباح الجميل في نيويورك، وأود أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. فلتكونوا واثقين من أن الوفد الآيسلندي سوف يساعدكم بكل الطرق الممكنة.

في العام الماضي، أتيت إلى الجمعية برسالة مؤداها أن حكومي سوف تقترح على برلماننا أن تعترف بآيسلندا بفلسطين كدولة مستقلة وذات سيادة. ويسعدني أن أتمكن من الوقوف هنا اليوم، وأقول إننا قد وفينا بوعدنا ذاك. والأهم من ذلك، أن أحداً لم يصوت في البرلمان الآيسلندي معارضا الاعتراف بفلسطين. واليوم، لدينا علاقات دبلوماسية رسمية كاملة وقوية بين بلدنا فلسطين وآيسلندا.

لقد قدرت الأمم المتحدة مؤخراً أن غزة لن تكون صالحة للعيش بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين المياه وإمدادات الطاقة والصحة والتعليم الأساسي. تثبت الأحوال المعيشية المؤسفة الموصوفة في ذلك التقرير جلياً أن الحالة في فلسطين أمر غير مقبول لأي شخص يحترم كرامة الإنسان. لقد زرت غزة بنفسني. التقيت بصيادين لا يسمح لهم بالصيد في المياه المطلّة على ساحل قطاع غزة. باعتباري صياداً سابقاً، فإن ذلك يؤلم قلبي. لقد قابلت أطفالاً في غزة أصبحت حياتهم مستحيلة بفعل الفقر والعنف وحصار وصفه البعض على أنه سجن كبير مفتوح. لقد شهدت بنفسني كيف

المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي أن تنطوي على تنازلات من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك نأمل أن نرى تطورات إيجابية في مؤتمر الدوحة.

إن التصميم المشترك والانفتاح والرغبة في التوصل إلى حل وسط وقبول الأمر الواقع أمور مهمة حقاً في سبيل المضي قدماً. لا ينبغي إهمال التزامنا بالوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية مهما كانت صعوبة الحالة الاقتصادية والمالية في العالم. إن القضاء على الفقر، وخلق شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص حتى يتسنى لنا توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، علاوة على "تحدي القضاء على الجوع" الذي أطلقه الأمين العام، هي أهدافنا المشتركة. معاً نستطيع تحقيق هذه الأهداف.

لا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي للتحديات ذات الصعوبة المتزايدة التي يفرضها المجتمع الحديث، في عصر أصبح فيه الاعتماد المتبادل والتكامل سمات أساسية للسياسة العالمية. التعاون شرط مسبق للنجاح. وأنا واثق من أن البلدان الصغيرة مثل الجبل الأسود يمكن أن تضطلع بدور مهم، وأن تكون جزءاً من الحل. سنظل أوفياء لمبادئ التعاون والثقة المتبادلة، وملتزمين بشدة بالمساهمة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة ودورها في إدارة الشؤون العالمية، على الصعيدين الوطني والدولي.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أضيف ملاحظة شخصية صغيرة. أول مرة حضرت فيها اجتماعات الجمعية العامة كنت ملحقاً لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية آنذاك. اليوم، وبعد عدة سنوات، وثلاث دول مختلفة، أشرف بالوقوف أمام الجمعية العامة مترسلاً وفد بلدي، الجبل الأسود. ربما تغير العالم على نحو لم نكن نتوقعه، غير أن منظمنا وما

ومن أجل شعب سوريا. ويجب أن نضمن كذلك أن أولئك الذين يرتكبون الفظائع من كلا الجانبين سيحاسبون على أفعالهم في محكمة دولية.

كما أن المشكلة السورية تعمل بمثابة منبه فيما يتعلق بمجلس الأمن. لقد برهنت مشكلة سوريا على مدى عدم تناغم المجلس مع احتياجات العالم الحديث.

الحقيقة أن مجلس الأمن قد أصبح عقبة أمام الجهود الدولية لمعالجة وحل حالات مثل الحالة في سوريا. علينا أن نقوم بإصلاحه ليصبح أداة تساعد على إحراز التقدم بدلاً من أن تعوقه في الحالات المماثلة للحالة في سوريا هذا العام، أو كما رأينا في العام الماضي بشأن الطلب الفلسطيني.

اسمحوا لي أن أضيف أيضاً بالنيابة عن الشعب الآيسلندي أن علينا أن نعارض دائماً الإرهاب والعنف أيّاً كان شكلهما. اعتقد أن علينا جميعاً أن نشارك في إدانة جريمة القتل الشنيعة التي راح ضحيتها السفير الأمريكي في ليبيا مؤخراً. إن سفارتنا، وهي أدواتنا للعمل من أجل الناس ومن أجل السلام، يجب أن تكون مصونة دائماً.

أيسلندا مجتمع منفتح يحتضن الجميع، وتقوم سياستنا الخارجية على احترام حقوق الإنسان للجميع. من وجهة نظر حقوق الإنسان، من غير المقبول أن أي يتعرض أي شخص للاضطهاد أو لسوء المعاملة بسبب ميوله الجنسية أو نوع جنسه. يكفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المساواة في المعاملة وعدم التمييز لجميع الناس، وعلينا نحن، مجتمع الدول، أن نكفل أن المساواة في المعاملة، بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، تشمل كذلك الميول الجنسية ونوع الجنس. يجب ألا ننسى أننا جميعاً، كل الناس، ذرات من تربة الأرض.

يمكن للبلدان الصغيرة أن تصبح من الرواد العالميين. لقد أثبتت أيسلندا ذلك بكسر الجليد للاعتراف بدول البلطيق،

بتم انتهاك حقوق الإنسان لسكان الضفة الغربية كل يوم بحاجز من صنع الإنسان يمر عبر طرقهم وأراضيهم وحياتهم.

رنت كلمات رجل دولة سابق نعرفه جميعاً في رأسي عندما كنت في قلقيلية. السيد نتنياهو، أهدم هذا الجدار. أنا أعرف أيضاً أن الشعب الإسرائيلي مثلنا تماماً. إنهم يريدون أن يعيشوا في سلام، وهم يستحقون ذلك. أفضل طريقة لضمان ذلك هو حل الدولتين، الذي لن يعود بالنفع على الشعب الفلسطيني فحسب بل على الشعب الإسرائيلي أيضاً.

لقد سعدت بالاستماع إلى كلمة السيد نتنياهو يوم الخميس (أنظر A/67/PV.12)، ولدى تعليق أريد أن أدلي به نيابة عن الشعب الآيسلندي: لا تقصف إيران بالقنابل. لا هذا العام، ولا في العام المقبل. لا تشعل حرباً أخرى في الشرق الأوسط. وفي ذات الوقت، أود أن أقول للرئيس أحمدني بنجاد والقيادة الإيرانية: لا تصنعوا القنبلة. واسمحوا للدبلوماسية أن تعمل، لا للغوغاء أو إثارة المخاوف. فلنعمل معاً من أجل السلام.

لقد شهدنا تغييرات جذرية تحدث مع قدوم الربيع العربي، وكما برهنت الانتخابات الديمقراطية. تنضج الديمقراطية وتحسن بمرور الزمن، ولا يزال الربيع العربي في بدايته. لكل فرد في ظل الديمقراطية مكان ودور يضطلع به. كأصدقاء ومناصرين، نحث الجميع على ضمان أن يحفظ الربيع العربي حقوق جميع الناس، سعيّاً وراء مجتمعات تتسم بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث يسمح لأخواتنا في العالم العربي بالنمو والازدهار على قدم المساواة مع إخوتنا وحيث يتمتع الرجال والنساء بذات الحقوق.

للأسف، ليس هناك ربيع في سوريا. يفقد الآلاف من الناس الأبرياء، ناهيك عن الأطفال الأبرياء، حياتهم بسبب نظام قمعي. على المجتمع الدولي بذل جهد أكبر وأفضل للتوصل إلى حل سياسي وسلمي من أجل هؤلاء الأطفال،

لقد كانت الأوقات صعبة جداً في آيسلندا في السنوات الأخيرة. ففي فترة الركود التي مرت بها أوروبا، كنا أول بلد يكبو، ولكننا كنا أيضاً أول بلد يقف على رجليه. إذا كان هناك أي درس يمكن استخلاصه من التجربة الآيسلندية في مجال الانتعاش، فهو أن التقشف وحده لا يكفي. لقد أخذت آيسلندا بالتأكيد نصيبتها من التقشف، لكننا لجأنا أيضاً إلى رفع الضرائب، لا سيما على المواطنين الأكثر ثراء، واستخدمنا الإيرادات لحفز النمو والتأكد من أن نظام الرعاية الاجتماعية يظل سليماً. واليوم، تتمتع آيسلندا بأدن معدل البطالة في أوروبا ونمو اقتصادي قوي. لقد نجح النموذج الآيسلندي.

ولعل أفضل دليل على عودة الروح إلى الأعمال في آيسلندا أنه، على الرغم مما أدى إليه الركود العالمي، للأسف، من انخفاض في الدعم الدولي للبلدان النامية، فإن آيسلندا تتوثب في ذلك الاتجاه. نحن نقوم بزيادة دعمنا زيادة كبيرة.

أخيراً، فإن الأحرف الأولى للمواضيع التي تطرقت إليها هنا اليوم - وهي فلسطين، والطاقة، والقطب الشمالي، وتغير المناخ والاقتصاد - تشكل [في اللغة الإنكليزية] كلمة "Peace"، أي السلام، الذي ينبغي يكون أعز شيء فيما بيننا جميعاً، مهما كانت خلافاتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد كيرات عمروف، وزير الشؤون الخارجية بالنيابة في كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): باسم جمهورية كازاخستان، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي يرهميتش، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، كما أتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا للسفير ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، لما أبداه من مهارة في قيادة أعمال الجمعية.

وبإدخال الطاقة الحرارية الأرضية كبديل في سعي العالم إلى الطاقة النظيفة، وبأخذ زمام القيادة من خلال تقديم القدوة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

يسعدني جداً أن أبلغكم أن آيسلندا قد شرعت الآن، هذا الصباح، في برنامج رائد فيما يتعلق بالطاقة النظيفة المتجددة لما يصل إلى ١٥٠ مليون من الأفارقة. لقد كفلت آيسلندا الأموال للعمل مع البنك الدولي لمساعدة ١٣ بلداً من بلدان الوادي المتصدع في شرق أفريقيا لتحديد مواردها الكبيرة من الطاقة الحرارية الأرضية ودراساتها وإعدادها للاستفادة منها. سوف يكون ذلك المشروع أكبر وأهم مشروع تعاونت بشأنه آيسلندا مع البلدان النامية. وأستطيع أن أعبر عن شعور بالفخر الشديد يساور آيسلندا اليوم حيال ذلك.

قد يبدو وكأن الأمر ينطوي على تناقض، لكن عندما نضع نحن في آيسلندا خبرتنا في مجال الطاقة الحرارية الأرضية لاستخدامها في شرق أفريقيا، فإننا نحمي أيضاً بيئة منطقتنا، منطقة القطب الشمالي. الجليد يذوب بوتيرة أكبر بكثير مما كنا نتوقعه. ولا نحتاج إلى أن نكون أنبياء لتنبأ بأن المناطق الشاسعة من القطب الشمالي ستكون مفتوحة، عاجلاً وليس آجلاً، لتشييد طرق جديدة للنقل بين القارات ولعمليات إنتاج النفط والغاز. وبطبيعة الحال، قد يجلب ذلك منافع تجارية هائلة للناس الذين يعيشون في منطقة القطب الشمالي وما حولها. لكننا ندرك أيضاً إدراكاً تاماً الإخطار التي تترتب على النظام الإيكولوجي الهش في المنطقة القطبية الشمالية وسبل العيش التقليدية لشعوب المنطقة القطبية الشمالية. أقول للجمعية اليوم إن علينا أن نتحسب لخطواتنا بعناية فائقة في منطقة القطب الشمالي. إن من مصلحة جميع الدول ضمان أن يصبح مجلس المنطقة القطبية الشمالية قوياً بما فيه الكفاية ليشكل، في المستقبل، منتدىً لصياغة قرارات هامة بشأن المصالح المشتركة لجميع شعوب المنطقة القطبية الشمالية.

هامة في ذلك الاتجاه - إعلاناً عالمياً لعالم خال من الأسلحة النووية. ولا شك أن ذلك سوف ييسر تقدمنا نحو عالم خال من الأسلحة النووية، واعتماد اتفاقية للأسلحة النووية في وقت مبكر. ترحب كازاخستان بإقامة حوار بناء مع الدول النووية الخمس بهدف التوقيع على بروتوكول بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

كما ندعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في وقت مبكر. في ذلك الصدد، نتطلع إلى المؤتمر المقبل في هلسنكي ونتأمله الإيجابية.

تعمل كازاخستان على التنفيذ العملي لمشروع استضافة بنك دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليتيح، إن اقتضى الأمر، ضمان الإمداد المتواصل بالوقود النووي.

وينبغي أن يكون من الواضح أن المصرف لن يتعدى بأي شكل من الأشكال على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك تطوير التكنولوجيا النووية.

وهذا العام، سوف نكمل المشروع الرامي إلى تعزيز الأمن المادي لموقع التجارب النووية السابق في سيميپالاتينسك. ونحن نرى أن هذا المشروع، الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع الولايات المتحدة وروسيا، بوصفه إسهامنا الكبير في النظام العالمي لعدم الانتشار.

وتشارك كازاخستان بنشاط في الكفاح ضد الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات، في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وتعمل كازاخستان باستمرار،

شهد العالم في السنوات الأخيرة اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية شديدة. فالاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن الكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان، تشكل دليلاً قاطعاً على أن قضايا الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة أصبحت ذات أهمية متزايدة.

نعتقد أن السياسة العالمية ينبغي أن تستند إلى مبادئ عالمية جديدة. في القرن الحادي والعشرين، تشمل تلك المبادئ تعددية الأقطاب البناءة، والشفافية، والثقة، والتسامح السياسي، والمهيمنة الواضحة للأشكال المتطورة للتنمية في العالم. وينبغي أن تنص عليها الوثائق الأساسية للأمم المتحدة، وكامل النظام القانون الدولي. في ذلك السياق، نعتقد أن من المهم أهمية أساسية أن نكفل الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

لقد كان خطر انتشار الأسلحة والتكنولوجيا النووية، جنباً إلى جنب مع الهاجس المتمثل في اقتنائها واستخدامها من قبل الكيانات الإرهابية، واحداً من أصعب التحديات التي تواجه الجنس البشري. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يشكل ضماناً للأمن ولا يحقق قدراً أكبر من الاستقلال. ويبين تاريخ كازاخستان نفسها أن البلدان تبني فوائد ضخمة من تخليها عن الأسلحة النووية. فبالتحلي طوعية عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم وإغلاق أكبر موقع للتجارب في سيميپالاتينسك، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، كسبنا مزيداً من الأصدقاء، وأصبحنا بلداً أكثر ازدهاراً واستقراراً وتأثيراً.

تؤيد كازاخستان تأييداً تاماً اقتراح الأمين العام الداعي إلى اعتماد اتفاقية للأسلحة النووية. لقد اقترح فخامة السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، الذي يشاطر تلك الأهداف المعلنة، أن تعتمد الأمم المتحدة - كخطوة

وينبغي لنا أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للتراع في سوريا والمساعدة في منع وقوع كارثة إنسانية. وينبغي أيضاً أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع امتداد الأزمة إلى بقية أنحاء المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للحكومة السورية والمعارضة اللجوء إلى الدبلوماسية، وليس إلى الأسلحة، ووضع حد فوري للعنف.

ولا بد من احترام مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. فالسوريون أنفسهم هم الذين ينبغي أن يحددوا مستقبل بلدهم. ونحن ندعو جميع الدول إلى الاتحاد حول العملية الانتقالية السورية، التي ينبغي أن تقوم على الحوار والحلول التوفيقية، وتقديم الدعم لأنشطة الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي.

وتدعو كازاخستان إلى تهيئة الظروف المواتية لتسوية القضية الفلسطينية، وذلك بطرق منها استمرار المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي إزالة جميع العقبات التي تحول دون عملية التفاوض. وقد كانت كازاخستان وما زالت من المؤيدين للحقوق المشروعة لفلسطين في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود عام ١٩٦٧، ولانضمامها إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية.

لقد دعونا دائماً إلى الحل السلمي، والدبلوماسية حصراً، لتسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، ونتطلع إلى استمرار الحوار البناء بين إيران وجميع الأطراف المهمة بغية وضع حلول مقبولة لدى الجميع.

وتمثل إعادة إعمار أفغانستان أحد الأهداف الهامة للمجتمع الدولي التي تلي تطلعات الأفغان أنفسهم. ونعتقد أنه إذا أريد لتعاوننا بشأن أفغانستان أن ينجح، فينبغي أن يكون بعدها الاقتصادي إحدى الأولويات. وينبغي دعم الجهود التي تبذل لتحقيق استقرار الحالة بالقيام بإصلاحات رامية إلى تحقيق

بصفتها تتولى رئاسة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، على تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال. ويوجه اهتمام خاص لتوسيع نطاق التعاون العملي بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، مركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق لمكافحة خطر الاتجار بالمخدرات، الذي يتخذ من كازاخستان مقراً له ويهدف إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف على مكافحة تدفق المخدرات من أفغانستان.

وبالنظر إلى تزايد اهتمام المجتمع الدولي بمسألة أمن المعلومات على الصعيد الدولي، نعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إدخال مفاهيم جديدة في القانون الدولي، من قبيل الحدود الإلكترونية والسيادة الإلكترونية، فضلاً عن إنشاء وحدة لشرطة الفضاء الحاسوبي.

وبصفة كازاخستان الرئيس الحالي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإنها ستواصل تقديم الدعم الكامل للعملية التي تهدف إلى إعادة الاستقرار والسلام إلى ربوع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقبل أن أنتقل إلى المسائل الإقليمية، أودّ أن أعرب عن إدانتنا الشديدة للإنترنت لشريط الفيديو على الإنترنت والرسوم المتحركة التي تسيء بشكل استفزازي للمشاعر الدينية للمسلمين. ولا بد من وقف هذا التحريضات المثيرة للاشمئزاز، لأنها تؤدي إلى تصعيد العنف بإثارة الكراهية بين ممثلي الأديان، وتقوّض الحوار وبناء الثقة بين الحضارات. ويجب أن يمارس الحق في حرية التعبير مع إبداء روح المسؤولية الواجبة.

ولقد صُدمنا لقتل دبلوماسي الولايات المتحدة المأساوي في بنغازي. ونشجب الهجمات التي تشن على الدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية، وندعو الحكومات إلى التقيد بالتزاماتها الدولية بحماية الممثلين الدبلوماسيين في بلدانها.

لدى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولأجل النهوض بمصالح هذه الفئات من البلدان، قامت كازاخستان، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، في ألماتي، بتنظيم الاجتماع الرابع لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية والاجتماع المواضيع العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة من أجل التجارة.

واليوم، يواجه العالم بأسره تحديات جديدة في مجال أمن الطاقة العالمية. وتمتّع آسيا الوسطى بإمكانية كبيرة لأن تصبح من مراكز الطاقة العالمية. وتمثل تنمية موارد الطاقة إحدى الأولويات بالنسبة لجمهورية كازاخستان. ونرى أن مستقبل المنطقة يكمن في تطوير منظومة خطوط أنابيب النفط والغاز لأجل توصيل مواردنا الهيدروكربونية إلى أوروبا وآسيا.

وفي إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولتوجيه اهتمام الجمهور الدولي إلى المسائل المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، قررت كازاخستان أن تلتزم ترشيح عاصمتها أستانا لاستضافة معرض إكسبو ٢٠١٧ الدولي بشأن موضوع "الطاقة من أجل المستقبل". ونحن نعول على دعم الدول الأعضاء الزميلة لطلبنا. وبصفة كازاخستان أحد البلدان الرائدة التي وقع عليها الاختيار من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستعمل بنشاط على وضع مشروع أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

وليست كازاخستان في وضع يسمح لها بضمان أمنها الغذائي فحسب؛ بل هي أيضاً على استعداد للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

والحوار بين الثقافات شرط مسبق هام لتحقيق السلام والأمن. وبغية تعزيز هذا الحوار، قدمت كازاخستان مبادرة لإعلان عقد دولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢، وتم اعتمادها في ختام الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام

التنمية المستدامة وتحسين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في البلد ومستواه التعليمي والمعايير الإنسانية الأخرى.

وتشارك كازاخستان أيضاً بنشاط في التعاون المتعدد الأطراف لمساعدة أفغانستان، كما يتبين من استعدادها لاستضافة المؤتمر القادم لعملية اسطنبول، في أستانا، في عام ٢٠١٣.

وتوجد في ألماتي، وهي من المدن الكبرى في جنوب كازاخستان، المرافق اللازمة لاستيعاب مكاتب المنظمات الدولية. فقد أنشأت ست عشرة منظمة من أسرة الأمم المتحدة مكاتب لها بالفعل في المدينة. وتمتّع معظم هذه المنظمات بمركز إقليمي. ونشجع على المزيد من التوسع في وجود منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات الإنسانية التابعة لها، ونعرض إنشاء مركز للأمم المتحدة في ألماتي، تحقيقاً للفعالية في تنسيق الجهود الدولية وتنفيذ المشاريع الإقليمية للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاريع التي تتعلق بتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وهذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لمبادرة عقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، التي أعلنها الرئيس نور سلطان نزارباييف في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (أنظر A/47/PV.24). وقد أصبحت الدورة السنوية للمؤتمر والاجتماع الرابع لوزراء خارجية دوله، الذي عقد في أستانا في ١٢ أيلول/سبتمبر، مرحلة هامة في تطور هذا المنتدى الآسيوي. ويضم المؤتمر في الوقت الراهن ٢٤ بلداً تشغل أكثر من ٩٠ في المائة من إقليم آسيا، حيث يقيم نصف سكان العالم الآن. ويضطلع المؤتمر، بوصفه منبرا للحوار، بدور هام في الجهود الرامية إلى كفالة السلام والأمن والاستقرار في آسيا.

وتحت كازاخستان على إيلاء اهتمام وثيق لتوسيع نطاق القدرة في مجالات التجارة والاستثمار والنقل العابر

يبدله من جهود دؤوبة لأجل التغلب على الكثير من التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه عالمنا اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ بما هو واضح. يواجه القرن الحادي والعشرون الذي نعيش فيه لحظة من أقسى لحظاته. ولم يحدث قط من قبل أن كان ضغط الترابط العالمي قويا بهذه الدرجة. فكلما ازدادت الاقتصادات ترابطا، لم تتضاعف الفرص السانحة لخلق الثروة فحسب، بل تضاعفت أيضا الفرص لنقل الصدمات المزعزعة للاستقرار من بلد إلى آخر. وتخيّم الاختلالات والمخاطر بظلالها في كل مكان. وفي سياق تراجع التوقعات الاقتصادية والتحديات العالمية المتصاعدة، يلزم اتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة العالمية لضمان استقرار النظام المالي، واستقرار النظام النقدي، وتنظيم الأسواق المالية الدولية، والتعامل مع الصدمات المنهجية الكبيرة. ويواجه النظام متعدد الأطراف، الذي وُضع منذ أكثر من نصف قرن، تحديات لقدرته على تنفيذ ولايته مع تزايد التعقيد في جدول الأعمال الدولي. ومن الواضح أن النظام المتعدد الأطراف الحالي يحتاج إلى إصلاح جذري وإلى أن يتحوّل إلى مجموعة منسقة تنسيقا جيدا ونفاذة من المؤسسات القادرة على أن توفر حلولاً مبتكرة ومجدية للمجتمع الدولي الأخذ بأسباب العولمة.

ولكي نتصدى للمخاطر النظامية في القطاع المالي، نتعاون بشكل وثيق مع جمهورية كوريا والصين واليابان ضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز آلية إقليمية للحماية المالية، يطلق عليها مبادرة شيانغ ماي لتعددية الأطراف، رفعت في الآونة الأخيرة مستوى تمويلها من ١٢٠ مليار دولار إلى ٢٤٠ مليار دولار. ولدينا اعتقاد قوي أن هذا الترتيب المالي الإقليمي سوف يُكمل جدار الحماية العالمية من أجل حل الأزمات الإقليمية. وقد أنشأت الرابطة أيضا مكتب مراقبة الاقتصاد

لنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وتعلق كازاخستان أهمية خاصة على حماية حقوق الإنسان وأعلنت تقديمها بطلب الانضمام لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وفي حال انتخابها ستشارك، بروح المسؤولية الكاملة في إجراءات تلك الهيئة الهامة لحقوق الإنسان، على أساس من الوضوح والنزاهة وعدم التسييس والحوار القائم على الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس الماضي، احتفلت جمهورية كازاخستان بالذكرى السنوية العشرين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد تمثل موقفنا باستمرار طوال هذه السنوات في أن تكون المنظمة جامعة وشفافة وفعالة. ولدينا اعتقاد راسخ بأننا لن نتمكن من إحراز تقدم حقيقي في معالجة المشاكل والتحديات العالمية التي تواجه البشرية إلا بتوحيد جهودنا.

ولذلك ندعو إلى بذل الجهود المشتركة لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة لصالح الأجيال القادمة وكوكبنا المشترك الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور نامهونغ (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة الصادقة لكم، يا سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ولا يساورني أدنى شك في أن هذه الدورة سوف تسفر عن نتائج مثمرة في ظل قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أعرب عن إعجابي بالسيد بان كي - مون لما

وصف الأمين العام بان كي - مون تلك الظواهر بأنها تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين.

ومن دواعي الأسف أن المجتمع الدولي، رغم كل المحن التي تلحق بأشد سكان العالم ضعفا من جراء تغير المناخ، لا يزال منقسما على نفسه بشأن الاضطلاع باستجابة عالمية سريعة وحاسمة. ونهيب بالبلدان المتقدمة نحو أن تحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وفقا لمبدأ الأمم المتحدة المتمثل في المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. فمن المخيب للآمال أن الوعود التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، وفي كانكون في عام ٢٠١٠، وفي ديربان في عام ٢٠١١ لا تتحقق، في معظمها، في توقيت مناسب.

ومن نفس المنطلق، نرى أنه ينبغي تطوير آليات إدارة الكوارث الطبيعية والتعاون وتعزيزها على كل من الصعيدين الإقليمي والعالمي، بهدف منع وقوع الكوارث الطبيعية ومعالجة القضايا ذات الصلة التي أصبحت أكثر إلحاحا بسبب تغير المناخ. وقد حققت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدما كبيرا في هذا المجال على المستوى الإقليمي، وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى إنشاء مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويمثل الأمن الغذائي مشكلة خطيرة أخرى في الوقت الحاضر. إذ يتوقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إذا ظل عدد سكان العالم يزداد بسرعه الحالية، أن نحتاج بحلول عام ٢٠٣٠ إلى زيادة في إنتاج الغذاء بنسبة ٥٠ في المائة، والمياه النظيفة بنسبة ٣٠ في المائة والطاقة بنسبة ٤٠ في المائة. وبناء على ذلك، فإن زيادة المنافسة على الموارد الطبيعية وبين الطاقة من الوقود الحيوي والمواد الغذائية لتلبية احتياجات الإنسان لن تؤدي إلا إلى مزيد من تفاقم حالة الأمن الغذائي. ومن الضروري القيام بإصلاح كبير على الصعيد العالمي بصفة عاجلة لتنفيذ توصيات مؤتمر ريو+٢٠ المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تشدد على كل

الكلي والمالية في سنغافورة بغية إيجاد آلية للمراقبة تتسم بقدر أكبر من التكامل والتوازن والفعالية.

وبينما نناضل جميعا من أجل التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية، لا ينبغي أن نغفل عن التحديات والأخطار الجديدة الناشئة، كالعقبات التي تعترض التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ والأمن الغذائي وما إلى ذلك. فما زال العديد من البلدان النامية يواجه عقبات كثيرة تحول دون تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥، وذلك بسبب تعرضها للأزمة المالية العالمية، والتحديات التي يفرضها عبء الديون والتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الوفاء بها. وبعد أن حققت كمبوديا نحو مستقرا لعدد من السنوات على التوالي، لديها ثقة في أنها، رغم مواردها المحدودة، ستحقق الأهداف الإنمائية للألفية الكمبودية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نرحب باعتماد القرار ٦٦/٢٨٨، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وندعو بقوة إلى أن تظل الأهداف الإنمائية للألفية علامة بارزة أساسية في جدول أعمال التنمية. كما ندعو إلى تجديد بذل الجهود لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية في الوقت المحدد.

ويمثل تغير المناخ مشكلة حرجية بالنسبة للعالم كله، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية ومتضافرة. فقد تكون لسرعة معدل تغير المناخ آثار مدمرة، وخاصة على الدول الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، في شكل ارتفاع مستويات سطح البحر. وغيرها من البلدان النامية، التي تعتمد في الغالب على الزراعة، تتهددها آثار سلبية ماثلة تؤثر على معيشتها، كالفيضانات الجارفة والجفاف الشديد. وقد

الدوحة، ومنع عودة الحمائية التجارية؛ والأولوية لزيادة تيسير التجارة، وهذا عامل هام مواتٍ لحفز النمو الاقتصادي الدولي، الذي تحتاجه جميع بلداننا.

وتؤيد كمبوديا تأييداً تاماً جميع الأولويات التي اتفقت عليها بلدان مجموعة ال ٢٠ في لوس كابوس لتعزيز التجارة، وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، بما في ذلك عزمها على استكمال المفاوضات بشأن جدول أعمال جولة الدوحة في أسرع وقت ممكن. والتجارة الدولية هي واحدة من أهم العوامل التي ستحقق النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل في كلا المدينتين الفوري والبعيد.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، تغير الوضع العالمي تغيراً كبيراً جداً حتى باتت الدبلوماسية العالمية بحاجة ماسة إلى أن تتعزز. لذلك، من مصلحة الجميع الدفع باتجاه تحقيق الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة حتى تصبح انعكاساً لاحتياجات العالم المتنوعة اليوم ومثله له. وينبغي أن يكون هذا الإصلاح شاملاً، وينبغي أن يشمل ليس مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضاً أجهزة الأمم المتحدة الأخرى من أجل الحفاظ على أهميتها وشرعيتها كمؤسسة فعالة للإدارة العالمية بغية التعامل مع واقع العالم المعاصر، الذي يختلف عن واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بن مهيدي (الجزائر).

وينبغي كذلك تمكين الجمعية العامة للقيام بدور رائد في التصدي للمشاكل العالمية اليوم، بوصفها جهازاً ديمقراطياً وتداولياً لصنع سياسات الأمم المتحدة. وينبغي توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن على نحو منصف كي يمثل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

من الحاجة إلى استثمارات كبيرة لتحديث الزراعة وتشجيع المشاريع الزراعية الصغيرة في جميع أنحاء العالم والأهمية الحيوية لمعالجة أوجه الترابط بين أسعار الطاقة والمنتجات الزراعية.

ذلك أن أسعار النفط والمواد الغذائية الآخذة في الارتفاع هي موضع اهتمام مشترك لغالبية دول العالم. فارتفاع أسعار النفط يسهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وارتفاع أسعار النفط والغذاء يعني زيادة مستويات الفقر في الوقت الذي لا يزال فيه النمو العالمي ضعيفاً وعدد العاطلين وأشباه العاطلين عن العمل في ارتفاع مستمر في الكثير من البلدان. ويعتمد نظامنا الغذائي العالمي المعاصر على النفط، ولكن أسعار النفط تصبح تدريجياً بعيداً عن المتناول. وهكذا، لا يوجد حل حتى الآن لأزمة الغذاء العالمي المتفاقمة داخل النظام الحالي للطاقة والزراعة. والأمر يقتضي إعادة التفكير بشكل رئيسي في أسعار المواد الغذائية والطاقة وتنسيق السياسات الزراعية والمتعلقة بالطاقة. ولا يسعنا إلا أن نناشد الدول المنتجة للنفط في العالم أن تفكر في الآثار السلبية لارتفاع أسعار الوقود وتأثيرها على الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وفي سياقنا الإقليمي، اعتمدت الرابطة الاستراتيجية شاملة للأمن الغذائي بالتوقيع على اتفاق احتياطي الأرز لمواجهة حالات الطوارئ مع جمهورية كوريا والصين واليابان، وهو خطة دائمة لتلبية الاحتياجات الطارئة.

إن مجموعة ال ٢٠ تؤدي دوراً حاسماً في مواجهة هذه التحديات العالمية. وكمبوديا، بوصفها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شعرت بالتقدير لفرصة تمثيل الرابطة في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي انعقد في لوس كابوس خلال حزيران/يونيه. وبيّنت آراء كمبوديا الحاجة، بين أمور أخرى، إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي للنمو والعمالة؛ والحاجة الماسة إلى تحسين الهيكل المالي الدولي وتعزيزه في الاقتصاد العالمي المترابط؛ وحثمية استكمال جولة

رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا على اقتناع بأن خبرته المهنية الواسعة ستسهم في نجاح أعمال هذه الدورة لجمعية منظمته العالمية.

ويسعدني أيما سعادة أن أبلغ تحياتي للأمين العام بان كي - مون، وأن أعرب عن خالص تقدير بلدي لجهوده الدؤوبة نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

مرة أخرى، أثبتت التطورات الأخيرة في العالم أنه من المستحيل معالجة المسائل العالمية والإقليمية دون تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، أو دون المبادرات الجماعية في السياسة العالمية التي تحترم معايير القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أصبح من الواضح أن المنظمة بحاجة إلى إصلاح رشيد، تنجم عنه أمم متحدة مجددة تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وبشكل ملائم للتطورات العالمية، وعلى التصدي بفعالية للعديد من التحديات والتهديدات العالمية التي يواجهها الجيل المقبل.

والجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام تستحق مزيداً من الدعم الشامل. وفي هذا الصدد، من دواعي سروري القول إن طاجيكستان لا تزال تسهم اسهاماً كبيراً في هذا المجال من خلال المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وطاجيكستان على اقتناع بأن احترام التنوع الثقافي والديني، فضلاً عن إجراء الحوار بين الحضارات، أمر ضروري لتحقيق السلام والتفاهم على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق عميق إزاء تزايد المحاولات الرامية إلى تشويه سمعة الأديان، ولا سيما الإسلام، في أجزاء كثيرة من العالم، من خلال إساءة استخدام حرية التعبير. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال.

وبروح من مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام الآيلة إلى النهوض بالسلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي، تسهم كمبوديا بتقدم ١٠٠٠ رجل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، لا سيما في جنوب السودان ولبنان.

ومن خلال الخبرة التي اكتسبتها كمبوديا بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وخبرتها الذاتية في إنهاء الحرب، وبفضل السياسة المربحة التي تتبعها وإدارة مرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة الوطنية، تود كمبوديا الإسهام بمزيد من الفعالية، من خلال مجلس الأمن، في قضية السلام والأمن والتسوية السلمية للصراعات في أجزاء كثيرة من العالم. وتحقيقاً لتلك الغاية، قدمت كمبوديا للمرة الأولى منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ ترشيحها كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وسيجري لتصويت على ذلك في الشهر المقبل. وأود أيضاً أن أذكر أنه منذ عام ١٩٥٥، لم تشغل كمبوديا أبداً أي مقعد في منظومة الأمم المتحدة، وأن ترشيحها حظي بتأييد ودعم جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقبل أن أختم كلامي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن كمبوديا تأسف بشدة لأعمال العنف التي ارتكبت ضد قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي، مما أدى إلى مقتل أربعة من الدبلوماسيين الأمريكيين، بمن فيهم سفير الولايات المتحدة، على الرغم من أننا نتفهم جيداً الغضب المشروع تجاه ازدراء الدين الإسلامي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية طاجيكستان.

السيد ظريفي (طاجيكستان) (تكلم بالطاجيكية): وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية: أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أتقدم إلى السيد فوك جيريميتش بخالص التهاني بمناسبة انتخابه

وتشارك طاجيكستان على نحو نشط، بوصفها جارة قريبة لأفغانستان، في إعادة تأهيل الاقتصاد الأفغاني، والبنية التحتية الاجتماعية في هذا البلد. ونحن مقتنعون بأن عمليات التعاون الإقليمي المتعدد الأبعاد ينبغي أن تشمل أفغانستان بالكامل.

ومنع الاتجار بالمخدرات هو أحد المجالات الهامة التي تحتاج إلى جهود تعاونية من جانب المجتمع الدولي. ومن الضروري أن ينسق المجتمع الدولي التدابير الرامية إلى خفض كل من الطلب والعرض على المخدرات، وإلى تكامل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني مع الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات. وقد وضعت طاجيكستان استراتيجيتها لمكافحة المخدرات، التي تتضمن برامج العمل القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والتعاون والتفاعل على الأساس الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وبدأت بوضع استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

إن اتفاقية أوتاوا تدعو المجتمع الدولي إلى وضع حد للمعاناة والخسائر التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، التي تقتل وتشوه مئات الأشخاص، معظمهم من المدنيين الأبرياء والعزل، ولا سيما الأطفال، والتي تعيق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار. ومن المؤسف أن المعاناة والبؤس اللذين تسببهما الألغام الأرضية المضادة للأفراد يشكلان عبئا خطيرا على مواطني بلدي الذين يعيشون على طول الحدود مع الدول المجاورة. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية. وطاجيكستان نصير قوي لآسيا الوسطى الخالية من الألغام.

وسوف يُذكر عام ٢٠١٢ بوصفه عاماً تاريخياً. إذ بعد عقدين من الاجتماع الأول الذي انعقد في ريو دي جانيرو، اجتمع الممثلون الوطنيون هناك مرة أخرى لمناقشة وتحديد أنجع السبل لتحقيق التنمية المستدامة. ولقد كرر مؤتمر الأمم المتحدة

لا شك في أن وضع قواعد قانونية شاملة بشأن حقوق الإنسان هو أحد الإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة. إن حقوق الإنسان، إلى جانب السلام والأمن والتنمية، تشكل أركان منظومة الأمم المتحدة. وكدولة موقعة على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، تنفذ طاجيكستان باستمرار التدابير الرامية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد.

وإذ تقصد حكومة طاجيكستان تقديم مساهمة أكبر لتنفيذ الأهداف النبيلة لمجلس حقوق الإنسان، فقد قررت تقديم ترشيحها لتلك الهيئة الهامة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين أن تقدّم الدول الأعضاء دعمها القيم لترشيحنا.

وفي سياق انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان، المقرر في عام ٢٠١٤، سوف تكتسب المسألة الأفغانية أهمية حاسمة ليس بالنسبة إلى المنطقة فحسب، بل وبالنسبة إلى العالم بأسره. ونعتقد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان هي المفتاح لكفالة استقرار السلام في ذلك البلد. لهذا السبب، ينبغي للمساعدة الدولية لأفغانستان أن تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى الاستعادة الكاملة لاقتصادها، وزيادة تعزيز رفاهها الاجتماعي، وخلق فرص العمل. وفي هذا الصدد، إن ما يتصف بالأهمية القصوى هو إنجاز مشاريع بناء خطوط السكك الحديدية، والطرق السريعة، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب الغاز التي تربط أفغانستان مع طاجيكستان وبلدان أخرى في المنطقة.

وفي آذار/مارس الماضي، استضافت طاجيكستان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، الذي قدّم مقترحات ومشاريع محددة في مختلف المجالات التي تسهم في التعاون الإقليمي وتشمل مشاركة أفغانستان.

طاجيكستان النشط مع البنك الدولي في وضع التقييم التقني، والاقتصادي، والاجتماعي، والإيكولوجي لمحطة روغن للطاقة الكهربائية، وهي مشروع ذو أهمية حيوية لبلدي. وبالمثل، بينما يجري العمل على وضع التقييم، نتوقع أن تمتنع الأطراف المعنية في المنطقة عن اعتماد بيانات واجراءات متسعة وغير ذات قيمة تتعارض مع الاتفاقات الدولية القائمة ومع روح الصداقة والتعاون وحسن الجوار.

وتعلق طاجيكستان أهمية كبيرة على مصالح البلدان النامية غير الساحلية، التي يصيبها الضعف بسبب موقعها. ومن الواضح أن العزلة الجغرافية لطاجيكستان واقتدارها إلى إمكانية الوصول إلى البحر يشكلان عقبة خطيرة أمام تنميتها المستدامة. وفي ظل هذه الظروف، يتضح أن شبكة شرايين النقل والاتصالات الموثوق بها والخالية من العوائق، التي تصل طاجيكستان بالعالم الخارجي عن طريق جيرانها، أخذت تصبح ذات أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إزالة أي حواجز وعقبات مصطنعة وغير معتمدة اقتصاديا من امام روابط النقل والاتصالات في ما بين بلدان المنطقة التي لا تساهم في تطوير وتعزيز التعاون والشراكة الإقليميين. ونأمل من بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة أن تولي الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

وفي عام ٢٠١٣، سيحتفل المجتمع الدولي بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه، بمبادرة من طاجيكستان، وهي تتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لإعلان تاريخ ٢٢ آذار/مارس اليوم العالمي للمياه. وبغية تنفيذ أهداف السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، تقترح طاجيكستان القيام بعدد من الأحداث في عام ٢٠١٣، بما في ذلك، على وجه الخصوص، عقد دورة مواضيعية للجمعية العامة ومؤتمر دولي مكرس لمسائل التعاون في مجال المياه. وفي هذا الصدد، سيقدم بلدي مشروع قرار

للتنمية المستدامة التزامنا بالسبيل المؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وكفالة مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لكوكبنا: المستقبل الذي نريده. وكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة التي تهدف إلى تحسين مستويات معيشة الشعب ونوعية حياته هي هدف استراتيجي لحكومة طاجيكستان. ونحن نولي اهتماما خاصا لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ورشيد ووقائي، وهو البعد الرئيسي للاقتصاد الأخضر.

إن إعطاء الوصول إلى الطاقة صفة الأولوية هو المفتاح لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الامر بالغ الأهمية، لا سيما للبلدان النامية والأقاليم الجبلية النائية الواقعة بعيداً عن البنية التحتية الرئيسية. وبلدي ليس استثناء لذلك، وقد رتنا على الوصول إلى الطاقة هو المفتاح لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر. والمؤسف، مع ذلك، أننا مضطرون إلى القول إنه بسبب عدم وجود تفاهم وتعاون متبادلين في المنطقة، وتجاهل الحقوق المشروعة والمصالح الحيوية لطاجيكستان، فقد عانى بلدنا على مدى السنوات العشر الماضية من نقص حاد في الطاقة خلال فصول الشتاء.

وبسبب افتقار طاجيكستان إلى مصادر أخرى للطاقة، من الأهمية الحيوية لها، وهي التي لديها إمكانات هائلة من الطاقة الكهربائية، أن تعمل على تطوير الطاقة الكهربائية بطريقة مخططة ومتكاملة. ووفقا للمعاهدات الدولية، لدى طاجيكستان كل الحق في استخدام مواردها الطبيعية لصالح شعبها، بما في ذلك الطاقة الكهربائية. وفي الوقت نفسه، نود أن نوضح من على هذه المنصة، مع تحمّل كامل المسؤولية، أنه إذا طورت جمهورية طاجيكستان طاقتها الكهربائية المحتملة، فليست لديها النية حصراً للسعي إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب الآخرين. بل على العكس من ذلك، إننا ندعو مخلصين الى قيام التعاون والشراكة الإقليميين بما يحقق المنفعة المتبادلة. وينبغي أن ننظر إزاء هذه الخلفية الى تعاون

فإننا نتحمل جميعاً، وبدون استثناء، مسؤولية مستقبل كوكبنا، الذي نريده أكثر عدلاً وأكثر تضامناً.

إن إدارة هذه الأزمة الشاملة التي لم تستثن انعكاساتها أي بلد لا يمكن أن تكون حكراً على عدد قليل من الدول، بل يعود لنا جميعاً حق المشاركة في إيجاد الحلول. إن تباطؤ الاقتصاد العالمي يؤثر سلباً على العديد من البلدان، بما فيها البلدان المتطورة التي تواجه على وجه الخصوص أزمة الديون السيادية وارتفاع نسبة البطالة، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تجنب انتقال هذه الوضعية إلى مناطق أخرى من العالم وخاصة أفريقيا. إن الاستجابة إلى تحديات الأزمة تكمن في قدرتنا على إيجاد البدائل للنظريات والممارسات الماضية لأن الحقائق الجديدة لعصرنا اليوم تتطلب منا وبصورة عاجلة وضع نهج وآليات أكثر ملاءمة وبنجاعة لمواجهة الأزمات.

إن بلداننا لا تزال تتحمل تبعات هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادي، أو الحوكمة أو التنسيق السياسي. إن عودة الثقة والنمو تستدعي منا بذل المزيد من الجهود في مجال التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية المتعددة الأطراف. فعلى الأمم المتحدة ومؤسسة بريتون وودز أن تعمل بصفة متكاملة في إطار وضع عالمي من الانسجام السياسي والتنسيق الاقتصادي الكامل.

وتتحمل الجزائر، فيما يخصها، نسبتها من المسؤولية. إذ تحملت أعباء مضيئة تتمثل في أعباء منهج صارم في إدارة النفقات ورقابتها، حيث سمح الفيض المالي من استمرار سياسة النهضة الاجتماعية وتكوين الموارد البشرية وإعادة توزيع الثروة والمحافظة على وسيلة الاستثمار في إطار الخطة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤.

تعمل الجزائر بصورة مستمرة على أن تعالج أسباب عدم الاستقرار وليس فقط الأثر الناجم عنه. كما تؤكد على العلاقات المتينة التي تربط التنمية بالسلام والأمن باعتبارها

لكي تنظر فيه اللجنة الثانية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملنا الصادق في أن تدعم الدول الأعضاء هذه المبادرة.

وتعتقد طاجيكستان، بوصفها مؤيدة قوية للتعاون الواسع والشامل، أن ما من شيء يمكنه أن يكون أساساً للنجاح المشترك، ويجعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً، ويجعل حياة سكان كوكبنا أكثر سعادة وأكثر كرامة سوى الجهود الجماعية والمنسقة، والتعاون الإقليمي والدولي الفعال.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مراد مدلسي، وزير خارجية الجزائر.

السيد مدلسي (الجزائر): يسعدني أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالتهاني الحارة إلى السيد فوك جيرييميتش بمناسبة انتخابه رئيساً لهذه الدورة. كما أتوجه بعبارة التقدير إلى سلفه سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر على ما بذله من جهد. والتحية موصولة كذلك إلى الأمين العام السيد بان كي - مون على التزامه الثابت.

إن علمنا اليوم يمر بمنعطف معقد من تاريخه بما يحمله من تحديات وفرص، مثلما تدل على ذلك التغيرات العميقة التي تشهدها منطقتنا والتحديات الخطيرة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

كما تدل على ذلك التغيرات العميقة التي تشهدها منطقتنا والتحديات الخطيرة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

إننا نراهن على إيماننا الجماعي بالعلاقات المتعددة الأطراف كوسيلة لتوحيد جهودنا بقصد استطلاع الآفاق وتوازن التحديات الملحة التي تطبعها هذه التحولات. إن من شأن هذه التحديات الفريدة من نوعها أن تضعف من الاختلالات التي تميز العلاقات بين الأمم. وفي هذا الصدد،

عدم الانحياز، بما فيها الجزائر، بمناسبة القمة السادسة عشرة للحركة التي انعقدت بطهران في آب/أغسطس الماضي.

إننا ندعم التزام الأمم المتحدة بمنع نشوب النزاعات عبر الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي تبذلها. كما نثمن دورها الرائد في إيجاد الحلول اللازمة للأزمات الكبرى وذلك في إطار سعيها الشامل والمتواصل لدفع عجلة التنمية.

إن الجزائر، بحكم عضويتها في اللجنة الخاصة المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لرصد الأزمة السورية، كما ساندت في الماضي السيد كوفي عنان، ستقدم كل ما في وسعها من دعم لإنجاح مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، للتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة التي يمر بها الشعب السوري الشقيق.

إننا نواجه اليوم، على مستوى منطقتنا، مخاطر وتحديات جديدة تسببت فيها الآفات المرتبطة بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والتي تفاقت مع المزيد من العمليات الإرهابية في مظاهرها الأكثر عنفا. ويندرج في هذا السياق الوضع المعقد في مالي الشقيق، الذي أصبح يهدد بشكل خطير أمن بلدان الساحل كاملة، والذي ترجع أسبابه العميقة إلى التخلف والفقر الشديد الذي يعاني منه عدد كبير من سكان هذه البلدان. كما تسعى الجزائر، في إطار عملي إلى جانب دول الميدان والتشاور مع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذا أطراف جهوية معينة أخرى، للتوصل إلى حل سلمي ودائم لهذه الأزمة.

إن للجمعية العامة ومجلس الأمن دورا أساسيا وتكامليا في الحفاظ على السلم الدولي، وفي تجسيد مبادئ وأهداف الميثاق في التنمية والتعاون الدوليين. غير أن مستوى أداء هذين الجهازين الرئيسيين سيظل مرهونا بإكمال مسار الإصلاحات التي بدأنا فيها منذ سنوات. وعليه، يتعين علينا بذل ما يلزم من جهود حتى تتمكن الجمعية العامة، الهيئة الأكثر تمثيلا لشعوب

كلا لا يتجزأ. ونلج على ضرورة انسجام الاستراتيجيات التي تضعها الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن من أجل السلام الدائم مع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المضمار، فإن الجزائر تساهم على المستوى الجهوي في دعم البناء الديمقراطي ودولة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن مكافحة المجاعة والفقر وضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وبحث البنية التحتية إضافة إلى تطوير الطاقات والطاقات المتجددة كلها مجالات تعاون مع دول المغرب العربي ودول الساحل. وبنفس الروح، تتقاسم الجزائر مع أفريقيا والعالم العربي ومع شركائها تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب والآفات ذات العلاقة بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة المنتشرة في منطقتنا.

تشيد الجزائر بالتغيرات الأخيرة التي حصلت في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والتي جاءت بفضل إرادة الشعوب دفاعا عن الديمقراطية والعدالة والكرامة. وهي المبادئ التي تأسست عليها الثورة الجزائرية. وبحكم تمسكها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالا احترام المتبادل بين الأمم، فإن الجزائر تندد بكل أشكال العنف والقمع، من أي جهة كانت. وسنظل نؤمن بأن الحوار والتفاوض سيبقيان الوسيلتين المثليين لحل النزاعات.

إن الجزائر تدعو إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. كما تحث المغرب وجبهة البوليساريو على الانضمام بنية حسن إلى مفاوضات رسمية تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يستجيب للمعايير الشرعية الدولية.

إن التطلع للسلم والأمن والنمو يكتسي أولوية بالنسبة لنا جميعا. وقد تم التأكيد على هذا الالتزام من قبل بلدان حركة

الأمن والسلام الدوليين. كما تؤكد، في هذا السياق، على أن الاستعمال المناسب والمسؤول لحرية التعبير يجب أن يساهم في إضفاء صفة الإنسانية والأخوة على عالمنا المعاصر من خلال تقوية الحوار بين الأديان.

كانت الجزائر تتمنى الترحيب بدولة فلسطين خلال هذه الدورة السابعة والستين لجمعية الموقرة بوصفها دولة في أسرة الأمم المتحدة معترفاً بما ضمن حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشريف. بل أننا نعتقد أن الوقت قد حان لأن تتمتع فلسطين بعضويتها الكاملة ضمن هذا المنتدى العالمي، ألا وهو منظمة الأمم المتحدة. إن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني المشروع في استعادة سيادته وتقرير مصيره هو حق غير قابل للتصرف وشرط أساسي لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط الذي تحول دون سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

كما أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيساهم في تعزيز الثقة في المنطقة. ومن هذا المنظور، فإننا ندعم جهود كاتب الدولة الفنلندي السيد المحترم جاكو لاجافا لعقد هذا المؤتمر في هلسنكي قبل نهاية السنة الجارية.

لقد عملت الجزائر لإبرام اتفاق شامل وطموح في مجال حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يعبر بلدي عن امتنانه لمجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تتشرف برئاستها هذه السنة، على الدعم والتعاون الدائمين للمجموعة، اللذين سمحا بتتويج أعمال مؤتمر ريو+٢٠ وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنبروبي وانطلاق التحضيرات الجارية لمؤتمر التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي. وفي هذا المقام، فإن الجزائر تحت الدول الأعضاء على تحمل مسؤوليتها من أجل تنفيذ التزاماتها في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والتنمية، وذلك لتوفير التمويل ونقل الخبرة والتكنولوجيا وتدعيم القدرات في مجال التنمية المستدامة.

العالم قاطبة، من استرجاع صلاحياتها كاملة. وفي السياق ذاته، فإن مراجعة نهج عمل مجلس الأمن وتوسيع تشكيلاته أصبحت ضرورة ملحة لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً للمجتمع الدولي، بدخول أعضاء جدد دائمين وغير دائمين، خصوصاً من العالم النامي ومن أفريقيا مهد الحضارة.

إن الجزائر، وهي تفتخر باحتفالها هذه السنة بالذكرى الخمسين لاستقلالها وعضويتها في الأمم المتحدة في نفس الوقت، قد ساهمت بحكمة في إتمام عملية تصفية الاستعمار في أفريقيا. وهي اليوم، تعيش مع جيرانها في كنف السلام وحسن الحوار والتعاون من أجل مسيرة الاندماج الجهوي. وسيواصل بلدي الذي يسعى للانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ما بين ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ للدفاع من على منبر تلك الهيئة الموقرة عن القيم التي تأسس عليها تاريخها وإرادتها من أجل التغلب على الشدائد.

فعلا فإن طريق حقوق الإنسان محفوف بعراقيل عديدة، لا سيما التسلط والعنصرية والفقر والتمييز والعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب مثل الحصار الجاري المفروض على كوبا منذ نصف قرن وانعكاساته السيئة بالنسبة للشعب الكوبي الشقيق.

كما أن الإساءة للإسلام وللمسلمين تعد انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للتعايش السلمي بين الشعوب. وعليه، يتعين علينا جميعا مكافحة ظاهرة كراهية الإسلام، التي تتغذى على إيدولوجية عنصرية أساسها الخلط السيئ بين الإسلام والإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن الفيلم المسيء للإسلام ولنينا محمد يستوقف المجتمع الدولي بأكمله ويكتسب الإدانة الشديدة من الجميع. وبنفس القوة، فإن الجزائر تدين الاعتداءات على المقرات والبعثات الدبلوماسية التي تمثل العلاقات الأخوية والتعاون بين الشعوب. وبهذا الصدد، فإن الجزائر تقترح إطلاق مبادرة برعاية الأمم المتحدة يتم بموجبها تحديد السبل والوسائل الكافلة للرد على هذه المظاهر التي تهدد

وأود أيضا أن أعرب للجمعية عن ارتياحنا لإزاء التقدم المحرز خلال مناقشة الدورة الأخيرة والتي دارت حول موضوع "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". فقد استحق ذلك الموضوع اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي في مختلف المحافل، وهو ما أبرزه اعتماد وثيقة هلسنكي الختامية في أيار/مايو الماضي، والتي تحدد المبادئ المتعلقة بدور الدول في التوسط في تسوية المنازعات. ووثيقة هلسنكي وإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، المعتمد في عام ١٩٨٢، والذي شكل سابقة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، يمثلان تعزيزا للمبادئ التي تسترشد بها الدول في إجراءاتها للبحث عن حلول للتزاعات من خلال الوسائل السلمية.

ونحن نشيد بالاختيار الحسن التوقيت لموضوع "معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية" لهذه الدورة، في وقت تضافرت فيه عوامل شتى للتعجيل باندلاع الصراع. وهذه العوامل، وهي ذات طابع داخلي وخارجي على السواء، ناتجة عن عوامل سياسية و/أو عوامل اقتصادية. وهي تشمل السعي إلى تقرير المصير والاستبعاد الاجتماعي والسياسي واستخدام الموارد الطبيعية وتوزيع الثروات والتزاعات الحدودية والتعصب الثقافي والديني.

ولذلك، نعتقد أن عمليات حل الصراعات ينبغي أن تعطي الأولوية لاتباع نهج كلي لحل الصراع، من خلال إجراء حوار حر ومستمر بين أطراف الصراع ومن ثم، الاهتمام بالمبادئ المقبولة عالميا مثل الحوار القائم على الحقيقة ومسؤولية أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ والمشاركة التي تهدف إلى التوصل إلى حلول حقيقية والتنمية المستدامة المبنية على فهم الحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر بين السلام والتنمية والديمقراطية؛ ومكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

شهد البرنامج الإصلاحي في الجزائر برعاية رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة دعما جديدا لتعميق المسار الديمقراطي وإرساء دولة القانون وترقية المرأة، كما سجلت الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٠ أيار/مايو من هذا العام تقدما كبيرا للتمثيل النسوي بـ ١٤٦ مقعدا أي ما يمثل ثلث مقاعد الغرفة السفلى للبرلمان.

إن بلدنا الذي سجل تقدما ملموسا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعمل على مواصلة جهوده لترسيخ الحريات الديمقراطية وضمان تنمية متكاملة وذلك تشجعا للمبادئ الذي ينص عليها الدستور الجزائري. وقد مكن هذا المسعى بلدنا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥ بصفة عامة. وبفضل ذلك اختارت الأمم المتحدة الجزائر ضمن البلدان الخمسين المعنية بالمشاورات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي النهاية، أشكركم على إصغائكم متمنيا لأعمالنا النجاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أولدميرو ماركيز بالوي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق.

السيد بالوي (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): إنه لشرف عظيم أن أخاطب الجمعية العامة. وأود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في قهنة معالي السيد فوك يريميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا واثق من أن خبرته الدبلوماسية ستسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة. وأؤكد له التزام وفد موزامبيق الكامل بالإسهام في إنجاح هذه الدورة. وأنهى أيضا سلفه، سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، على التزامه وتفانيه في قيادة الجمعية العامة في آخر دوراتها.

الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو والصومال والسودان وجنوب السودان ومالي.

وفي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تستند العمليات المختلفة لحل الصراعات إلى هيكل إقليمي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. ويدعم ذلك في داخل الجهاز التابع للجماعة المعني بالتعاون في المجالات السياسية والدفاعية والأمنية أدوات تهيئ الظروف للحوار. ولتيسير التدخل في هذا المجال، أنشأ الجهاز التابع للجماعة وحدة للوساطة تقوم على مشاركة مجموعة من الحكماء الذين يسهمون، من خلال معرفتهم العميقة بالديناميات الداخلية للبلدان المحالة، في بناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الجماعة.

وقد درس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية الذي عقد في مابوتو في آب/أغسطس باستفاضة سبل تحسين تدخل المنظمة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وبالتالي، فقد أعادت الجماعة التأكيد على التزامها بالعمل مع أطراف الصراعات في جمهورية مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية زيمبابوي مع تعزيز شراكتها مع المجتمع الدولي في الوقت نفسه.

وجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة لحل المأزق السياسي في مدغشقر وجهودها لتيسير تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل في زيمبابوي تواصل إحراز تقدم نحو تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في كلا البلدين العضوين في الجماعة.

وبخصوص مدغشقر، أسفرت جهود فريق الوساطة بقيادة الرئيس السابق لجمهورية موزامبيق، جواكيم شيسانو، عن توقيع ١٠ من الجماعات السياسية الـ ١١ في مدغشقر على خريطة الطريق التي أعدتها الجماعة الإنمائية لإنهاء الأزمة السياسية في ذلك البلد.

والأهمية التي نوليها لهذه المبادئ تنبع من خبرتنا في عملية المصالحة وحفظ السلام، والتي سمح الحوار الدائم والتفاعلي، الجاري في إطارها، داخل مجتمع موزامبيق بتوطيد الوحدة الوطنية والسلام والتنمية ومكافحة الفقر بغية تعزيز الديمقراطية التشاركية.

ولذلك، ستحتفل موزامبيق بفخر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بمرور ٢٠ عاما على إحلال السلام في جو من الاستقرار والنمو الاقتصادي والإنجازات التي تحققت نتيجة حوار شامل للجميع وعملية مصالحة وطنية واحترامنا لمبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة.

إن فشل التدابير الوقائية يقودنا إلى اللجوء إلى آليات إدارة النزاعات وحلها. ولكي تكون هذه الآليات ناجحة، نحن بحاجة إلى إعادة تقييم ولايات عمليات حفظ السلام والنهج التقليدية حيالها، نظرا للتغيرات الأساسية التي حدثت في الطابع الفعلي للصراع نفسه منذ إنشاء الأمم المتحدة. وفي ضوء الطابع المتعدد الأبعاد للصراعات الحالية، فإن الجهود الرامية إلى منع نشوبها وإدارتها وحلها تتطلب تعاون مختلف أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن النجاح في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها يرتبط ارتباطا مباشرا بفهم طابعها. وينبغي الاستفادة على نطاق واسع من طابع ودينامية الصراع في تحديد نطاق الوساطة وتيسيرها في هذا الصراع بعينه، وذلك للسماح بإجراء تحليل أفضل واتخاذ إجراءات فعالة ولضمان قيام جميع أطراف الصراع بدور أساسي في حله. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي التركيز على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

نلاحظ مع القلق استمرار أجواء التوتر وعدم الاستقرار في أفريقيا، وخاصة في مدغشقر والجزء الشرقي من جمهورية

وبشأن الصومال والسودان وجنوب السودان، تشعر موزامبيق بالسعادة إزاء التقدم المحرز في العمليات السياسية الجارية في كل منها. ونحن واثقون من أن هذه الإنجازات ستسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في تلك البلدان.

نتابع بقلق عدم إحراز تقدم في البحث عن حلول قابلة للتطبيق للعملية السياسية في الشرق الأوسط. وهذه العملية لا تمثل تحدياً للبلدان المعنية والمنطقة فحسب، ولكن أيضاً للعالم بأسره، وذلك نظراً لآثارها على السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، نناشد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة الدخول في حوار بناء والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي يكفل السلام والأمن والاستقرار.

ونؤكد مجدداً إيماننا بأهمية الالتزام المستمر للأمم المتحدة بتنفيذ القرارات ذات الصلة للمنظمة على وجه السرعة. كما نؤكد مجدداً أن الأولويات يجب أن تتمثل في الحوار الداخلي والتعاون الإقليمي والتدخل الواقعي من جانب الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد دعمنا المطلق لقضية الشعب الفلسطيني الذي حرم من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونؤيد تماماً مبدأ إنشاء دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام.

وبالمثل، فإننا نؤكد من جديد دعمنا لمشاركة المجتمع الدولي في البحث عن حل مستدام لقضية تقرير المصير في الصحراء الغربية. ونحن لا يمكننا فهم أو قبول التأخيرات في إجراء الاستفتاء المتفق عليه بالفعل بين جميع الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وموزامبيق ما زالت تتابع بقلق الإبقاء على الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على كوبا، والذي يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد الشقيق. ومن ثم، تكرر

وفي زمبابوي، يتسم الوضع السياسي بالاستقرار عموماً، فيما تحرز الحكومة الشاملة للجميع تقدماً هائلاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ووصلت عملية وضع دستور جديد، سيوجه الانتخابات التي ستجرى مستقبلاً، إلى مرحلة متقدمة.

والجماعة الإنمائية تكرر مناشدتها للرفع الكامل للجزاءات الاقتصادية المفروضة على زمبابوي من أجل المساهمة في الانتعاش الاقتصادي للبلد وللبلدان الأخرى في المنطقة، التي ترتبط زمبابوي بعلاقات اقتصادية وثيقة معها.

ومع ذلك، فإن الجماعة الإنمائية والمجتمع الدولي لا يزالان يشعران بالقلق إزاء مناخ عدم الاستقرار السائد في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والأزمات الإنسانية اللاحقة.

وهناك حاجة إلى آليات التعاون بين الجماعة الإنمائية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقبل كل شيء الحوار الداخلي الشامل والواسع بين الكونغوليين، في البحث عن حلول دائمة لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبخصوص غينيا - بيساو، فإن موزامبيق، بصفتها رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، لا تزال ملتزمة بالسعي للتوصل إلى حل قابل للتطبيق من أجل استعادة النظام الدستوري في ذلك البلد من خلال الحوار الداخلي والتدخل المنسق من جانب المجتمع الدولي. وأبناء شعب غينيا - بيساو يتوقون إلى السلام والاستقرار والتنمية. وهم يريدون أن يملكوا زمام مصيرهم، وهو السبب الذي دفعهم إلى القتال من أجل التحرير. وتُوج ذلك باستقلال البلد، والذي تم الاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة والثلاثين له في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، وفي إطار المناقشات الجارية حول وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب على الدول الأعضاء العمل بصورة مشتركة في البحث عن نقاط الالتقاء التي ستجعل اعتماد حلول توافقية ومستدامة من أجل رفاه شعوبنا أمراً ممكناً.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تفاؤلنا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونحن ندرك أن نجاح هذا الاتفاق يتوقف على اتباع نهج متكامل حيال المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذلك على تحديد إطار شامل لتعبئة الموارد. بموجب أحكام الرؤية المشتركة للقرار ٢٨٨/٦٦، المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه".

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام موزامبيق بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في البحث عن حلول سلمية للصراعات ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حنيفة أمان، وزير خارجية ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنيئ السيد يرميتش على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا واثق بأنه سيقود بنجاح أعمال هذه الدورة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وأؤكد له تعاون ودعم ماليزيا الكاملين طوال فترة رئاسته. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس السابق، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على قيادته وتوجيهه خلال الدورة السادسة والستين.

لقد سبب عرض الفيلم المقيت والمهين "براءة المسلمين" موجة احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وتفاقت هذه المشكلة بنشر الرسوم المسيئة، والتي

موزامبيق الدعوة التي وجهتها غالبية الدول الأعضاء للرفع الفوري للحصار.

إن طابع التحديات التي نواجهها في مجال السلام والأمن الدوليين يقودنا إلى أن نؤكد أمام هذه الجمعية على الأهمية المتزايدة للآليات المتعددة الأطراف لحل النزاعات أو حالات الصراع بالوسائل السلمية. ونلاحظ مع الارتياح أن الأمم المتحدة حققت، علي مدي أكثر من نصف قرن من وجودها، إنجازات لا يمكن إنكارها في صون السلام وفي منع نشوب الصراعات وحلها.

ولكي نكون أكثر فعالية في التصدي للتحديات المتزايدة في مجال حل الصراعات، يجب أن نتابع بحزم أكبر تنفيذ جدول أعمال إصلاح منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة. وفي هذه المهمة، نعتقد أن هذين الجهازين يجب أن يعتمدا النهج التالي: الخطوات المتخذة ينبغي أن تشمل خطة عمل استراتيجية شاملة وبرنامجاً مفصلاً لمعالجة حالات الصراع؛ وتعزيز قدرة تعبئة الموارد لبعثات حفظ السلام؛ والتفاوض على حلول سياسية مستدامة وتنفيذها؛ والعمل من منظور طويل الأجل. ويجب على مجلس الأمن القيام بدور استباقي بقدر أكبر في حل الصراعات وذلك، في جملة أمور، من خلال التنفيذ الكامل للقرارات التي يتخذها.

ولذلك، نؤكد مجدداً صحة وأهمية المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى. ويجب أن تظل هذه القيم مصدر الإلهام الرئيسي في البحث عن حلول سياسية ودائمة للصراعات. ومن ثم، نعتقد موزامبيق أن المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، تقوم بدور أساسي في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية.

وحل الصراعات شرط حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما

بما في ذلك حرية التعبير، يرافقها الإحساس بالمسؤولية. وأنا متأكد بأن الذين صاغوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم يخطر تشويه السمعة على بالهم، عندما نصوا على الحاجة إلى تعزيز حرية التعبير وحمايتها.

ويتعين ضمان حقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار الحساسيات الثقافية والتاريخية للمجتمعات. ومع ذلك، ينبغي أيضا تطبيقها بدون انتقائية أو تمييز. عندما كنا نميز ضد المرأة، سمي ذلك تحيزا ضد المرأة، وعندما يتم انتقاد الأمريكيان من أصل أفريقي وذمهم، يسمى ذلك عنصرية، وعندما يتم نفس الشيء مع اليهود، الناس يسمون ذلك معاداة للسامية، ويتم تشريع قوانين لملاحقة الجناة. لكن لماذا عندما يوصم المسلمون ويتعرضون للقدح، يدافع عن ذلك بوصفه حرية تعبير؟

قال الأمين العام خلال اليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر، وهو محق في ذلك: "لا يمكننا السماح لأصوات المتطرفين باحتكار النقاش وتأجيج التوترات. نحن بحاجة إلى أصوات الاعتدال والتضامن" (SG/SM/14522). دعا رئيس وزراء ماليزيا، قبل عامين في هذه الجمعية العامة، إلى تشكيل حركة عالمية تضم المعتدلين، ودعا جميع شعوب العالم إلى الانضمام إلى جماعة المعتدلين، بغية إسكات أصوات المتطرفين. وتبني الاعتدال قيمة هامة، يجب أن تكون متأصلة في كل مجتمع. ويتحقق الاعتدال مع درجة عالية من التسامح والثقة والتفاهم المتبادل. إنه يستخدم الحوار كأداة هامة لحل النزاعات. فمع السلام السياسي النسبي يأتي الاستقرار الاقتصادي، وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد معين. ولذلك من المهم أن نواصل ممارسة الاعتدال، ونحن نواجه المد المتصاعد للتطرف. إن الاعتدال يشكل أفضل رد على التطرف.

وحضر أكثر من ٥٠٠ مشارك من جميع أصقاع العالم، في المؤتمر الدولي الأول للحركة العالمية للمعتدلين، الذي عقد في كوالالمبور، في شهر كانون الثاني/يناير من هذه السنة.

زادت من غضب المسلمين. ولا يمكن أن نفهم كيف يمكن أن يلجأ المسؤولون عن هذه الأعمال إلى ما فعلوه، مع علمهم بأنها ستهين بلبوني مسلم وتستفز مشاعرهم، إلا باعتباره سوء نية ومقصد على نحو صارخ.

ومن واجبنا بوصفنا شعوبا محبة للسلام وحكومات مسؤولة منع أقلية صغيرة من المتعصبين من بذور الكراهية بين المسلمين والعالم الغربي. ونحن نصنف هؤلاء الأشخاص على أنهم متطرفون. فهم يهينون الإسلام ويدعون إلى الكراهية الدينية. وقد أظهر هؤلاء المتطرفون عدم اكتراثهم بالمرءة بآثار أفعالهم. وإذا ندين الأعمال غير المسؤولة من جانب من يحرزون على الكراهية عمدا، نشعر بالحزن بنفس القدر إزاء رد الفعل العنيف الذي أعقب ذلك.

إن التعبير عن الغضب باللجوء إلى العنف، والقتل والتدمير، لا يقدم أي حل للمشكلة، ولا يؤدي إلا إلى المزيد من الفرقة وربما المزيد من الأضرار ووقوع المزيد من الضحايا المدنيين الأبرياء.

إننا ندين المسؤولين عن وفاة السفير كريستوفر ستيفز وزملائه في بنغازي. ونشعر بالأسى كذلك لفقدان أرواح بريئة، بمن في ذلك النساء والأطفال، أثناء المظاهرات المشحونة بالعواطف. وفقدان حياة بشرية، أمر لا يمكن تحمله. وأولئك الذين صنعوا الفيلم ورسموا الرسوم الكاريكاتورية، إلى جانب أولئك الذين قاموا باللجوء إلى العنف، كلهم مذنبون بنفس القدر بجرم التطرف، ويتعين مساءلتهم وتقديمهم للقضاء.

وأعتقد أن الوقت قد حان للنظر بشكل أعمق في صلب المشكلة والخوض في نقاش حقيقي، المتمثل في العلاقة بين حرية التعبير والمسؤوليات والواجبات والالتزامات الاجتماعية. ولا يمكن الدفاع عن الأحداث التي شهدناها، بحجة حقوق الإنسان أو الحريات. وينبغي وضع خط عندما يتجاوز الأثر الضار أي شيء آخر. رأت ماليزيا على الدوام بأن الحرية،

الغاية، فإن دعم جميع الأطراف، بما في ذلك مشاركة الأمم المتحدة، أمر حاسم للغاية.

ولا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قائمة. لأكثر من ستة عقود، يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، تواصلت مصادرة أراضي شعب فلسطين، من أجل إفساح المجال لبناء المستوطنات. وتواصل تشريد أسرهم، بمن في ذلك أطفاله، وإجلاؤهم من بيوتهم. في أماكن أخرى، نسرع في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يرغمون الآخرين على العيش في ظل القمع وبدون حرية وكرامة. ولكننا لا نخلج من عدم اتخاذ إجراءات قوية وحاسمة من أجل ضمان أن يمارس الفلسطينيون الذين حرّموا طويلا، حقهم في إنشاء دولتهم، واستعادة كرامتهم في مجتمع الدول.

ومن المؤكد أن بوسع المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأكثر قوة ونفوذاً، بذل المزيد من الجهود لجلب إسرائيل إلى مائدة التفاوض على أساس حل الدولتين، الذي تعيش من خلاله دولة إسرائيل و دولة فلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. كيف يمكننا أن نستمر في العيش في ظل هذا الظلم الصارخ، من دون الشعور ولو بذرة من الذنب لعدم قيامنا بما يكفي لوضع حد لهذه القضية التي طال أمدها؟

وعلى غرار الآخرين في هذه القاعة، ترحب ماليزيا بافتتاح الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد اعتمدنا خلال تلك الجلسة، إعلانا رسميا ينص على أن سيادة القانون ستسري بشكل متساو على جميع الدول (القرار ١/٦٧). وقد كررنا أنفسنا مرة أخرى لحل المنازعات من خلال الوسائل السلمية، وطبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. كما ألزمتنا أنفسنا بالتمسك بحق تقرير المصير للشعوب التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، وبإنهاء الإفلات من العقاب فيما يخص انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. بصور ذلك

وأكد على أهمية الاعتدال في سياق تطبيقه على الحالات والمسائل العالمية، لا سيما فيما يخص المسائل التي تتعلق بالسياسة الاجتماعية والمالية والدينية والدولية. وقد حظيت الحركة العالمية للمعتدلين باعتراف ودعم الكومنولث وحركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. إننا نعتقد أن الحركة العالمية للمعتدلين توفر منبرا فعالا، فيما يخص التصدي العالمي للتطرف.

إن موضوع الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، المعنون "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية" مناسب من حيث التوقيت، لأنه يؤكد من جديد على المبادئ والقيم الأساسية للأمم المتحدة، فيما يخص مواجهة الحالات والتزاعات المستمرة في العالم.

ولا تزال لدينا مخاوف كبيرة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. و ندين أعمال العنف والقتل العنفي التي حدثت ولا تزال تحدث. ونحن نفكر في الخطوة التالية، علينا أن نضع في اعتبارنا أن يصب كل تدبير نتخذه في مصلحة الشعب السوري. المسألة هنا لا تتعلق بمن المحق أو من المخطئ، بل تتعلق بوضع حد لسفك الدماء، والمعاناة، وإيجاد حل سلمي وشامل للتراع.

ويتعين وقف أعمال العنف والقتل التي تجري بلا هوادة، فورا. وتقع على الأطراف المعنية مسؤولية متساوية عن ضمان وضع حد للفظائع المروعة. ولن يؤدي العدوان العسكري والمواجهة المسلحة إلا إلى تفاقم المشكلة، ولا يمكن أن يشكلا أبدا حلا للأزمة؛ إذ أنهما يؤديان بدلا من ذلك إلى التقليل من أي أمل ولو ضئيل في التوصل إلى تسوية سلمية. وآمل مخلصا أنه سيجري التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، بعد تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي، ممثلا خاصا مشتركا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معينا سوريا. تحقيقا لتلك

لديهم سلطة الفصل في مصير طلب عضوية فلسطين، بغض النظر عن آراء الأغلبية.

ويشكل ذلك أحد الأمثلة الكثيرة التي تؤكد ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن. وسوف يكون مجلس الأمن بحاجة إلى أن يكون قادرا على التعامل مع الكثير من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وثمة العديد من الأمثلة عن عدم اتخاذ إجراءات، بينما كانت ثمة حاجة ماسة لاتخاذها. ولم يتم بذلك، بسبب سلطة حق النقض التي أسندت إلى الأعضاء الخمسة الدائمين. وبذلك، فقد أصبح مرارا وتكرارا ضحية لإنشائه.

وينبغي أن يجسد تكوين مجلس الأمن أيضا الواقع العالمي الراهن. كما ينبغي أن يكون ديمقراطيا، وخاضعا للمساءلة، حتى يكون بوسعه الوفاء بولايته على نحو فعال، وصون السلم والأمن الدوليين. ومن المفارقات أن المؤسسة ذاتها التي تم تشكيلها في عام ١٩٤٥ لتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها، في صفوف دولها الأعضاء، هي نفسها غير ديمقراطية.

وقد جرى واقعا، بطريقة أو بأخرى، مناقشة كل جانب من جوانب الإصلاح. وطُرحت العديد من المقترحات على الطاولة، لكن لم يحقق أي منها أي تقدم. ولذلك، ورغم إدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن، منذ سنوات عديدة على جدول أعمال الأمم المتحدة، فلسنا بأكثر قربا من الإصلاح الحقيقي، مما كان عليه الحال عندما بدأنا أول مرة. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التحلي بالواقعية، وإيجاد حلول عملية للإصلاح. وثمة حاجة إلى تناول الإصلاح بإرادة سياسية جديدة، إذا ما رغبتنا حقا في إحراز تقدم فيما يخص التوصل إلى أمم متحدة تتسم بالكفاءة والفعالية. وإلى متى سنظل على هذا الحال؟ وإلى متى يمكننا تفادي الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، فضلا عن الأمم المتحدة ككل؟

الإعلان، حان الوقت للمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل حتى تنفي بالتزاماتها الدولية.

في الوقت نفسه، يجب على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، فضلا عن القدس الشرقية. ونحن قلقون بشكل خاص جراء التهديدات بالاعتداء على المسجد الأقصى، أو تقسيمه، مما سيشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. فهو أحد الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وعلاوة على ذلك، يجب أن ترفع إسرائيل الحصار غير القانوني على غزة الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب. ويجب عليها أيضا حماية الشعب الرازح تحت الاحتلال، والوفاء بالتزاماتها الدولية واحترام القانون الدولي. والأهم من ذلك، يتعين عليها إجراء محادثات مباشرة مع السلطة الفلسطينية بشروط تظهر بوضوح نيتها الحسنة وصدقها. ويتعين أن يشكل حل الدولتين المسالمتين، إلى جانب إرساء السلام المستدام في المنطقة، الهدف النهائي لجميع الأطراف المعنية.

وقد أصبح الاعتراف بفلسطين، والترحيب بها في مجتمع الدول، مسألة خلافية. إن فلسطين تعاقب على رغبتها في أن تصبح عضوا شرعيا في الأمم المتحدة. ويجري التشكيك في قابلية حل الدولتين للتطبيق. لكن ما هو الخيار المتاح لفلسطين. وعلاوة على ذلك، كيف ستضر عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، بجهداتها الصادقة التي تبذلها من أجل الاستقلال؟

إن مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة مرتبطة بمسألة أخرى أكبر، تشكل مصدر قلق بالغ للمليزيا. واسمحوا لي أن أشرح. يعترف مائة واثنان وثلاثون بلدا بدولة فلسطين. ويعكس هذا العدد أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحتى الآن، فإن مجلس الأمن، أو بشكل أكثر دقة، أولئك الأعضاء الذين منحوا سلطة حق النقض، هم الذين

ولأننا بلد صغير بموارد متواضعة، اخترنا تركيز أغلب اهتمامنا على منطقتنا. وتصرف ٦٠ في المائة من مساعداتنا الإنمائية الرسمية على جيراننا. ودفعنا عملنا كرئيس لمنتدى جزر المحيط الهادئ، إلى التفكير بشأن دور المنظمات الإقليمية، وأيضا بخصوص إلى أي حد نعلمد كلنا على الأمم المتحدة، فيما يخص إيجاد حلول للتحديات التي هي حقا عالمية بطبيعتها. وأقول مع بعض الثقة بأننا بصدد إحراز تقدم جيد فيما يخص التعامل مع تلك التحديات التي يمكن مواجهتها من خلال حلول إقليمية.

ولكن يجب أن أقول أيضا إننا بحاجة إلى هذه المؤسسة ونتوقع المزيد منها. ويضم منتدى جزر المحيط الهادئ ١٦ عضوا، ١٦ عضوا منهم عبارة عن دول جزرية صغيرة. وسررت هذا الأسبوع بحضور أول اجتماع بين الأمين العام وقادة منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي أمل أن يفتح باب حقبة جديدة من المشاركة الرفيعة المستوى الوطيدة، بين هذه المنظمة وإقليمنا ويوفر فهما أكبر لاحتياجاتنا.

نالت منطقة المحيط الهادئ نصيبها من التحديات المتعلقة بالاستقرار والأمن مؤخرا. وتعاملنا كإقليم بشكل معقول معها. وفي الآونة الأخيرة، كان من المطلوب اتخاذ مبادرة إقليمية بخصوص جزر سليمان. واستدعت بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، حقا اتباع نهج إقليمي، من خلال مشاركة الشرطة وموظفين آخرين ينتمون إلى كل دولة عضو في منتدى جزر المحيط الهادئ. ويسرني أن أبلغكم أن عنصر الأمن في تلك المبادرة قد تم تقليصه بشكل كبير، وسيتم قريبا سحبه تماما. ولكن ثمة أيضا المزيد من الأمور التي بوسع هذه المنظمة القيام بها، لا سيما مجلس الأمن، من أجل الاعتراف بالقيادة الإقليمية ودعمها، فيما يخص مسألتي السلام والأمن في منطقة المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى.

وسأكون مقصرا إذا لم أذكر الاجتماع الذي يعتبره كثيرون أكثر الاجتماعات أهمية خلال هذا العام، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ الذي عُقد في البرازيل خلال شهر حزيران/يونيه الماضي. ورغم انتهاء المؤتمر، يتعين القيام بعمل كثير. وتتطلب الإجراءات المطلوبة منا، في الوثيقة الختامية متابعة عن كتب ورصدا ومشاركة لتنفيذها بنجاح. ويعتبر تعزيز المؤسسات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، وصياغة إستراتيجية مالية ووضع آليات لتيسير نقل التكنولوجيا، من بين المجالات الهامة التي نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء بشأنها، خلال السنة المقبلة. وبناء على ذلك، فنحن بحاجة إلى الشروع في عملية لتحديد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي دعم الأهداف من خلال خطط عمل ملموسة، مع تفاصيل عن مختلف المجالات المذكورة، من أجل وضعها موضع التنفيذ. إن ماليزيا تتطلع إلى العمل بصورة بناءة، والإسهام في تلك العملية.

وأعتقد أننا نتشاطر شواغل مماثلة بشأن جميع المسائل التي أثرها اليوم. ومعالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات، لا تعنيان فقط الأطراف المتورطة في النزاع أو الحالة، ولكنهما مسؤولية جماعية مشتركة للمجتمع الدولي. وتمشيا مع موضوع هذا العام، فإننا نؤكد للجمعية العامة التزامنا بضمان السلام والأمن العالميين الدائمين، من خلال الوسائل السلمية، عن طريق تبني مبادئ الاعتدال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موراي مكولي، وزير خارجية نيوزيلندا.

السيد مكولي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات منطقة جنوب المحيط الهادئ. تشرفت نيوزيلندا خلال العام الماضي، برئاسة منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو هيئة إقليمية تمثل بعضا من أصغر وأكثر الدول ضعفا في العالم. وشكل ذلك مسؤولية هامة بالنسبة إلينا.

المناخ، قد يكون المرء معذورا إذا تخيل أن المحيط الهادئ، الذي حبه الطبيعة إلى حد بعيد بضوء شمس لفترات طويلة، سيكون الآن مزينا على نحو إيجابي بمحطات لتوليد الطاقة الشمسية. للأسف، تخزني الإفادة بأن ذلك لم يحصل. وفي الواقع، تمثلت إحدى السمات الأكثر إثارة للدهشة في منطقتنا، في عدم إحراز التقدم تماما فيما يخص وضع الكلام المعسول المتعلق بتغير المناخ، موضع أي شكل من أشكال التطبيق فيما يخص الطاقة المتجددة.

وخلال سنة رئاستنا للهيئة الإقليمية، شرعنا في تصحيح هذا التقصير الخطير. ويتجلى توضيح صغير لكنه مهم، في عملنا في جزر توكيلاو البالغة الصغر. تعتمد توكيلاو حتى الآن، ١٠٠ في المائة على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ستزود توكيلاو بأكثر من ٩٠ في المائة من الطاقة الكهربائية الشمسية المتجددة.

وقد أحرز تقدم لا بأس به في تونغنا أيضاً، حيث شاركت مؤخراً في افتتاح محطة للطاقة الشمسية توفر حوالي ٢٠ في المائة من احتياجات الجزيرة الرئيسية، تونغاتابو، من الكهرباء. ونعمل مع حكومة جزر كوك، أيضاً، للمساعدة في تحقيق تطلعها الجري لتوفير ٥٠ في المائة من الطاقة من مصادر متجددة، معظمها من خلال مبادرات الطاقة الشمسية، بحلول عام ٢٠١٥.

وهذه البرامج التي تمولها نيوزيلندا جزء مهم من التزامنا الشامل إزاء منطقتنا. وإرثنا بعد عام ترأسنا خلاله الهيئة الإقليمية يتمثل في مؤتمر لجمع التبرعات لصالح مشاريع الطاقة المتجددة الذي سيعقد في أوائل العام القادم، بهدف المواءمة بين المانحين وموردي التمويل بشروط ميسرة والتمويل التجاري وغيرهم، مع خطط الطاقة المتجددة لجيراننا في المحيط الهادئ. ولا بد لي أن أنوه هنا بالتزام الاتحاد الأوروبي بالمشاركة بقيادة هذه المبادرة، إلى جانب دعم البنك الدولي والمصرف الآسيوي

إن الشواغل المتعلقة بالديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ليست مجرد اعتبارات مجردة داخل منطقة المحيط الهادئ. وقد تم تحدي تلك المبادئ في عدد من الدول، وبشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة في فيجي. وفي ذلك الصدد، يسرني الإفادة عن تحقيق تقدم فيما يخص عقد انتخابات بحلول عام ٢٠١٤، وبأن الدعم آت قريباً، لضمان نزاهة الانتخابات وحيادها.

ولا تشكل مسألتنا الاستقرار والأمن الأولويتين الوحيدتين لهيئتنا الإقليمية. اختارت نيوزيلندا، خلال عام رئاستنا للمنتدى، التركيز على عدد من الأولويات الإنمائية، أود الإشارة إلى اثنتين منهما في ملاحظاتي اليوم.

تشكل مصائد الأسماك بالنسبة للعديد من أفقر الدول في إقليمنا، أهم أصل اقتصادي تمتلكه. أيضاً، بفعل ممارسات الصيد غير القانونية، وكميات الصيد غير المبلغ عنها والممارسات الإدارية غير السليمة، تلقت تلك البلدان عائداً زهيدا جداً من ذلك المورد. نظراً لأن سمك التونا دائم التنقل، فتلك مسألة تتطلب حقا إدارة إقليمية. ويجري إحراز تقدم كبير في مجالات مثل المراقبة المحسنة، وتدريب المراقبين وتحسين الممارسات الإدارية، وذلك لحماية آخر مصائد أسماك صحية حقا في العالم، وضمان أن يتلقى ملاكها نصيباً منصفاً من المورد الذي يملكونه.

وتتمثل إحدى أهم الأولويات بالنسبة لمنطقتنا، في الحاجة إلى اتخاذ مبادرات عملية في مجال الطاقة المتجددة. ومنطقتنا تعتمد اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية. وتشكل تكلفة الديزل المستورد الباهظة الثمن في معظم الاقتصادات الصغيرة في المحيط الهادئ، عائقاً بالتأكيد. وأثر تغير المناخ واضح للعيان.

بعد مرور عقد من الزمان على مؤتمرات تغير المناخ، وصرف مئات ملايين الدولارات على ما يسمى بمبادرات تغير

بالحل الوسيط: إنشاء فئة جديدة من المقاعد لمجموعة البلدان الأكبر التي ترى أنها منقوصة التمثيل مقارنة بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، إلا أن الفوز بتلك المقاعد يكون من خلال انتخابات مفتوحة حتى يمكن مساءلتها بالكامل من قبل العضوية الأوسع.

ولست أنوي في هذه الملاحظات أن أناقش أي اقتراحات محددة قد نود النظر فيها، مع استثناء واحد. فهناك الآن أسباب ملحة تدفعنا إلى أن نطلب من الدول الخمس الدائمة العضوية أن تقبل طواعية بتقييد استخدام حق النقض. فالذهاب أبعد من ذلك والمطالبة بإلغائه أمر لا طائل منه، لأنه لن يحدث ببساطة. ولكن مطالبة الدول الخمس بالإقرار بالشواغل الحقيقية للعضوية الأوسع واحترامها من خلال القبول طوعاً بكبح ممارسة حق النقض هدف مقبول ويمكن تحقيقه تماماً.

وكان بلدي ممن قادوا معارضة حق النقض لدى إنشاء المنظمة. والواقع أنه كان المسألة الوحيدة في الميثاق التي طرحت للتصويت عليها. وتعلل الأعضاء الدائمون في تلك المرحلة بأن حق النقض ضروري لحماية مصالحهم الوطنية الحيوية. ولكننا اليوم نرى حق النقض يُمارَس في ظروف لا تتعلق في كثير أو قليل بمصالح وطنية. وطلبي الذي أوجهه للأعضاء الخمسة الدائمين هو ببساطة أن يلتزموا بما قالوه لنا في عام ١٩٤٥. وأنا أطلبهم اليوم بأن يتدارسوا عملية يتفقون جماعياً وطواعية من خلالها على أن يقتصر استخدامهم لحق النقض على المسائل التي تؤثر بوضوح وبصورة مباشرة على مصالحهم الوطنية الحيوية، وأن يوافقوا طوعاً على ألا يستخدموا حق النقض المكفول لهم في الحالات التي تنطوي على فئات واسعة النطاق.

وفي سياق الحديث في موضوع مجلس الأمن، أود أن أغتنم الفرصة لحث المجلس والهيئات ذات الصلة الأخرى التابعة للجمعية العامة على أن تستجيب بشكل إيجابي لطلبات

للتنمية وحكومتَي أستراليا والولايات المتحدة وغيرهم ممن ساهموا بسخاء في دعمها.

وفي حين أن هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه من خلال العمل الإقليمي، علينا أن نقر بأن الحلول الإقليمية قد لا تكون كافية في بعض الأحيان. وهذا يقودنا مباشرة إلى سبب وجود هذه المنظمة. وتتجلى النقطة التي أتكلم عنها اليوم فيما يتعلق بسوريا. فمن الصعب أن أصف مدى الشعور بخيبة الأمل لدى الشعب الذي أمثله إزاء العجز الكامل لمجلس الأمن عن العمل إزاء سوريا. وربما كان أكثر صعوبة أن أوضح المدى الذي يجازف فيه مجلس الأمن بفقدان مصداقيته في نظر الشعوب العقلانية والمعتدلة الفكر من خلال تقاعسه عن العمل.

الناس في بلدي يسألون سؤالاً بسيطاً جداً: لو أن الـ ٢٥٠٠ وفاة والآلاف التي لا حصر لها من الجرحى وأكثر من ذلك من النازحين ومن لم يعد لهم مأوى، لا يكفي لحث المجلس على العمل، فما هو المطلوب إذاً؟ وأنا أحيي روح الريادة التي أبدتها الجامعة العربية والدول العربية بشأن هذه المسألة، وقد رأينا منها نفس الريادة في معالجتها لمسائل أخرى في منطقتها. وأرحب ببحث الجمعية العامة عن فرص لتزيد من مستوى حضورها. وفي غياب الريادة عن مجلس الأمن، أقترح أن تبحث الجمعية عن سبل للقيام بدور أكثر نشاطاً.

ويتبين من كل ما تقدم أن قضية إصلاح مجلس الأمن أصبحت ملحة للغاية. وفي واقع الأمر، فإن مصداقية الأمم المتحدة في المستقبل قد تتوقف على ذلك بشكل متزايد. فإذا كان لنا أن نحرز تقدماً في هذا المجال، لا بد أن يتحرك الأعضاء بعيداً عن المحاولات المفرطة لتعظيم المواقف الفردية والسعي لتحقيق بعض الإصلاحات العملية المجدية التي يمكن أن تحظى بدعم واسع النطاق.

إنني أمثل دولة صغيرة شعبها عملي وبنّاء. ولأننا نسعى إلى إصلاح عملي وبنّاء، فإن حكومة بلدي تدعم ما يسمى

الرجوع عن مسار قد يؤدي إلى مزيد من التصعيد الخطير للموقف. ونأمل أن يكون المجتمع الدولي حازماً في توجيه هذه الرسالة. ولكن، في المقابل، أرى أنه سيكون من الإنصاف أن يطلب المجتمع الدولي من رئيس الوزراء نيتياهو وقف بناء المستوطنات، على الأقل بينما تجرى المفاوضات، وأن ينخرط في المحادثات المباشرة مع نظيره الفلسطيني، التي تمثل الأساس الوحيد لحل دائم لهذه المسألة، وهي خطوة أساسية لإزالة بذور صراع أوسع نطاقاً داخل المنطقة.

وأود أن أذكر الجمعية أن هذه أوقات عصيبة جداً بالنسبة للحكومات في جميع أنحاء العالم. فتكشف الاقتصادات يؤثر على وزارات الخارجية، بما فيها وزارتي، ومن قبيل الإنصاف أن نطلب بدورنا من هذه المنظمة الكبيرة البحث عن الاقتصادات المؤاتية وتحسين أساليب عملها حتى تحقق قيمة أفضل لدافعي الضرائب في بلادنا.

والبلدان الصغيرة، مثل نيوزيلندا، تعتمد أكثر من معظم البلدان الأخرى على المؤسسات المتعددة الأطراف الجيدة. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة حديثة وفعالة وقادرة على تلبية الاحتياجات المتغيرة. كلنا نحتاج إلى مجلس أمن أكثر استجابة لاحتياجات العضوية الأوسع وأكثر فعالية في التعامل مع التحديات الهامة التي نواجهها جميعاً اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فريدريك أ. ميتشيل، عضو البرلمان ووزير الخارجية والمهجرة في كمنولث جزر البهاما.

السيد ميتشيل (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبدأ ملاحظاتي المطبوعة، أود أن أوجه بعض الكلمات غير الموجودة في النص الذي جرى تعميمه. من دواعي الشرف والاعتزاز أن أمثل بلدي في هذا المحفل، بعد أن عدنا إلى هنا من خلال سحر الديمقراطية بعد خمس سنوات. فلأول مرة منذ الانتخابات العامة التي أجريت في أيار/مايو، يؤكد

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعمها في التعامل مع النزاع في مالي والساحل. فكثيراً ما رأينا المجلس يتقاعس عن الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المساعدة - في رواندا وفي غينيا وفي دارفور وفي الصومال. وفي كثير من الحالات، كانت الاستجابة قليلة جداً ومتأخرة جداً. وفي كل هذه الحالات، شهدنا قيادة جيدة من داخل الاتحاد الأفريقي، وهذه القيادة تستحق استجابة بناءة وفي الوقت المناسب من نيويورك.

وكثير من الحاضرين هنا يعرف أن نيوزيلندا مرشح نشط للانتخاب في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أنها سوف تسمع المزيد منا بشأن هذه المواضيع خلال السنتين القادمتين. نحن دولة صغيرة ذات صوت عالٍ ونهج معتدل وبناء.

وفي الأيام القليلة الماضية، استمعت الجمعية إلى كل من رئيس الوزراء نيتياهو والرئيس عباس. وقد أخطرنا بأن مسألة الوضع الفلسطيني في الأمم المتحدة سوف تُطرح أمام الجمعية خلال هذه الدورة. ونتطلع إلى الاطلاع على نص مشروع قرار والمشاركة في المشاورات كما طُلب منا ذلك. وقلت آنفاً إن نيوزيلنديين شعب عملي وبناء. وهو شعب يتسم بالاعتدال أيضاً، ويتوقع من حكومته جلب كل هذه الصفات لدي النظر في هذا القرار، وهو ما سنفعله بالتأكيد. وأود أن أكون واضحاً، فنحن نعتبر مثل هذا القرار بديلاً سيئاً جداً للمناقشات المباشرة التي ينبغي أن تجرى بين قائدين يعيش كلاهما على مسافة نصف ساعة من الآخر.

وفي خطابه أمام الجمعية في أوائل الأسبوع، (أنظر A/67/PV.12)، حدد رئيس الوزراء نيتياهو بوضوح الآثار الخطيرة على الشرق الأوسط والمجتمع العالمي بوجه عام، التي قد تنجم عن انفجار نووي في المنطقة. وشأننا شأن غيرنا من الدول الأعضاء، ترى نيوزيلندا أنه يجب أن يُطلب من إيران

بلدنا الآن مشاركته وعودته إلى الاندماج في المجتمع العالمي. فنحن جزء من منطقة الكاريبي الأكبر، وفي هذا السياق، فقد شاركنا في اجتماع مع الأمين العام الموقر لهذه الهيئة. ونحن نشكره على مجاملته.

ومع ذلك، من المهم ألا يُساء فهم تمثيل جزر البهاما في المشاركة الإقليمية مع الأمم المتحدة على أنه شكوى من عدم اهتمام الأمانة العامة. فذلك ليس من منطلق سوء الظن، ولكن حقيقة بسيطة مفادها أن على الأمم المتحدة في جميع هيئاتها ومظاهرها أن ترقى إلى مستوى عقيدتها التي تضع جميع الدول في هذه الهيئة على قدم المساواة، وألا تعطي الانطباع بأن البعض أكثر مساواة من الآخرين. وسيواصل وفدنا العمل على ضمان الالتزام الصارم بالمبدأ الإرشادي للمساواة والإنصاف.

أود أن أهنئ السيد فوك يريميتش على توليه مهامه كرئيس للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، مؤكداً له دعم وفدي وتعاون الدائمين. كما أثني على سلفه لحسن إدارته للدورة السابقة.

كما أود بهذا المناسبة أن أعرب عن الشكر للسفيرة بوليت بيتل، ممثلتنا الدائمة لدى الأمم المتحدة، على عملها الرائع وإسهامها لما فيه مصلحة بلدي.

وجزر البهاما تثني على الأمم المتحدة على عقد ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يوم الاثنين الماضي. وجزر البهاما تلتزم بمبدأ سيادة القانون وضمان استمرار الحوكمة الرشيدة لما فيه مصلحة سكان جزر البهاما كافة. وتلتزم جزر البهاما أيضاً بسيادة القانون على الصعيد الدولي واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد جزر البهاما بعقد الاستعراض الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه

٢٠١٢، وهو الاستعراض الذي يعقد مرة كل سنتين. وجزر البهاما تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، وتؤكد مجدداً التزامها بمكافحة الإرهاب وتنفيذ تلك الاستراتيجية بالكامل. وتحدد جزر البهاما دعوتها لاستكمال المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية دولية شاملة للقضاء على الإرهاب.

وجزر البهاما تدين بأقوى العبارات الممكنة العنف الذي أدى إلى مقتل السفير كريستوفر ستيفنز وثلاثة من دبلوماسيي الولايات المتحدة الآخرين قبل أسابيع قليلة. ونحن في المجتمع الدولي يجب أن نلتزم بصدق وإخلاص بنشر ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم، بما تتصف به من تسامح وتفاهم، الأمر الذي يمنع وقوع هذه الأحداث الفظيعة وأسبابها.

إن مستوى العنف المسلح والجريمة الذي يعصف بمجتمعنا - الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بالمخدرات، وبلدنا لا ينتج أو يورد أي منهما - آخذ في الازدياد ولا يمكن أن يسمح له بأن يستمر إن أردنا إنقاذ الأجيال القادمة من حياة تنحرف إلى العنف وانعدام القانون. وقد انقضى أكثر من عقد منذ أن اعتمد في عام ٢٠٠١ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه. ومع ذلك، لم ينخفض مستوى أو حدة العنف المسلح الذي يتضرر منه بلدي.

وجزر البهاما ترحب بالانعقاد والختام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه. وتؤكد الحكومة مجدداً التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل لبرنامج

آفة العنف المسلح والرعب التي تعصف بمجتمعاتنا. إننا نتطلع إلى خاتمة ناجحة للجولة القادمة من المفاوضات.

وجزر البهاما تؤكد مرة أخرى وبشكل رسمي التزامها بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأوجه التقدم مستمرة على الصعيد الوطني في مجالات مهمة تتعلق بحماية تنوعنا البيولوجي وبلورة سياسات للنهوض بالطاقة المتجددة. ويرى البعض أن كيفية توفير الطاقة التي يعول عليها وبأسعار معقولة هو أكبر عنصر يؤثر على مستقبل التنمية في جزر البهاما. ومسألة الطاقة بلغت من الأهمية حداً جعل رئيس الوزراء يعتبر إيجاد حل لها مهمة شخصية. ونحن نعرف أن علينا أن نفعل ذلك على أساس مستدام.

وجزر البهاما سنت قوانين لدعم الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية. من خلال تخطيط أفضل لاستخدام الأراضي. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، شرعنا في إجراءات للحفاظ على الأرصد السمكية عن طريق فرض عقوبات على الصيد الجائر. كما اتخذنا تدابير لحظر الصيد بالخيط الصنارية الطويلة، وجعل جزر البهاما ملاذاً لسمك القرش، وإنشاء مناطق بحرية محمية والتوسع في الوجود منها. وترى جزر البهاما أن على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات الملائمة المكتملة لتلك الاستراتيجيات الإنمائية.

وفي ذلك الصدد، فإننا نرى نتائج تاريخية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) لكونه يوفر فرصاً كبيرة، وخاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونجد ما يشجعنا في دعوة المجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وترحب جزر البهاما أيضاً بالخطط الرامية

العمل. إن استخدام الأسلحة غير المشروعة في بلدنا يدمر أرواح الكثير من شبابنا. والآن وقت العمل.

إن إقامة بهاما آمنة أولوية قصوى للحكومة. ونحن ملتزمون بإنشاء وكالة وطنية للاستخبارات ووضع استراتيجية وطنية لمراقبة الأسلحة النارية، بما في ذلك إنشاء إدارة وقاعدة بيانات تختص بالأسلحة النارية، إلى جانب تعزيز عمليات قوة الدفاع في البلد حتى تقوم بدور أكثر فعالية في مراقبة حدود جزر البهاما سهلة الاختراق. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية والكاريبي على دعمهما وتوفير المعدات والمساعدة في بناء القدرات في مجال تدمير الأسلحة النارية وإدارة المخزونات. ويسعدنا إبرام اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في نيسان/أبريل الماضي والمشاركة في عدد من برامج التدريب الإقليمية وحلقات العمل التي تعقد برعاية المركز الإقليمي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز مراقبة الحدود.

وجزر البهاما تنضم إلى غيرها من الوفود في الإعراب عن خيبة أمل عميقة إزاء النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة المعقود في تموز/يوليه وعدم تمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على نص بالرغم من المفاوضات التي استمرت ست سنوات طوال. وتؤيد جزر البهاما الآراء التي أعرب عنها وفد ترينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية خلال المؤتمر الذي استمر شهراً. وما نقوله لآلاف من الضحايا الأبرياء إن أصواتهم يجب أن تُسمع. ولكن، ماذا عسانا أن نقول لهم ولأسرهم ممن يعانون نتيجة للنقل الدولي غير المسؤول وغير المنظم للأسلحة التقليدية؟ إن الالتزام بحياة البشر والكرامة البشرية وإعادة تقييمهما في مواجهة المنفعة أمر أساسي إن أردنا الانتصار في معركتنا ضد

مداوالات مجموعة العشرين إلى إجراءات فعالة على نطاق عالمي، عبر إجراء مشاورات واسعة بين الدول الأعضاء، ومع الأمم المتحدة نفسها بغية إيجاد حلول للعديد من التحديات الكبرى في عصرنا، وعلى الأخص فيما يتعلق بتعزيز النظام المالي الدولي.

وتتصور جزر البهاما أيضا دورا أكبر للأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي في المسائل الضريبية. ولا تزال تدعو جزر البهاما، إلى جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين على نطاق أوسع، إلى تحويل لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تمشيا مع ولاية الدوحة. ولا تزال تشعر بالأسف أيضا لاستخدام بعض الدول قوانينها الداخلية على نحو يلقي بآثاره خارج الحدود الإقليمية لتلك الدول في مجالات مثل الاتجار بالبشر والخدمات المالية وتهريب المخدرات. ولا تزال نرى أن تلك القوانين ليست صحيحة، وتشكل عبئا غير منصف بالنسبة للدول الصغيرة. بل يمكن أن تفسر تلك القوانين على أنها خروج عن المعايير الدولية المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وفي سبيل عكس مسار الاتجاهات الاقتصادية الحالية، فإن أحد الواجبات الأساسية التي يجب أن تضطلع بها حكومة جزر البهاما تتمثل في تعزيز الاقتصاد المحلي، وخلق فرص العمل، فضلا عن تعزيز قيادة جزر البهاما لاقتصادها الوطني، بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة السكان. وقد حددت -على أرفع مستوى سياسي في البلد - ضرورة خلق فرص العمل وعكس الحالة الراهنة وغير المقبولة للبطالة - وهي في معدل مرتفع للغاية الآن - على أنها تشكل الأولويات الأكثر أهمية بالنسبة للحكومة في الأجل القصير، وخاصة فيما يتعلق بالشباب من السكان، وأود أن أتكلم باسمهم اليوم بشكل خاص. وتعتبر فئة الشباب في بلدنا، الفئة الأكثر تضررا من مشكلة البطالة.

إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، وستشارك بنشاط في المشاورات التي ستجرى في الدورة المقبلة للجمعية العامة لتحديد طرائق عقد الاجتماع بهدف ضمان نتيجة ناجحة.

وتتشجع جزر البهاما كثيرا أيضا للقرار الذي اعتمد في ريو+٢٠ للاضطلاع بالعمل على أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة وموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف. ويجب علينا أن نأخذ في ذلك العمل بتباين الحقائق الوطنية والقدرات ومستويات التنمية، إلى جانب ضرورة احترام السياسات والأولويات الوطنية. وتأمل جزر البهاما في العمل في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية لتطوير أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتمويل، التي اتفق عليها في ريو+٢٠، لضمان معالجة شواغلنا الخاصة بشكل تام.

وتتطلع جزر البهاما في ذلك الصدد إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام بشأن خطط التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتثني على مستوى مشاركة المرأة فيه. ويوفر اجتماع الفريق فرصة كبيرة للتعلم من أخطاء الماضي وبناء رؤية للتنمية العالمية تتجاوز مجرد إدارة الأزمات. ويجب أن يؤدي الفريق عمله بشفافية واضحة. وينبغي أن يأخذ أيضا بآراء من يواجهون الأوضاع الجغرافية والاقتصادية الشاذة، من قبيل سكان منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ويجب أن يكون الفريق مبتكرا وتطلعا في أداء عمله.

وترحب جزر البهاما بالاعتراف المعلن في ريو بضرورة معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

وترى جزر البهاما أن لدى الأمم المتحدة دورا محوريا تضطلع به في إدارة الاقتصاد العالمي. وترحب جزر البهاما بالجهود التي تبذلها مجموعة العشرين، وخاصة المكسيك، بصفتها الرئيس الحالي للمجموعة، في المساعدة على ترجمة

الجولة المقبلة من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء هذه الدورة عن تقدم ملموس يهدف إلى جعل المجلس كما ينبغي أن يكون عليه.

وتمتد رغبتنا في تحقيق الإمكانات التي لم تتحقق بعد أيضا إلى شريكنا الإقليمي، جمهورية هايتي. وقد ظلت جزر البهاما تدعم شعب هايتي وتطلعاته إلى السلام والأمن والتنمية على نحو متواصل وثابت. وتشيد جزر البهاما بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في جهودها الرامية إلى صون السلام والأمن في هايتي، ووضع الأساس لتحقيق الانتعاش والاستقرار في الأجل الطويل. ويجب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بتعافي هايتي وإعمارها كي يتسنى القيام بالعمل المطلوب وإنجازها.

وترحب جزر البهاما بتعزيز الحوار بشأن تحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بالهجرة والتنمية على الصعيد الدولي. فلا تزال الهجرة غير الشرعية من هايتي تشكل مسألة عصبية بالنسبة لبلدنا. وتتفق مع الرأي القائل إن التعاون السليم من شأنه أن يساعد على ضمان أن تتم الهجرة عبر قنوات آمنة ومنظمة، فضلا عن زيادة إسهام المهاجرين في تنمية بلدنا. وتواصل جزر البهاما المشاركة على نحو بناء في العملية المؤدية إلى الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر أن تعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، بهدف معالجة تلك المسائل ومسائل أخرى ذات صلة بتنمية بلدنا.

ونظرا للأحداث التي شهدتها جزر البهاما خلال العام الماضي، فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية - التي كان بعضها مأساويا - إلى جانب أنشطة الصيد غير المشروع في بحارنا من قبل أشخاص غير شرعيين قادمين عبر الحدود الجنوبية للبلد، فإن جزر البهاما تعترم اتخاذ تدابير أقوى خلال العام المقبل لوضع حد لتلك الأنشطة غير المشروعة. ونناشد جميع الدول في المنطقة منع مواطنيها عن القيام بتلك الأنشطة غير

ويعتقد أن معدل البطالة أمر غير مقبول ولا يمكن الاستمرار فيه. ونحن ملتزمون بحل مشكلة البطالة بين الشباب.

وتؤكد جزر البهاما الحاجة إلى الحوار بشأن السياسات، فضلا عن تعزيز التعاون بين الدول بشأن بناء اقتصادات خضراء، وهي بحاجة بالضرورة إلى استثمارات جديدة وتشكيل المهارات وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات. ويتضرر الدخل القومي الإجمالي لجزر البهاما إلى حد كبير من ارتفاع دخل فئة قليلة من السكان المغتربين الأثرياء الذين لا يعكس ارتفاع مستوى دخلهم الواقع الاقتصادي الحقيقي. وعليه، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يفسر على نحو فريد في سياق البلدان النامية مثل جزر البهاما، بل يمكن القول أيضا في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ولا تزال جزر البهاما بحاجة إلى إيلائها الاعتبار اللازمة التي لا تحرمها من الحق في تحقيق التنمية المستدامة بدعم من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية. وينبغي ألا يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ذريعة لتقييد حصولنا على المساعدة المالية.

ومن المقرر أن تنظر الجمعية العامة خلال هذه الدورة السابعة والستين في جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وتغنم جزر البهاما هذه الفرصة لتكرر موقفها الثابت القائل بوجوب عدم إعطاء الأولوية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في تحديد القدرة على الدفع، لجميع الأسباب المذكورة آنفا.

وقد طال انتظارنا لرؤية مجلس الأمن ممثلا كما ينبغي، ويتسم بالقدرة على الاستجابة والشفافية، فضلا عن كونه ديمقراطيا شاملا وخاضعا للمساءلة ويقوم على زيادة العضوية في كلتا الفتتين الدائمة وغير الدائمة، بالإضافة إلى القدرة على تعديل أساليب عمله. ويأمل وفد بلدي بإخلاص أن تسفر

ويود وفد بلدي أيضا أن يسجل في هذا المنتدى وفاة صديقي وأخي الراحل، المغفور له بول إل أدري، الذي تولى منصب وزير خارجية جزر البهاما لمدة أطول من غيره. وقد شهدت ولايته أصعب تحديات السياسة الخارجية التي واجهتها جزر البهاما المستقلة حتى الآن. وقد توفي للأسف، في ١٩ أيلول/سبتمبر. وكان على اقتناع راسخ بدور هذه الهيئة العالمية ومبادئها، فضلا عن الطريقة التي جسدت بها قدرتها على مساعدة الدول الصغيرة. ولذا فإن من المناسب أن نحیی ذكره ونسجل وفاته.

ولا تزال جزر البهاما تعتقد أن بوسع البشرية أن تطمح إلى بلوغ مستوى أرفع من قوتها الداخلية. ولن يمكنها ذلك المستوى من تحقيق ما يتجاوز أحلامنا فحسب، بل إن من شأنه الارتقاء بمستوى حياة جميع من هم حولنا، بل الارتقاء بمستوى حياة الأمم والعالم قاطبة. فهنا سعى كل واحد منا إذاً إلى بلوغ تلك القوة الداخلية القادرة على تغيير عالمنا، وتحويل جدول الأعمال الذي يتناول المشاكل إلى تعهدات بشأن الشراكات. وعليه، فإننا لا نزال بحاجة إلى الأمم المتحدة اليوم مثلما هو الحال كذلك دائما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية والتعاون في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع في هذه الجمعية في وقت نشهد فيه ظاهرة مثيرة للقلق، ألا وهي العنف الطائش الذي ينتشر في منطقة بأسرها جراء التعبير عن المشاعر الدينية بطريقة غير مسؤولة. وتدافع الأمم المتحدة أكثر من أي منظمة غيرها عن مثل التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل. وعليه، ينبغي أن تبث هذه المناقشة برسالة قوية. فليس مقبولا ازدراء الناس على نحو بغض على أساس انتمائهم الديني أو الثقافي. وهو إساءة لاستخدام الحق في حرية

المشروعة. ونعزم العمل - على الصعيد الثنائي ومع المجتمع الدولي على نطاق أوسع - لوقف الاعتداءات على أمننا الوطني والاقتصادي.

وقد خطت جزر البهاما خطوات كبيرة في مجالي صحة الأم والطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لحصول المرأة على حق التصويت في بلدنا. ونحن ملتزمون بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو الذي أكدته وزير الخدمات الاجتماعية أثناء نظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية والخمسين، التي عقدت في تموز/يوليه في التقرير المقدم عن جزر البهاما. وعلى الرغم من ذلك لا تزال جزر البهاما تشعر بالقلق إزاء الحالات المتزايدة من الإصابة بالأمراض غير المعدية بين السكان، وخاصة النساء اللائي يتضررن من تلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

ويمكننا أن نستمد الكثير من القوة والحكمة والإلهام من النجاحات الباهرة التي حققها رياضيوها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في دورة الألعاب الأولمبية لهذا العام. وأود أن أعرب، باسم وفد بلدي، عن تقديري لشباب العالم لما أبدوه من صداقة ودية ومواهب كبيرة خلال دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة. وأود في هذا المنتدى، أن أحيي على وجه الخصوص الرياضيين الذين أحرزوا الميدالية الذهبية من جزر البهاما وهم: ديمتريوس بيندر، مايكل ماثيو، كريس براون، ورامون ميلر. والواقع أن أداء الرياضيين من منطقة الجماعة الكاريبية بأسرها، وخصوصا من البلدان الشقيقة: ترينيداد وتوباغو، جامايكا، وغرينادا جدير بالملاحظة. ويمكن اعتبار تلك الأمثلة إشهما في تحقيق السلام والتنمية في عالمنا، بقدر ما تسهم في ذلك مداولاتنا ومبادراتنا أثناء هذه الدورة. وعليه، فإننا نتقدم بأحر التهاني إلى كل واحد منهم.

حماية السكان المدنيين - وهو مبدأ اعتمد في هذه القاعة على أرفع مستوى سياسي.

ويدل المأزق الحالي في مجلس الأمن على أنه يجب علينا أن ننظر إلى الطريقة التي يمارس بها المجلس حق النقض وكيفية استخدامه. ويجب في ذلك الصدد، الخضوع للمساءلة أمام أعضاء المنظمة برمتها. ذلك أن المجلس يضطلع بأعماله باسمنا جميعا. وندعو الأعضاء الدائمين إلى الاعتراف بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يمنحهم حق النقض دون أي قيود تقتصر بممارسة ذلك الحق. وندعوهم أيضا إلى الاعتراف بأنه يجب أن يتصرف المجلس في جميع الأوقات وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نطلب إليهم التعهد بعدم استخدام حق النقض بطريقة تعيق المجلس عن أداء أعماله الهادفة إلى منع الإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو إتهائها.

ومن الواضح أن أولويتنا الرئيسية تتركز في إنهاء معاناة الشعب السوري، والتوصل إلى حل سياسي يضمن توفير الأمن الإنساني وتحقيق الاستقرار للمنطقة. ومع ذلك، فإنه يجب علينا ضمان عدم الإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي، وألا يفلت أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية أكبر عن جرائم القتل من العقاب.

ولا شك أن الدليل المتوفر أمامنا مثير للقلق. فقد توصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية - التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان - إلى استنتاجات واضحة. وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان المساءلة تقع على عاتق القضاء السوري. غير أنه لا تعترينا أية أوهام بشأن قدرة القضاء السوري على تحقيق العدالة للضحايا، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة لمحاكمة جميع المتهمين. ولذلك فقد أيدنا سويسرا في دعوة المجلس لإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية (أنظر A/67/PV.7). ولكننا ندعو

التعبير. ومع ذلك، يجب علينا أن نؤكد بوضوح على أنه لا يمكن تبرير العنف بتوجيه الشتائم مهما بلغ فهمنا لمشاعر الغضب. وتدل الأحداث الجارية الآن على أنه يجب علينا توعية عدد أكبر من الناس في سياق جهودنا الرامية إلى تعزيز قيم الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

وعندما اجتمعنا آخر مرة قبل عام، سمعنا العديد من النداءات من على هذا المنبر بشأن إنهاء الأزمة في سوريا. ومنذ ذلك الحين، تحولت أعمال العنف إلى حرب أهلية تلحق العار بالأمم المتحدة. فقد رأينا انقسامًا واضحًا داخل مجلس الأمن وفتورا في رغبة الأطراف في الصراع في وساطة تقودها الأمم المتحدة. وعوضا عن إنهاء الأزمة، تصاعدت حدة الحالة أكثر من ذي قبل في الميدان. وأضحت المنطقة بأسرها مهددة بعدم الاستقرار. ويثير التجاهل لحياة وحقوق المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، الصدمة في نفوسنا.

إنها أزمة ذات آثار سلبية عميقة ومستمرة لركائز الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث: السلام والأمن والتنمية، وحقوق الإنسان. وهي تشكل لذلك السبب تحديا وجوديا أيضا لهذه المنظمة. ولن تكون الأمم المتحدة فعالة إلا بقدر ما تتمكن أجهزتها السياسية من أن تكون كذلك. وعليه، يجب أن تحملنا على تمعني الدروس التي يجب علينا تعلمها بوجه عام.

ولا ريب أن الحالة في سوريا تشكل شاغلا ملحًا بالنسبة لجميع الأعضاء، بالإضافة إلى كونها أزمة تتعلق بالأمن البشري وتهدد السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، فإن مجلس الأمن لا يزال غير قادر على الاضطلاع بمهامه الموكلة إليه بموجب الميثاق، بسبب الخلاف بين أعضائه الدائمين. ولذا فمن الضروري أن تخطو الجمعية العامة نحو الاضطلاع بدور أكثر نشاطا، على نحو ما فعلت في بعض المناسبات. ويكتسي ذلك أهمية بالغة ونحن نواجه الفشل في تحقيق المسؤولية عن

التعاون. ونحن، الدول، نتحمل أيضا المسؤولية عن كفالة أن يتم القبض على من تصدر بحقهم لوائح اتهام وأن ينقلوا إلى المحكمة. ومن الواضح أن أداءنا يجب أن يكون أفضل في هذا الصدد.

وقد أتيت لنا أيضا فرصة تاريخية سواء بالنسبة للمحكمة أو الأمم المتحدة: فلأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكننا إنشاء محكمة دولية للمقاضاة على جريمة العدوان.

وحظر الاستخدام غير المشروع للقوة هو في صميم ميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر العدوان جريمة بموجب القانون الدولي منذ عقود. ولكن اعتماد تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي بتوافق الآراء يسمح لنا بوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. وبمجرد أن تصدق ٣٠ دولة طرفا على هذه التعديلات، وبمجرد أن نقوم بتفعيلها في عام ٢٠١٧، سيكون في ذلك إنذار للقادة الذين يفكرون في اللجوء إلى الاستخدام غير المشروع للقوة. ومن دواعي الفخر أن ليختنشتاين، في أعقاب رئاستها المؤتمر الاستعراضي، كانت أول دولة تصدق على هذه التعديلات، في ٨ أيار/مايو من هذا العام. وقد وقع اختيارنا على هذا التاريخ احتفاءً بذكرى نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا. وقد أطلقنا أيضا مبادرة ترمي إلى دعم عملية التصديق الجارية.

ولذلك أحث جميع الأطراف الحالية والمقبلة في نظام روما الأساسي على التصديق على تعديلات كمبالا في أقرب وقت ممكن. ويمكننا معا أن نخطو هذه الخطوة الكبيرة إلى الأمام في مسيرة القانون الدولي.

وسيمثل تجريم الاستخدام غير المشروع للقوة بين الدول خطوة هامة جدا إلى الأمام في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وقد أخذت سيادة القانون، كما يحق لها، تحتل محور اهتمامنا. وقد برهنا على ذلك بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في وقت سابق من هذا الأسبوع.

المجلس أيضا إلى تقديم الدعم الكامل لتلك الإحالة، بغية كفالة التعاون وعدم وضع أي عقبات في طريق توفير التمويل اللازم لعمل المحكمة بطريقة مناسبة. ومن دون توفر هذين الشرطين، فإن الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية ستسبب لها مشكلة بقدر ما هي إجراء إيجابي.

ونحتفل أيضا هذا العام، بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نتطلع إلى سجل باهر من النجاح. فمن كان يتوقع منا أن تبلغ عضوية المحكمة ما يقارب ثلثي أعضاء الأمم المتحدة في ذلك الوقت القصير؟ ومن منا توقع أن يحيل مجلس الأمن حالتين خلال المدة نفسها، تمت إحداها عن طريق التصويت بالإجماع؟ ومنذا الذي توقع خروج المحكمة من الجدل السياسي الذي أحاط بها وهي مؤسسة أكثر قوة؟

وتمثل تلك إنجازات متميزة يمكننا أن نعز بها. ومع ذلك، فإن العقد القادم محفوف أيضا بالتحديات. وقد اتحدنا بقوة في إنشاء المحكمة وتفعيلها. والآن وهي في طور التشغيل الكامل، يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن ندعمها سياسيا. ولذلك، أطلقت في وقت سابق من هذا الأسبوع مبادرة على المستوى الوزاري لدعم المحكمة. ووجدت الاستجابة القوية لدعوتي إلى العمل المنسق عند الحاجة أمرا مشجعا للغاية.

ونحن، باعتمادنا نظام روما الأساسي، لم ننشئ المحكمة الدولية الموجودة في لاهاي فحسب. وإنما استحدثنا كذلك نظاما عالميا لمكافحة الإفلات من العقاب، يُسند دورا قويا للدول. كذلك يتيح هذا لمجلس الأمن دورا هاما يؤديه، إن اختار أن يفعل ذلك. وحيثما تستند التحقيقات إلى إحالات من مجلس الأمن يقتضي الأمر دعما سياسيا بصفة خاصة. ويستند التزام الدولة المعنية بالتعاون تماما إلى سلطة مجلس الأمن، وليس إلى نظام روما الأساسي. لذلك، يجب على المجلس أن يضطلع بدور رئيسي في ضمان حدوث هذا

الجسور الموثوق بهم في هذه المسائل. ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه المسألة إحدى السمات البارزة في رئاسة السيد يريميتش.

وأود أن أحتتم ببعض الملاحظات بشأن مسألة عزيزة بصفة خاصة على نفسي. فإني على اقتناع بأن إشراك السكان جميعاً، الرجال والنساء على حد سواء، أمر لا غنى عنه للاستقرار والتنمية السلمية والناجحة للدول. وقد حاولت، منذ أن توليت منصب وزير الخارجية، أن أستعين بالبرامج الدولية ذات الصلة لتعزيز النهوض بالمرأة. كذلك آمل أن أفيد لجنة وضع المرأة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بما لدى ليختشتاين من خبرة بقضايا المرأة ومن حماس لها.

وأعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون على قيادته في هذا المجال. وقد أعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برئاسة السيدة ميشيل باشيليه المؤثرة، دفعة إضافية للجهود التي نبذلها هي في أمس الحاجة إليها. وإذا واصلنا السير على هذا الطريق، فإن الأمم المتحدة يمكن أن تكون قوة دافعة حاسمة للمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وحتى ذلك الحين، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل أكثر من ذلك بكثير، ولا سيما في مجال المرأة والسلام والأمن. ومن العناصر الأساسية في هذا الصدد تعزيز الحماية للمرأة، سواء الحماية القانونية أو غيرها، في الحالات التي تكون فيها معرضة بشكل خاص لأن تصبح ضحية. ويمكن للأمم المتحدة، بما لديها من وجود ميداني قوي للغاية في جميع أنحاء العالم، أن تقدم مساهمة فريدة من نوعها لتحقيق هذه الغاية. ولكن أهم ما في الأمر هو أن الأمم المتحدة عليها أن تكون قدوة تحتذى فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. فيجب علينا أن نستفيد على الوجه الأمثل من المواهب والمهارات والخبرات التي تتمتع بها المرأة كصانعة للسلام، وعنصر من عناصر التنمية المستدامة،

وتتخلل سيادة القانون العديد من الأنشطة التي نضطلع بها هنا في الأمم المتحدة. فالواقع أنه لا يمكن أن يوجد أي أمن دائم وتنمية مستدامة وحماية فعالة لحقوق الإنسان بدون سيادة القانون. ومن ثم، فنحن نتطلع إلى إدراج بُعد قوي متعلق بسيادة القانون في أهداف التنمية المستدامة التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وقد أسفر المؤتمر عن عدد من الاتفاقات الهامة. وبرهن أيضاً على قيمة تعددية الأطراف القائمة على الشمول والشفافية، لا سيما عند مقارنتها بعمليات اتخاذ القرار الأخرى الأكثر خصوصية. وهذا بمثابة تذكرة بالحاجة إلى التوفيق بين المصالح التي تبدو متضاربة في صنع القرار الدولي: الشفافية والشمول، من جهة، والكفاءة والفعالية من جهة أخرى.

تولت الرئاسة السيدة كاندا (غانا)، نائبة الرئيس.

ويتسم صنع القرار المتعدد الأطراف بالكفاءة في وجود إرادة سياسية كافية. ويكون فعالاً عندما يملك الشرعية اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل. ويجب أن نعود إلى النظر إلى عالمية الجمعية العامة وانفتاحها باعتبارهما من المزايا الرئيسية، لا على أهمها نوع من الضعف. ويتعين على الجمعية العامة أن تعود إلى تأكيد دورها الفريد والمركزي في الحوكمة العالمية، بما في ذلك في البعد الاقتصادي. وأود أن أرحّب بما أعرب عنه الرئيس يريميتش في بداية هذه الدورة من التزام قوي بالعمل من أجل التعددية الحقيقية للأطراف، وببلوغ مستوى جديد من المشاركة، تحقيقاً لهذه الغاية. وأؤكد له دعمنا الكامل في هذا المسعى.

ولا بد من المحاسبة على القرارات ذات التأثير العالمي المعروضة على الجمعية أو على غيرها من الهيئات المعنية التي تتاح للجميع إمكانية المشاركة فيها. وتحقيقاً لهذا الهدف، سوف نعتمد على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في إطار مجموعة الحوكمة العالمية. وقد أصبحت المجموعة من بناء

كان نتيجة عملية داخلية عميقة لبناء التعايش الحر بين شعبنا وتنظيمه.

ومبدأ المساواة القانونية بين الدول، مثل المساواة بين الأفراد، أحد المبادئ الأساسية لمنظمتنا، وهو يكفل للجميع نفس الحق في المشاركة في مسؤوليات المجتمع الدولي، بغض النظر عن القوة التي تمتلكها كل دولة. وفيما يتعلق بهذا المبدأ على وجه التحديد، يرفض بلدنا أي تدابير قسرية انفرادية أو متجاوزة الحدود الإقليمية تتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح مثال معاصر على هذه التدابير الحظر المفروض بشكل غير عادل على جمهورية كوبا. ومن الركائز الأساسية لسيادة القانون أيضا مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها - ويُفهم على أنه حق جماعي واجب المراعاة على نحو مماثل لاحترام حرية الفرد على المستوى المحلي. وتلك الحرية، التي تشمل حرية التعبير وغيرها من الحريات الأساسية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفعالية عمل المؤسسات الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، ودون المساس بإعادة تأكيد أن أي محاولة للإضرار الجزئي أو الكلي بالوحدة الوطنية لبلد من البلدان أو بسلامته الإقليمية أمر يتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تدافع أوروغواي دائما عن حق الشعوب في تقرير المصير كمبدأ أساسي للتعايش الدولي بين الدول. وهي تؤكد مجددا رغبتها في التسوية السلمية والعادلة والمستدامة والمقبولة من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي ظل الاحترام لحقوق الإنسان وإرادة الشعب الصحراوي.

ومن الضروري لقيام سيادة حقيقية للقانون أن يوجد نظام قضائي مستقل، يتمتع جميع الأشخاص بإمكانية الوصول إليه على أساس من مبدأ المساواة أمام القانون. وتمثل الدعوة لهذا المفهوم للدولة والقانون خارج حدودنا رسالة من أجل السلام والتسوية السلمية للتزاعات، كان بلدي من مشجعيها

وداعية لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يخفى على أحد أن المستقبل هو ملك للمرأة.

ونحن، في الأمم المتحدة، لن يحالفنا النجاح في السعي إلى تحقيق أهدافنا إلا عندما تشارك المرأة في الأمور مشاركة كاملة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ألماغرو، وزير خارجية أوروغواي.

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية) : بالنيابة عن جمهورية أوروغواي الشرقية، أود أن أهنئ صديقي السفير فوكيريميتش على انتخابه لرئاسة أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والستين وستكون لما يتمتع به من خبرة والكفاءة والموثوقية أهمية كبيرة في ضمان قيام هذه الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة بواجباتها على نحو فعال. ونؤكد له دعم أوروغواي الكامل.

ويتسم تركيز الجمعية العامة هذا العام على تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي بأهمية بالغة، وأغتتم هذه الفرصة لكي أرحب بالإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة يوم الاثنين في هذا الشأن (القرار ١/٦٧). واحترام سيادة القانون وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي، هما وجهان لعملة واحدة، تستمد وجودها ذاته من رفاه الفرد. وهذا يعني أيضا أن أيًا من الأفراد والدول لا يعلو على القانون، بل يخضع له.

وترى أوروغواي أن سيادة القانون عنصر تأسيسي في العقد الاجتماعي الذي يحافظ على نظامها الديمقراطي ويحتل مكانا بارزا كإحدى دعائم سياستها الخارجية. ومن المهم التشديد على أن ذلك لم يكن بدافع التأثير الخارجي، كما أنه لم يأت من خلال اعتماد نموذج سياسي مجرد من الخارج. بل

وتبرهن الأحداث الأخيرة مثل ما حدث في باراغواي على أن سيادة القانون ما زالت معرضة للتهديد، وأنه على الرغم من التقدم المحرز في مجال المؤسسات الديمقراطية في جميع بلداننا، فإن الأخطار التي تهدد الممارسة الكاملة للحقوق الأساسية والقيم الديمقراطية لا تزال قائمة. ويمثل ذلك تحديا كبيرا لرسالتنا في تعزيز التكامل والتنمية في بلداننا، مما يجعل الدفاع عن سيادة القانون والنظام الديمقراطي شرطا ضروريا لا مناص منه.

وبالرغم من التغيرات الكبيرة التي ابتليت بها الإنسانية، ما زال النظام الدولي يعمل بشكل جدي، ولكنه لا يحل المشاكل، أو يحلها بصورة غير عادلة. فلم يتمكن من تحقيق تكافؤ الفرص المالية أو التجارية. بل إن الاستثمار في الموارد البشرية للبلدان وفقا لاحتياجاتها المحددة لا يشكل اليوم إحدى الأولويات. ويحاول النظام السياسي أن يتحكم في المصائر السياسية للأشخاص أو يقررها، بدلا من أن يضمن أمنهم أو رفاههم. وهامهم الذين عانوا من قبل يعانون الآن. وما زالت البلدان القوية تهدد البلدان الأخرى أو تتدخل في شؤونها.

ولقد كتبنا عن القيم والمبادئ، وأدرجناها في دساتيرنا. ودعونا بطرق كثيرة لما فيه خير الجميع. ولكننا لم ننجح في تلبية الاحتياجات الأساسية لبلايين الفقراء، ولم نكفل لهم برامج الصحة أو التعليم أو الإسكان أو العمل.

ولم يتغير أساس العدالة الاجتماعية. فهو يتمثل في السلام، وفي الحرية، لأننا بدوئها لا يمكن أن ندرك على نحو فعال القضايا النبيلة التي تقتضي عدم السيطرة على أحد أو قهره، وبدون ذلك، لا يوجد شيء. وهو الإسكان اللائق الذي يحمي الأسرة، والعمل الكريم مقابل أجر منصف، والحق في التعليم وتحمل كل شخص لمسؤوليته. وهو الرعاية الصحية التي يمكن أن تنقذ سبعة ملايين طفل دون سن الخامسة يقضون

الأوائل. فقد أظهر بلدي التزامه الثابت بتلك القيم والمبادئ بالفعل في مؤتمر لاهاي لعام ١٩٠٧، حيث حاول استحداث التحكيم الدولي الإلزامي، وكذلك في عام ١٩٢١، عندما أصبح أول بلد يقبل قانونا بالاختصاص القضائي الإلزامي لمحكمة العدل الدولية الدائمة، بلا شروط سوى شرط المعاملة بالمثل.

إن الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء نظام منصف ولتحقيق مزيد من التوازن فيما بين البلدان ولزيادة الرفاه لمجتمعاتها لم تتوصل بعد إلى الحلول الضرورية على صعيدي الأخلاق والسياسات.

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة ما يبدو أنه حقبة للتغيير في بعض مناطق العالم. فالشعوب تسعى لنيل حريتها بالوسائل التي في متناولها، تحذوها في ذلك رغبة مشروعة في تحقيق الديمقراطية والمزيد من الرفاه. وقد كانت الإجراءات السياسية للشعوب الباحثة عن بدائل جديدة للسلطة تصطدم بأولئك الأشخاص الأفضل تنظيميا من الوجهة السياسية الذين ينتصرون بالتالي، كما كان دأهم دائما. ولا بد لمن يتولون الآن مقاليد السلطة أن يدركوا مسؤولياتهم تجاه تلك الشعوب.

ومن التحديات الهائلة في هذا الصدد القضاء على الطغيان وتوطيد السلام وإتاحة الفوائد الاجتماعية للكافة. وتتمثل المهمة في بناء ديمقراطيات حقيقية، وفي بنائها رغم كل التناقضات والاختلافات والصعوبات القائمة داخل أي مجتمع.

وحتى في منطقتنا، تلقينا تهديدات تتضمن عنصرا أيديولوجيا رئيسيا. فقد أظهرت محاولة الانقلاب في إكوادور، واختيار النظام الديمقراطي في باراغواي، أن حكومات التغيير قد خضعت للتأثير في وضع سياساتها. وليست سيادة القانون والديمقراطية قيما مكتسبة؛ بل يجب الدفاع عنهما كل يوم بوصفهما من المقتنيات الثمينة.

معظم البشرية تعاني منها. ولذلك، فإن هذا النظام يتطلب التغيير، ولا سبيل إلى القيام بذلك إلا بتحويل الواقع.

ولا يمكن تفادي مسؤولياتنا بوصفنا مجتمعاً للدول، لأن بعض هذه المشاكل يقع كنتيجة طبيعية لظروف العلاقات فيما بين الدول وخصائصها. ويميل السياق الدولي إلى تركيز الثروة والكفاءة والقدرة التنافسية، وهو لا ينطوي على أي آليات لإعادة توزيع الموارد على نحو يتسم بالتراهة والكفاءة ويوفر المأوى لكل شريد والغذاء لكل جائع، أو يفك أغلال المضطهدين. ويقوم النظام الدولي على أساس تنازع المصالح الوطنية من أجل اكتساب مزيد من القوة، مما يعني تزايد تركيز السلطة أكثر فأكثر.

ويعلم الجميع أن البلدان التي ننتمي إليها تعمل في إطار أسواق دولية شديدة التنافس، وأننا لا نحدد الأسعار، وأن أسعار السلع الأساسية تتقلب بما يؤدي إلى تغيير مصفوفة صادراتنا الوطنية، وأننا معرضون للآزمات المالية المتلاحقة.

واستطراداً في هذا النهج في التفكير، من الضروري ترتيب أولويات مشاركة أوروغواي في المجتمع الدولي، وإدماج الجوانب الدولية من المشاكل التي يواجهها البلد في مجالات الزراعة والصناعة والتسويق والتمويل، وكل ذلك بغرض القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ التعليم الابتدائي. وهذا يتطلب، في جملة أمور أخرى، خفض أو إزالة التشوهات التي تشكل عقبات تحول دون التبادل التجاري، ولا سيما الإعانات المقدمة للزراعة وأشكال الدعم الداخلي وغيرها من التدابير الحمائية التي تمنع التجارة الدولية من أن تصبح أحد العوامل المساهمة في حل الأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً.

وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاستقرار وإمكانية التنبؤ اللذين يكفلان سيادة القانون. وتدرك الأمم المتحدة تلك الحقيقة، ومن المشجع أن نرى أن تعزيز سيادة

نخبهم كل عام في جميع أنحاء العالم، والتي تعنى بالمسنين والنساء والمعوزين.

وتتمثل الثورة الحقيقية في تغيير الأوضاع المعيشية لمن لا يملكون التمتع الكامل بحقوقهم السياسية، لأن مثلنا الأعلى السياسي يجب أن يكون، أساساً، هو البعد الإنساني. ويقتضي الحل أن يوفر النظام لكل شخص أكبر قدر من الضمانات لحقوقه السياسية وأن يكون عادلاً فيما يتعلق بالالتزامات والمسؤوليات في هذا الصدد.

وأكبر قدر من الحرية يعني أكبر قدر من المسؤولية. فيجب أن يتلقى كل شخص، بوصفه فرداً وجزءاً من المجتمع، الحقوق التي تعتبر أساسية لضمان رفاه الجميع بوصفه وسيلة لترجمة الحلول إلى واقع، وأن يحوز هذه الحقوق وأن يتمتع بها. ويحدد النضال من أجل التحول نضال كل شخص من أجل إيجاد حل لمشاكله. ويتطلب حل المشاكل المتأصلة في الفقر أو انعدام الحرية أو العقوبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة وفورية.

ومنذ ٢٠٠ عام تقريباً، أعلن شخص ما أن أسوأ الناس حظاً سيصبحون أوفرهم حظاً. وكان فكره ثورياً بالفعل، ولكنه كان ينطوي على ما هو أكثر ثورية، لأنه أخذ على عاتقه مهمة تنسيق وتنفيذ التغييرات التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد. واتجه بحلوه إلى أكثر الفئات عوزاً: الأرمال اللواتي ترعين أطفالاً، والأطفال، والفقراء من السود والمختلطين من أصول أفريقية وهندية والكريول.

والتنمية تقتضي التغيير. ويواجهنا العصر الحاضر، كشرط أساسي في مشاريعنا، بمشاكل مستعصية على الحل، من قبيل الفقر والازدحام وسوء التغذية والبطالة ووفيات الأطفال، وغير ذلك من الآفات الاجتماعية - الاقتصادية التي لا تزال

٢٠١٢. وخلال فترة ولايتنا، ندعو إلى ثقافة جديدة للحوار، وإلى استخدام الإجراءات الخاصة وغيرها من الأدوات للعمل على نحو تدريجي ومتزايد قبل اللجوء إلى التدابير القسرية أو تدابير المواجهة، وإلى الأخذ بنموذج للتعاون في كلا الاتجاهين بين الدول ومنظومة الأمم المتحدة، وإلى مزيد من التنسيق الإقليمي، وإلى أهمية مشاركة المجتمع المدني. وما برحنا نعرب على الفور وبوضوح وبطريقة بناءة عن موقفنا من الحالات التي تنطوي على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وأوروغواي طرف في نظام روما الأساسي منذ عام ٢٠٠٢ وقد سنت قانونا يمكن أن يعتبر نموذجا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وقبل سبع سنوات، عندما كانت الجمعية تنظر في مفهوم المسؤولية عن الحماية، التزمنا بوقف الفظائع الجماعية وإيلاء الأولوية للوقاية ومساعدة الدول، عند الطلب، على الامتثال التام لمسؤولياتها عن حماية شعوبها من تلك الآفات وعلى الاستجابة بسرعة وحسم، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وندين بشدة ما يجري ارتكابه في سوريا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فقد تدهورت الحالة وأصبحت معاناة السكان المدنيين لا تطاق. وندعم عمل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، والتي تشير في أحدث تقرير لها (A/HRC/21/50) إلى أن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية تقوم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويجب أن تتوقف جميع أعمال العنف في سوريا على الفور؛ ومن الضروري أن نرسي عملية للحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي. وتؤيد أوروغواي دور الوسيط الذي تؤديه الأمم المتحدة في إطار من الاحترام الصارم للقانون الدولي ومبادئ الميثاق. ذلك أن حماية المدنيين مهمة متعددة الجوانب،

القانون، والمؤسسات المنوط بها إنفاذ سيادة القانون، تحتل مكانة رئيسية في مهام مختلف البعثات الخاصة بحفظ السلام و بناء السلام والبعثات السياسية التابعة للمنظمة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تعدّ أوروغواي مساهما رئيسيا فيها.

وإيماننا التاريخي بأن المجتمع الوطني يجب أن يسوده القانون يعني أننا نعتقد أن مجتمع الدول ذات السيادة ينبغي أن ينظم نفسه وفقا للقانون الدولي. وفي ذلك السياق، يجدو أوروغواي الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ خطوات فعالة نحو القضاء على الأسلحة النووية وتركيز جهوده للقضاء على استئصال هذه الآفة الرهيبة التي ما برحت تخيم بتهديدها على البشرية. وبالمثل، ندعو إلى مضاعفة بذل الجهود حتى يتسنى لنا أخيرا إبرام معاهدة لتنظيم تجارة الأسلحة، التي تؤثر تأثيرا خطيرا على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من مناطق العالم النامية.

وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بلغ تنسيق أوروغواي مع النظام الدولي مستوى رفيعا للغاية. فبلدنا طرف في جميع الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهو يقدم دعوة مفتوحة لجميع الإجراءات الخاصة على الصعيد العالمي وصعيد البلدان الأمريكية لزيارته، ويعترف بالولاية القضائية الملزمة لجميع لجان الرصد في تلقي شكاوى وبلاغات الأفراد. وفي الوقت نفسه، تعرب أوروغواي عن تفضيلها إنشاء الهيئات والمؤسسات القضائية الدولية. وتحقيق الهدف القديم لبلدنا في هذا المجال على الصعيد الإقليمي من خلال إنشاء محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٦٩. بموجب ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا.

وقد كانت أوروغواي عضواً في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦، وتتولى رئاسته للفترة ٢٠١١

وأخيراً، إذا كانت قوة سيادة القانون واستدامتها على الصعيد الوطني تتوقفان على المشاركة النشطة من جانب المواطنين في الدفاع عن المعايير التي تكفل استمرار التعايش والتنمية لجميع المجتمعات، فهما على الصعيد الدولي تتطلبان الامتثال الكامل لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والالتزام القوي بقضايا السلام والتسوية السلمية للمنازعات وتعددية الأطراف. وهذا هو الهدف الرئيسي الذي سعت أوروغواي لتحقيقه خلال عملية بناء الأمم المتحدة، سواء بوصفها عضواً مؤسساً، أو من خلال مشاركتها في أنشطة الجمعية العامة. ونطمح إلى مواصلة تلك الجهود من داخل مجلس الأمن في حال انتخاب بلدنا، على ما نرجو، لعضوية غير دائمة في تلك الهيئة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أيساي إيليميا، وزير الشؤون الخارجية والبيئة والتجارة والعمل والسياحة في توفالو.

السيد إيليميا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني كثيراً أن أشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة بالنيابة عن شعب وحكومة توفالو. وبما أن توفالو مقبلة على الاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لاستقلالها يوم الاثنين من الأسبوع المقبل، ١ تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعتنم هذه الفرصة للاعتراف مع التقدير العميق بما تقدمه لنا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما شركاؤنا التقليديون في التنمية، من مساعدة ودعم مستمرين في سعيينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعرب توفالو عن تأييدها الكامل للموضوع الرئيسي، "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية"، إلى جانب العديد من المسائل الأساسية التي تم اختيارها للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. فهناك بالتأكيد، في ضوء الظروف التي تواجه العالم اليوم، حاجة ماسة

وأشد جوانبها دقة وأهمية هو حماية من يواجهون خطر العنف البدني الوشيك.

وقد اضطلعت أوروغواي من خلال التزامها الراسخ بعمليات حفظ السلام، وستواصل اضطلاعها، بدور استباقي وبناء سواء في المقر أو في الميدان. ومع ذلك، يجب أن نبذل مزيداً من الجهود وأن نعمل على تحسين الاتساق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية من أجل إزالة أو تقليل عدد الضحايا المدنيين للتزاعات المسلحة إلى أقصى حد ممكن.

ذلك أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة. ولا يمكن ضمان إنفاذها وحمايتها وتعزيزها إلا من خلال ترسيخ سيادة القانون وحسن أداء المؤسسات الديمقراطية لوظائفها وإقامة الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وإيجاد نظام متعدد الأطراف يكون أكثر فعالية.

ومن الضروري أن تتكيف الأمم المتحدة مع التحديات العالمية وأن تضمن وجودها في الميدان وأن تتصدى لجميع التحديات التي تواجهها البلدان النامية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها. وعليه، لا بد من تأكيد عمليات التنمية لواحد من أخطر التهديدات على سيادة القانون والديمقراطية - وهو الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، الذي يسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ويولى بلدنا أولوية مطلقة لمكافحة تلك الآفة على نحو هادف ودون مواربة. وفي العام الماضي وحده، تمكنت أوروغواي من خفض النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر من ١٨,٦ إلى ١٣,٧ في المائة، ونسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من ١,١ إلى ٠,٥ في المائة. ومن بين أولوياتنا أيضاً مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ، وهي أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نعيد تنشيط تحالفنا العالمي من أجل التنمية وأن نزيد التعاون الدولي.

عندما أصبحت توفالو العضو رقم ١٨٩ في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كنا مدركين لتعقيد واتساع نطاق جدول أعمال الأمم المتحدة بالمقارنة مع قدراتنا المتواضعة نسبياً. مع ذلك، فإن هناك مسألة واحدة كنا مصممين تصميم الوثائق على إبرازها. هل ستصغي الأمم المتحدة لنداء الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تطالب بأن يعاملها المجتمع الدولي معاملة عادلة؟

اليوم، بعد مضي ١٢ عاماً، فإننا نعتبر أن هذا الشاغل الدائم لم يجد أذنًا مصغية تقريباً. قد يبدو ذلك مفاجئاً لبعض الممثلين، إذ نميل جميعاً إلى أن نكون تحت تأثير الانطباع بأن الكثير من العمل والوقت والطاقة قد خصص على مدى العقدين الماضيين من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. بدون الخوض في التفاصيل حول وضع جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، أود إبداء ثلاث ملاحظات في هذا الموضوع وتوضيح مقاصد توفالو في الوقت نفسه.

أولاً، مع تقديرنا للعمل الذي تقوم به مختلف إدارات الأمم المتحدة وبرامجها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نلاحظ أن هذا العمل قد تركز كلياً تقريباً على الكلام عن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية وتكرار ذلك إلى ما لا نهاية. لقد شهدنا اتخاذ ما يقرب من ٢٠ من قرارات الجمعية العامة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بربادوس، والعديد من التقارير التي أصدرها الأمين العام في هذا الموضوع. لقد نُظِم مؤتمران للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والآن بدأ يتكون زخم جديد لعقد مؤتمر ثالث في عام ٢٠١٤.

ثانياً، لم يُفَضَّ أي جزء من العمل الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمم المتحدة أبداً إلى اتخاذ تدابير دعم دولية خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. بعبارة أخرى،

وملحة إلى أن تعالج الأمم المتحدة، وبصفة خاصة كل دولة من الدول الأعضاء، تلك المسائل بشكل فردي أو جماعي.

وترحب توفالو، بوصفنا دولة صغيرة ومحبة للسلام، بالخدمات الهامة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في سبيل صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق الصراع، وتدعمها دعماً تاماً. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه ينبغي تجنب استخدام القوة من خلال الأعمال العسكرية أو أعمال العنف كوسيلة لتسوية الخلافات والتراعات مهما كان الثمن. ومن المهم أيضاً تشجيع البلدان الداخلة في هذه الخلافات وتقديم الدعم لها في مناقشة الأسباب الجذرية لما بينها من اختلافات على نحو غير تصادمي.

نحن نتفق تماماً مع رؤية الرئيس الفائزة بأننا لن ننهزم أمام الإرهابيين والمتطرفين، ومن يقف خلفهم من المناصرين والمؤيدين. العالم الذي نريد أن نهبه لأجيالنا المقبلة ليس عالماً من الإرهاب والتعصب، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو القرصنة البحرية، أو الجريمة المنظمة، أو تهريب المخدرات، أو تشغيل الأطفال والاتجار بهم، أو الاسترقاق، أو التعصب الديني. في الأمم المتحدة، نسعى جاهدين من أجل السلام والأمن الدوليين؛ ذلك هو العالم الذي نريد أن نمثله لكل الأجيال القادمة.

على الأمم المتحدة، حيال ما يواجهها من برامج معولة، أن تتعاون مع المنظمات الأخرى وأن تلتزم الانخراط معها ومع عضويتها للدخول في شراكات في أنشطة التنمية. ينبغي أيضاً أن تسعى الأمم المتحدة إلى ضمان التخطيط القائم على المشاركة في تصميم أي عملية حتى يتسنى لنا التعاون والعمل جنباً إلى جنب مع مجتمعاتنا المختلفة، التي نعمل على معالجة قضاياها ومساعدتها. ينبغي أيضاً أن توائم الأمم المتحدة برامجها وأنشطتها مع احتياجات البلد المضيف وأطر عمله، مراعاة للطابع المميز لعضويتنا.

تقدر توفالو تقديرًا عظيمًا القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإحاطته علما بتوصية لجنة السياسات الإنمائية برفع توفالو من فئة أقل البلدان نموًا، وباعتزازه النظر في تلك المسألة في دورته المواضيعية القادمة عام ٢٠١٣. من شأن ذلك أن يتيح للمجلس الفرصة للنظر بشكل كامل في التحديات الخاصة التي تواجهها توفالو. في ذلك الصدد، على الرغم من حقيقة أن توفالو قد استوفت اثنين من ثلاثة من معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموًا، فإن هناك حاجة ملحة لأن تعيد الأمم المتحدة النظر في هذه المعايير لكي تجسد وتتفهم الحالة الحقيقية لاقتصادات البلدان المؤهلة للرفع من القائمة.

نعتقد أن معاملة حالة توفالو بنفس الطريقة التي تعامل بها البلدان الأخرى ينطوي على إنكار ما أرسته عقود من جهود الدعوة التي تقوم بها الأمم المتحدة. يمكن أن يكون ذلك شيئًا أقرب إلى مبدأ المساواة في المعاملة، أي مبدأ المعاملة الخاصة، الذي يمثل أساس وجود وضع أقل البلدان نموًا. إن كانت القيود الجغرافية، وجوانب الضعف الشديد التي تعانيها توفالو لا تبرر الاهتمام الخاص بها، فما الغرض إذن من المعاملة الخاصة والتفضيلية، التي تشكل حجر الزاوية في التعاون الدولي؟ من الواضح أن البلدان غير متكافئة وغير متساوية بصورة حادة، والتعامل معها على أساس المقاس الواحد الذي يناسب الجميع سيكون ببساطة نموذجًا خاطئًا. تتطلع توفالو إلى استمرار التفاهم والدعم من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسألة رفعها من فئة أقل البلدان نموًا.

تولي توفالو أيضًا أولوية قصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سعت توفالو بحماس إلى تحقيق تلك الأهداف، وتقدم بخالص الشكر للجهات المانحة لدعمها القيم، سواء كان عينيًا أو ماليًا. وإذ نمضي قدمًا إلى نهاية الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥، فسنظل نبحث عن هذه الشراكات حتى

لم تصنع الأمم المتحدة خلال ٢٠ عامًا الأمم المتحدة، ولم تستجب، للمناشدات التي ما فتئت تقدمها الدول الجزرية مطالبًا بالمعاملة خاصة. مركز الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعاملة الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة هما ما تحتاج إليه دولنا الجزرية الصغيرة، تمامًا مثلما تحتاج أقل البلدان نموًا إلى المعاملة الخاصة التي يقدمها لها المجتمع الدولي.

ثالثًا، نود أن نرد على الذين يحتجون، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، قائلين إن حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة ولا ينبغي إدراجها، لأن المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية سوف تعني ضمناً وجود فئة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى ما يبدو، كما يقال لنا، لا يمكن اعتبار الدول الجزرية الصغيرة النامية فئة خاصة والتعامل معها على أساس ذلك. لذا، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية ليست إلا مفهوماً مجرداً أبقي عمداً بدون تعريف، لأن أي وضوح أو نقاش بشأن ما هي عليه وما يمكن عمله من أجلها أمر بالغ الصعوبة أو مربك.

ذلك الفهم الذي يبدو مقبولاً للعمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمم المتحدة لا يتطابق مع رؤية توفالو لما ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة دعماً لتلك البلدان. نعتقد أن الوقت قد حان لنوضح ذلك؛ العقد الثالث من عمل الأمم المتحدة المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية يجب ألا يكون جولة أخرى من جولات التشدد والمداهنة. سيتطلب ذلك عدداً من التدابير الدولية الخاصة اللازمة لتعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يتطلب أيضاً، بطبيعة الحال، إضفاء بعض النظام على تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية فئة حقيقية خاصة من البلدان مقبولة دولياً.

ولذلك فنحن نؤيد المحاولات والتحركات، ونحث على المثابرة فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، باعتباره المنتدى الدولي الأساسي للتفاوض بين الحكومات على الاستجابة العالمية لتغير المناخ من أجل أن يكون للاتفاقات الدولية تأثيرها.

بوصفنا بلداً يحيط به البحر في منطقة المحيط الهادئ، فقد عرضنا موارد محيطاتنا الشاسعة لتستخدمها البلدان المتقدمة النمو. ونطلب من البلدان الشريكة أن تكون أكثر تحملاً للمسؤولية، وأن تكافئنا بصفتنا قيّمين على المحيطات بالتعويضات المناسبة التي تلي احتياجات التنمية، وتكون ذات فائدة تعويضية بيئياً. على الصعيد المحلي، تتبع توفالو أساليب كفاءة الطاقة، والإستراتيجيات والأهداف التنموية التي تمتاز بأنها إما خضراء أو زرقاء ومستدامة في الوقت نفسه. وقد آلينا على أنفسنا أن نستخدم الطاقة المتجدد بنسبة ١٠٠ في المائة في قطاع الطاقة لدينا بحلول عام ٢٠٢٠. قد نحقق في بلوغ الهدف، لكننا لن نركن إلى الراحة والتقاعد، لا في رؤيتنا ولا في جهودنا. لقد طلبنا من البلدان المتقدمة النمو أن تخفض انبعاثات الكربون؛ وسنفعل الشيء نفسه في بلدنا، بغض النظر عن التفاوت الكبير في حجم الانبعاثات لدينا ولديهم.

مع ظهور التكنولوجيا، تسعى توفالو إلى الحصول على المساعدة من الجهات المانحة حتى تفي بتعهداتها بإقامة نظم الإنذار المبكر المتعلقة بأعاصير المد أو الأعاصير المدارية من أجل التخفيف من الأخطار وما يترتب عنها من تكاليف على توفالو. تود توفالو أيضاً أن تقترح البروتوكولات الموضوعية لصندوقها الاستثماري للأمم المتحدة وآليات التمويل الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ التابعة للشركاء التنمويين باعتبار تلك البروتوكولات أدوات تمويلية مبتكرة وقناة لتوصيل الموارد إلى توفالو. صناديقنا الاستثمارية تحكمها الاتفاقات الدولية

نكفل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة كاملة وفعالة، بينما نستيق الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة.

نحن ملتزمون أيضاً التزاماً كاملاً بالتنفيذ الإستراتيجي للتوصيات الأساسية التي خرج بها مؤتمر بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذها، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ونلتزم بالتعاون الشركاء في التنمية لكي يوفروا، بطريقة يمكن التنبؤ بها وجيدة التوقيت، الدعم المالي والتقني لضمان تنفيذها بنجاح.

لقد طالبنا مراراً وتكراراً البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصاعدة وشركاءها القيام بدور قيادي في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لديها، وأن تقدم المساعدة للبلدان الصغيرة والفقيرة مثل توفالو في أنشطتها للتخفيف من حدة تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها. يتعرض أمن توفالو ووجودها كدولة بشكل مستمر للتهديد من جراء الأثر السلبي لتغير المناخ، خاصة ارتفاع مستوى سطح البحر. لقد قيل الكثير عن الأسباب الجذرية لتغير المناخ وآثاره السلبية على العديد من البلدان، وجرى توثيق ذلك، ولا يقتصر الأمر على الدول الجزرية الصغيرة الأكثر ضعفاً مثل توفالو. بيد أن المناشدات العالمية الجارية للتصدي لهذه الآثار كان مصيرها التجاهل، بل وجدت آذاناً صماء.

إن صغر حجم بلداننا، وافتقارنا إلى الموارد الطبيعية، فضلاً عن أنها لا ترتفع إلا أربعة أمتار فقط فوق مستوى سطح البحر، تجعلنا معرضين تعرضاً شديداً للكوارث الطبيعية، بخاصة آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. كما هو جيد معروف، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات تهدد الإنتاج الزراعي المحدود لتوفالو، وتقوض الأمن الغذائي، وتزيد ضعفنا في مواجهة انقطاع الإمدادات.

وبهذه المناسبة، ينبغي دعم أي مطالبة مشروعة بإقامة دولة جديدة أو بالاستقلال، سواء كان ذلك في منطقة المحيط الهادئ أو في جميع أنحاء العالم، إذ إن الاستعمار، أياً كان شكله، يناقض ميثاق الأمم المتحدة، تماماً مثلما أن أي شكل من أشكال التمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد غير مقبول في عالم حر ومتحضر يتسم بالحدثة.

أود أن اختتم كلمتي بأن أطلب من الأمم المتحدة أن تواصل التعاون بطريقة لم يسبق لها أن تعاونت بها. يجب على الأمم المتحدة أن تعمل معا بجرأة أكثر، وأن تقوم بإصلاح إستراتيجياتنا لتتماشى مع التطورات الجديدة والابتكارات والقضايا المعاصرة. عقد واستضافة الاجتماعات الواحد بعد الآخر إستراتيجية مشاركة جيدة من شأنها أن توجه أنشطتنا. ومع ذلك، فإن التأخير في تنفيذ القرارات مضر، إذ إن القرارات تهمل الواحد بعد الآخر أو تؤجل حتى تصبح من سقط المتاع. يقوم ميثاق الأمم المتحدة، في اعتقادي، على الإجراءات التي تتخذ في حينها، وعلى المنجزات التي إما أن تدل على فعاليتنا واستدامة ما نفعله، وإما أن تؤكد تقاعسنا فحسب.

أتمنى كل النجاح للرئيس وللأمين العام ولجميع أعضائنا في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ك. شاموغام، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد شاموغام (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أقدم تهنئي للسيد فوك يريميتش. بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، متمنياً له كل النجاح في السنة التي تنتظرنا.

لا تزال أوجه انعدام اليقين تخيم على الوضع الاقتصادي العالمي. فأوروبا في حالة ركود، والنمو يضعف في أماكن أخرى. ويزداد القلق من أن هذا المزيج من انخفاض الطلب

وهي مشهورة في جميع أنحاء العالم كآليات شفافة وخاضعة للمساءلة وتتمتع بمعايير دولية عالية للمحاسبة والإدارة.

لقد وثقت العديد من الاقتراحات لتعزيز دور الأمم المتحدة. ولا نزال أيضاً نسمع من الخبراء والمستشارين التقنيين عن تطوير اتجاهات وتكنولوجيات بديلة لإنتاج الطاقة، سواء كانت الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو طاقة الأمواج. في منطقتنا، وأعتقد في كثير من المناطق النائية الأخرى، نتساءل كيف يمكننا الحصول على تلك التكنولوجيات الجديدة حتى تصبح متوفرة بسهولة وبتكلفة فعالة لعضوية الأمم المتحدة، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذا فإننا نحث الأمم المتحدة والأمانة العامة على العمل كجهة ميسرة للحصول على مثل هذه التطورات، والعمل على تسريع نقل التكنولوجيا، عند الاقتضاء، حتى يكون لكلامنا الكثير بعض المعنى، وحتى تؤدي قراراتنا العديدة أكلها.

جهودنا الجماعية والعالمية الرامية إلى إحلال السلام والأمن شرط أساسي للاستقرار اللازم للنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. وستكون التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي بلا معنى إذا استمرت الأمم المتحدة في عدم اعترافها بمساهمة تايوان الكبيرة وما تذبذبه من جهود من أجل مبادرة السلام في بحر الصين الشرقي للاستقرار والسلام الإقليميين. علاوة على ذلك، فإن مساهمة تايوان المستمرة للمجتمع الدولي بوصفها أحد الشركاء التنمويين الملتزمين وأحد أصحاب المصلحة الذين يتمتعون بروح المسؤولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تعترف بها منظومة الأمم المتحدة بوصفها مساهمة قيمة في جهودنا الجماعية. وفي هذا الصدد، تھيب توفالو بالهيتين الفرعيتين التابعتين للأمم المتحدة، ألا وهما منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن تعترفا بتايوان وأن تسمحا لها بالمشاركة والمساهمة بشكل فعال في اجتماعاتهما وأنشطتهما بدون تحفظات.

تستبعد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بخاصة الدول الصغيرة. إنها مجموعة تختار نفسها بنفسها، لكنها وجدت لتبقى في المستقبل المنظور. لذا فقد قامت مجموعة من البلدان المتماثلة في طريقة التفكير، ومن بينها سنغافورة، بإنشاء الفريق المعني بالحوكمة العالمية، بهدف تعزيز التفاعل بين مجموعة العشرين وعموم عضوية الأمم المتحدة. حتى ونحن نعمل مع مجموعة العشرين، ينبغي أن نبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز وإصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وسوف يساعدنا ذلك على تحقيق قدر أكبر من الكفاءة، بدلاً من الاستمرار في ابتكار المزيد من المجموعات الصغرى. إن الكثيرين منا يخطئون الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لعدم قدرتها على العمل من أجل حل الصراعات الجارية. ومع ذلك، وفي حين تتعاطم الاحباطات، دعونا لا ننسى أن الأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن، لا يمكنها أن تفعل إلا ما يختار أعضاؤها القيام به، وبالتالي نحن المسؤولون عن الظروف الراهنة. والأمم المتحدة منظمة دولية تتألف من الدول القومية ذات السيادة. فهي لا تملك سلطة أكثر من السلطة التي يعطيها أعضاؤها لها. وأي تقصير من مجلس الأمن والأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن يمثل فشلاً للدول الأعضاء أنفسها.

لذلك، ينبغي لنا أن نؤيد الجهود الجارية والجهود الجديدة الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة، بدلاً من تشويه سمعتها. والأمم المتحدة فريدة من نوعها في قدرتها على التوصل إلى حلول عالمية بسبب عضويتها، وشرعتها، وخبرتها، وتواجدها الميداني على الصعيد العالمي. وليست هناك منظمة أخرى مجهزة تجهيزاً جيداً للقيام بذلك. والتوسع الكبير لقدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة والمسامحة الحميدة وجهود حفظ السلام يجعلها

على السلع الاستهلاكية في البلدان النامية واستمرار الأزمة في منطقة اليورو قد يؤدي إلى حدوث ركود عالمي. بل هناك خطر أكبر، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة التي تعتمد على التجارة العالمية، هو خطر ازدياد التزعة الحمائية.

يمكن أن تتسبب الضغوط الشعبية في البلدان المتضررة من التقشف والأزمة الاقتصادية في المزيد من عدم الاستقرار، إذ يصبح السياسيون غير راغبين في التعامل مع المشاكل الاقتصادية الهيكلية الطويلة الأجل، أو غير قادرين على ذلك. بينما تركز الاقتصادات الناشئة على الحفاظ على النمو الاقتصادي، تنشغل الاقتصادات المتقدمة النمو بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الفورية والهيكلية على حد سواء. ومن المفهوم أن هناك تركيزاً أقل على القضايا الإستراتيجية الإقليمية والدولية. ومع ذلك، تظل هناك تحديات خطيرة على المدى الطويل. فتزايد التفاوت في الدخل، وقضايا تغير المناخ والمخاوف بشأن الأمن الغذائي لم تحظ بالقدر الكافي من المعالجة على المستوى العالمي.

وسط ذلك الغموض، ليس هناك دولة أو مجموعة من الدول تملك حالياً القدرة على تحديد جدول الأعمال الدولي بصورة نهائية. لقد أصبح صنع القرار والحوكمة فيما يتعلق بالقضايا العالمية أمراً معقداً على نحو متزايد، وسيظل الأمر كذلك. تعدد المصالح يجعل التوصل إلى توافق في الآراء في المحافل الدولية أمراً أكثر صعوبة. ويتزايد الشعور بالاحباط إزاء عجز المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة عن التعامل مع تلك التحديات العالمية، وأدى ذلك إلى تزايد نزوع البلدان إلى اللجوء إلى المجموعات الأصغر حجماً والأكثر إقصاءاً، خارج إطار الأمم المتحدة، بحثاً عن الحلول.

ومجموعة العشرين مثال على ذلك. لولا مجموعة العشرين لأدت الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ بالفعل إلى كساد عالمي. ومع ذلك، فإن مجموعة العشرين مجموعة إقصائية، فهي

مركزية لمنع الأزمات، والوساطة، وتسوية المنازعات الدولية. وينبغي أن نواصل تأييدنا لتعزيز تلك الجوانب.

ونحن بحاجة إلى نظام دولي يمكن التنبؤ به ويكون مستقرًا، ويستند إلى القوانين من أجل أن نحيا جميعًا.

إن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، مع تمتعهم بحق النقض، يتحملون المسؤولية الرئيسية عن جعل المجلس أكثر فعالية. لهذا السبب تدعو سنغافورة باستمرار إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومجلس الأمن ليس ختمًا مطاطيًا لمصالح أعضائه الفردية. وإذا لم تمارَس سلطته على نحو واضح وعلني لتحقيق الصالح العام، وللإضطلاع بولايته في جميع الحالات، فسيتم في نهاية المطاف تقويض دوره الشرعي والقيادي في المجتمع الدولي. وهذا ليس في مصلحة أحد.

وتعتقد سنغافورة أن الهدف الطويل الأجل للأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في توفير نظام فعال للقانون الدولي، وآليات مرنة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وسوف يوفر ذلك منبرا للدول المعرضة للتهديد بغية عرض مشاكلها بثقة على تلك الآليات، بدلاً من محاولة حلها بالقوة.

لقد اختار الرئيس موضوعا هاما للدورة السابعة والستين للجمعية العامة: معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية. وفي بيئة سريعة التغير، حيث يتعرض الهيكل الإداري العالمي للتجزئة ويصير التنسيق صعباً، تصبح باراترات الحوار بين الدول بالغة الأهمية.

وفي الحوار الذي يجري بين الدول، من الضروري لجميع الأطراف أن تحترم سيادة القانون. وإذا لم يحصل ذلك، فسوف تفقد الدول الصغيرة استقلالها وحكمها الذاتي، وحتى الدول الأكبر والاقوى يمكن ألا تشعر بالأمان الكامل أبداً. ووجود نظام دولي مستقر أمر حاسم بالنسبة إلى أمننا الجماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد موسى فقيه محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء،

اسمحوا لي أن أتوجه نيابة عن الوفد التشادي بالشكر الصادق إلى الرئيس على اختيار موضوع الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، "معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات

والدول الصغيرة مثل سنغافورة ضعيفة حتى في أفضل الأوقات، والاقوات الحالية ليست أفضلها. لذلك، من الالهية الخاصة بمكان أن تكون الدول الصغيرة موجودة في بيئة دولية يمكن أن يزدهر فيها القانون الدولي والمؤسسات القائمة على القانون.

الفلسطيني والأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من العمليات الضخمة والمكلفة لنشر القوات بتفويض من الأمم المتحدة، يعكسان بوضوح عجز المجتمع الدولي عن فرض السلام حيثما يلزم.

إن الأزمة في مالي تأتي كاختبار وتحدي للمجتمع الدولي. وإلى جانب تلك الأزمة، فإن الظلامية والأصولية الدينية العنيفة، والاتجار بالمخدرات وبالبشر والمطالبات الوحشية قد ترسخت في قلب أفريقيا اليوم. هل يمكن للعالم أن يستمر في الوقوف جانبا لفترة أطول بكثير، مع أن هذا الشر المميت الذي يتخذ من مالي بؤرة له يهدد بالانتشار في جميع أنحاء منطقة الساحل بأكملها؟

ويثني وفدنا على ما أظهره المجتمع الدولي من عزم في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل، الذي جرى تنظيمه بمبادرة من الأمين العام. ونشيد بالتزامات فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقبلهما الطرف الرئيسي المعني، ألا وهو مالي، بالعمل للقضاء على هذا الشر المميت. وتحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى التعجيل بالإجراءات والتصرف بسرعة من خلال اتخاذ قرار يسمح بتدخل قوة عسكرية دولية.

وأود أن أغتنم فرصة وجودي على هذا المنبر لأشيد أشادة حارة بالسيد عمر حسن البشير رئيس السودان، والسيد سالفا كير رئيس جنوب السودان، اللذين تغلبا على خلافتهما وتوصلا إلى اتفاق لتحقيق السلام والأمن، وإن كان جزئيا. ونأمل مخلصين أن يؤدي هذا الاتفاق بسرعة إلى تفاهم نهائي، وهو أمر ضروري جداً لتحقيق التقدم في هذين البلدين، ولتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

ومن دواعي سروري أن أبلغ الجمعية بأنه ضمن إطار المبادرات دون الإقليمية المتعلقة بتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل، أجرت البلدان الأعضاء في تجمع الساحل

الدولية بالوسائل السلمية“. فهذا الموضوع يكمن في صميم المبادئ التي يقوم عليها وجود منظمتنا، ويظهر الاهتمامات العالمية لعالمنا اليوم.

في الواقع، إن العالم يمر بفترة من التوتر لم يسبق لها مثيل، ولعلها أكثر خطورة من الفترة التي أعقبت الحرب الباردة. فمن أفغانستان إلى مالي؛ ومن باكستان إلى الصومال؛ ومن ليبيا إلى سوريا؛ ومن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى الصراع بين السودان وجنوب السودان، معظم هذه الأزمات التي هزت كوكبنا مؤخرا ولا تزال تزهز، تتجذر بلا شك في المطالبات السياسية والاجتماعية، ولها أيضاً أسباب دينية وثقافية كبيرة تصعب مواجعتها في أغلب الأحيان.

إن أفريقيا هي بؤرة جميع الآفات التي تؤثر على العالم. فالحرب والهجمات في الصومال، والحالة في مالي، والأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين شطري السودان، والعنف في ليبيا، واندلاع الحرب في كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى هي حالات ثبت عدم فعالية العديد من المحاولات لحلها. واستناداً إلى المبدأ القائل إن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما من دون التنمية، فإن على المجتمع الدولي الذي تجسده الأمم المتحدة الالتزام الراسخ بالمساهمة في إرساء السلام عن طريق استخدام جميع الآليات القانونية المتاحة له لتسوية الصراعات.

ولقد كانت منظمتنا في الواقع نشطة بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة في أماكن مختلفة من الصراع، مثل أفغانستان، أو دارفور، أو كوت ديفوار، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ليبيا. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، لم تشارك قط في مختلف بؤر التوتر في العالم على هذا النحو. ونشيد بهذا الوجود نظراً لما له من تأثير مريح ومشروع على السكان وحتى على أطراف النزاع. ومع ذلك، نحتاج أيضاً إلى التفكير ملياً في شكل هذا الوجود وفعاليته. إن الجمود في الصراع الإسرائيلي -

بعد، إذ أن تشاد هي التي تتحمل تكلفة الوحدة بمفردها، التي تقدر بنحو ٤ ملايين دولار في السنة. وأود أن أذكركم أيضا بأن المسؤولية عن توفير الأمن للاجئين والمشردين والمنظمات الإنسانية الذين يعيشون في تلك المنطقة لا يمكن ولا ينبغي أن تُترك على عاتق تشاد وحدها. فمن واجب المجتمع الدولي النظر في هذه المسألة ومعالجتها. لهذا السبب، تكرر تشاد النداء الخاص الذي اطلقتته من على هذا المنبر في العام الماضي، والذي تطالب فيه منظمتنا بتولي الأمر.

إن أفريقيا بحاجة ماسة الى التضامن الدولي، ليس لتسوية الصراعات والأزمات التي تحتاحها فحسب، وإنما لتنميتها أيضا. وفي كلتا الحالتين، كانت النتائج مخيبة للآمال. فالأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون، أي باختصار جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الصدد، إما أنها لم تتحقق أو قد تحقق مجرد نصفها. ونود أن نذكر الجمعية بأن الفقر والبطالة، وفي بعض الأحيان، اليأس هي الولايات التي تدفع الأفارقة الشباب إلى التطرف والبحث عن فرص أفضل في أماكن أخرى. أفريقيا تحتاج إلى المساعدة على نطاق واسع، ليس في جرعات صغيرة، من أجل مساعدة هؤلاء الشباب وإعطائهم ثقة جديدة بقارتهم. وهذا لا يعني الدول الأفريقية من تحمل مسؤوليتها الرئيسية عن تهئية الظروف المناسبة لتحقيق التقدم والازدهار.

وبلدي تشاد، من جانبه، يواصل تحت قيادة الرئيس إدريس ديبي إتنو، الإصلاحات السياسية والاقتصادية الضرورية لتحقيق تنميته واستقراره. فقد أجرينا للتو أول انتخابات بلدية في تاريخنا السياسي، وكانت هناك انتخابات رئاسية وتشريعية في عام ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، نعكف على استعراض السبل لوضع ترتيبات جديدة للحوار السياسي مع المعارضة الديمقراطية، مثل تلك التي مكنتنا من إجراء الانتخابات الأخيرة في بيئة هادئة ومستكنة.

والصحراء إصلاحاً لمنظمتنا، سوف يُدرج أبعاد السلم والأمن في نصوصها الحديثة. وقد دعا رئيس جمهورية تشاد، السيد إدريس ديبي إتنو، زملاءه من البلدان الأعضاء إلى عقد مؤتمر قمة في نجامينا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بغية اعتماد نصوص جديدة ترمي إلى إعادة تركيز أهداف تجمع الساحل والصحراء على الشواغل المحددة للمنطقة.

إن قدرة الجماعات المتطرفة على التسبب بأضرار عبر الحدود تتطلب رداً جماعياً ومناسباً. ويبدو أن مجتمعنا، تجمع الساحل والصحراء، الذي يشمل تقريبا جميع بلدان منطقة الساحل والصحراء، هو الهيكل المناسب للجمع بين جميع ردودنا الاستراتيجية.

وبناء على الدروس المستفادة من الصعوبات التي عانت منها الأمم المتحدة على أرض الواقع، طلبت تشاد رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في عام ٢٠١٠. وكانت البعثة قد كُلفت بتحقيق الاستقرار في المنطقة وحماية مخيمات اللاجئين السودانيين في دارفور ومخيمات الأشخاص المشردين داخليا في شرق تشاد. وعلى الرغم من وضع ميزانية ضخمة وتوفير موارد كبيرة لها، لم تبرهن تلك القوة على أنها قوة ردع فعالة. إذ تركت الجزء الأكبر على عاتق مفرزة الامن المتكامل، وهي قوة تشادية وطنية خاصة تضم ٦٠٠ رجل وامرأة. وبعد رحيل بعثة الامم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، قررت تشاد تكليف مفرزة الامن المتكامل بحماية اللاجئين والمشردين وأي منظمات إنسانية تقدم المساعدة. وتم التوقيع على برنامج مشترك لدعم المفرزة في شباط/فبراير ٢٠١١ من أجل حشد الدعم المالي اللوجستي اللازم لتمكينها من العمل. وتم تقدير الميزانية الإجمالية بمبلغ ٢٠ مليون دولار، أي حوالي ٢ في المائة من الميزانية التي كانت مخصصة لبعثة الامم المتحدة، التي بلغت، للتذكير فحسب، قرابة ٨٠٠ مليون دولار سنوياً. وهذا الدعم ليس كافياً

لا يمكن أن يتصرف مجتمع الأمم كالنعامة إلى أجل غير مسمى، ساعداً لأزمة قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها بالاستمرار إلى ما لا نهاية - أزمة تشكل تهديداً مستمرا للسلم والتوازن الإقليميين والعالميين. هنا، أيضاً، تحتاج المواقف القديمة إلى تغيير وثمة حاجة إلى اتخاذ المبادرات القوية لوضع حد للتراجع، الذي استمر فترة طويلة للغاية.

ينبغي أن تعزز الحقائق الدولية لعصرنا أيضاً عزمنا على إحداث إصلاح لمجلس الأمن. ينبغي أن يتمثل الابتكار الأساسي في توسيع عضويته، بقبول أفريقيا بوصفها عضواً دائماً تتمتع بحق النقض. لقد تغير العالم كثيراً. لذلك نحن بحاجة إلى تكييف الحوكمة العالمية لدينا مع هذه التطورات.

في الختام، يود وفد تشاد أن يعرب من خلاي عن إعجابنا بإدارة الرئيس المنتخب مؤخراً لأعمال الجمعية العامة. نود أيضاً أن نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على التزامه الشخصي في السعي من أجل إحلال السلام في جميع أنحاء العالم. نأمل بشدة أن تكلل جهوده بالنجاح وتحقق المزيد من العدالة والصفاء للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حمادي ولد حمادي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد ولد حمادي (موريتانيا): يسعدني ويشرفني بداية أن أقدم إليكم بأحر التهاني، بانتخابكم رئيساً للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلّي ثقة بما ستبذلونه من جهود مضيئة ومساعد حثيثة لتعزيز ما تم إنجازه من مكاسب والعمل على ترسيخ السلم والأمن الدوليين، بغية إرساء نظام عالمي تتمتع فيه البشرية جمعاء بالرخاء والاستقرار والتقدم. وأنا على يقين تام من أن ما لمسناه فيكم من كفاءة وحكمة سياسية وروح المسؤولية، لما كنتم مرتين وزيراً للخارجية جمهورية صربيا، يؤهلكم لذلك.

لهذا السبب، نعمل بصبر على توطيد سيادة القانون وتعزيز قيم التسامح والديمقراطية داخل المجتمع التشادي. وهذه عملية طويلة وشاقة في بلد خرج للتو من ثلاثة عقود من العنف وعدم الاستقرار السياسي. ومع استعادة الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، تود تشاد تقديم مساهمتها المتواضعة لبناء عالم من العدالة والسلام. لهذا السبب، يرشح بلدي نفسه للمرة الأولى لمقعد غير دائم في مجلس الأمن خلال الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

غير أن الجهود التي بذلها بلدي قد اعاققتها أحداث غير متوقعة: أولاً، الأزمة في ليبيا، التي اقتضت منا تعزيز الأمن على طول الحدود مع هذا البلد، بالإضافة إلى جهودنا الرامية إلى تأمين حدودنا مع السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة بحيرة تشاد التي تحدّ نيجيريا والنيجر؛ ثانياً، وصول قرابة ١٠٠ ٠٠٠ تشادي، فروا من الحرب في ليبيا، غالبيتهم من الشباب الذين بحاجة إلى مساعدة لإعادة الإدماج؛ ثالثاً، الفيضانات الحالية التي سببتها الأمطار الغزيرة على نحو استثنائي. ونداء الحكومة للحصول على مساعدة لضحايا الكارثة لم يتلق الاستجابة المتوقعة بعد.

وعلى الرغم من كل تلك القيود والتضحيات التي تبذلها تشاد، لم نتمكن من الاستفادة من تخفيف الديون الذي يأتي مع التوصل إلى نقطة الإنجاز. لذلك، ندعو شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يراعوا حالتنا الفريدة من نوعها، ويقدموا لنا الدعم بينما نمضي قدماً.

إن موضوع دورتنا لهذا العام يذكرنا بأن جميع الصيغ التي استخدمت لمعالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني قد فشلت. وبما أن الأزمة تطول وتطول، فهي أخذت تصبح موضع قبول؛ بيد أنها تمثلت في أسوأ أعمال العنف التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة.

بعودة ١٠٦ أفواج تضم ٥٣٦ ٢٤ لاجئا بين ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢، حيث أقيم حفل رسمي أصغر فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز على ترؤسه بنفسه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بمدينة روصو عاصمة ولاية ترازه. بمحضر معالي المفوض السامي السيد انطونيو غوتيريس الذي أعلن بالمناسبة الإغلاق الرسمي والنهائي لملف المبعدين الموريتانيين إلى السنغال.

كما تمت تصفية الإرث الإنساني من خلال جملة من الإجراءات الإدارية والمالية تضمنت، على وجه الخصوص، تعويض أسر الضحايا وتسوية وضعية أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وموظفي ووكلاء الدولة ودفع مستحقاتهم واسترجاع حقوقهم.

وقد تم مؤخرا تنظيم حوار سياسي صادق وشفاف بين أحزاب الأغلبية الرئاسية وبعض أحزاب المعارضة الديمقراطية التي لها باع طويلة في العمل السياسي والنضالي داخل البلد، أسفر عن اتفاق وقعته الأطراف المعنية نهاية السنة الماضية. كانت أولى ثماره إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات تتمتع باستقلالية مطلقة، ستشرف بموجبه إشرافا تاما على الانتخابات بدءا بالاستحقاقات التشريعية والبلدية المزمع تنظيمها في بلدنا في القريب العاجل، علاوة على عدد من الإصلاحات الدستورية الهامة التي طالما طالبت بها المعارضة الديمقراطية.

كما عمل بلدي على تعزيز الحكم الرشيد من خلال ترسيخ الشفافية في تسيير المال العام وتحسين ظروف الجهاز القضائي وتدعيم استقلاليته وتحقيق مؤشرات نمو معتبرة وتنفيذ برامج طموحة لتحسين الأحوال المعيشية للسكان، وبالدرجة الأولى، الفئات الأقل دخلا.

يعمل بلدي منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز سدة الحكم على تنشيط وتفعيل حضوره

كما أود الإشادة بالجهود القيمة لسلفكم، سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر، لما بذله من جهود موفقة، عززت مبدأ الحوار بوصفه أداة فعالة للتشاور حول أنجع الحلول للقضايا الدولية المطروحة. والشكر موصول إلى معالي الأمين العام السيد بان كي - مون لما بذل ولا يزال يبذل من جهود جبارة، سواء تعلق الأمر بالسلم والأمن الدوليين أو العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو التصدي لظاهرة التغير المناخي لما لها من انعكاسات سلبية على مستقبل البشرية.

تأتي الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة يعيشها جزء كبير من العالم.

ووعيا من بلدي لمسامة المسؤولية وحجم التحدي وأهمية دور المواطن في تحديد مستقبل بلده، عمل بلدي، جمهورية موريتانيا الإسلامية، على انتقال سلمي وسلس من الأنظمة الشمولية وكبت الحريات وهدر المال العام إلى نظام ديمقراطي، يقوم على مؤسسات دستورية ذات مصداقية، أسست لقيام دولة القانون التي نسجل بالمناسبة ارتياحنا لاتخاذكم لها شعارا لدورتنا هذه، مثنين النتائج التي تمخض عنها الحوار رفيع المستوى في هذا الشأن. وتعزيزا لهذا المسار، سن بلدي مجموعة من القوانين والإصلاحات عززت الحريات العامة الفردية والجماعية وصانت حقوق الشعب الموريتاني كافة في ظل سلطان العدل وسيادة القانون وتكريس استقلالية القضاء.

وفي هذا السياق، أصرت جمهورية موريتانيا الإسلامية على الوفاء بكافة تعهداتها وإنجاز سائر الالتزامات الواردة في الاتفاق الثلاثي بينها وبين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من جهة، وحكومة الدولة المضيفة السنغال، من جهة أخرى، بشأن تنظيم عودة كريمة للمواطنين الموريتانيين الذين أبعادوا إلى السنغال في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وقد استكملت العملية، برضاء جميع الأطراف المعنية،

العمل الذي يقتضي منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة
ة والخفيفة.

على الرغم من الجهود التي بذلت والنتائج التي أحرزت
في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة
والدورات التي سبقتها منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية وتحديد
أهدافه ووضع سقف زمني لبلوغها، فإن غالبية الدول النامية
وخاصة الأقل نمواً ما زالت بعيدة عن بلوغ تلك الأهداف،
وذلك لعدد من العوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:
ارتفاع مذهب لمعدلات البطالة، خاصة في صفوف
الشباب، واشتداد وطأة الفقر المدقع، تحديداً بين الفئات
الأكثر هشاشة؛ تباطؤ معدل النمو وانكماش الاقتصاد العالمي؛
تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي، خاصة في قارتنا
الإفريقية؛ ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية،
لما لها من تأثير مباشر خاصة على القوة الشرائية لشرائح عريضة
من مجتمعات الدول الفقيرة التي تعيش قطاعات واسعة من
مواطنيها على أقل من دولار واحد في اليوم؛ تراجع مستوى
التحويلات المالية الصافية إلى البلدان النامية؛ انخفاض حاد
لإيرادات السياحة؛ ارتفاع معدل وفيات الرضع والأمهات
أثناء الولادة؛ العبء المتفاقم للمديونية، التي ثقل كاهل
اقتصاديات البلدان النامية وخاصة الأقل نمواً وتأثر تأثراً
مباشراً على الموارد المالية المتواضعة أصلاً لتلك الدول، مما يعتبر
عقبة كأداة في سبيل توفير احتياجاتها الضخمة من البنى التحتية
 والمرافق العمومية.

في ضوء هذه المعطيات المخيفة، نطالب الدول الغنية
والهيئات المانحة بالوفاء بتعهداتها للمساهمة بشكل فعال في
تمويل اقتصاديات الدول النامية، خاصة الأقل نمواً، سبيلاً إلى
تحقيق مستويات مقبولة من النفاذ إلى الخدمات العامة والمرافق
العمومية لضمان السلم المدني والأمن والاستقرار وتماسك
النسيج الاجتماعي لهذه البلدان، حماية للسلم العالمي.

في المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمة الأمم
المتحدة وهيئاتها المتخصصة.

وفي هذا الإطار نحدد دعمنا للجهود المبذولة لإصلاح
منظومة الأمم المتحدة ومختلف هياكلها وبالأخص مجلس الأمن
الدولي، مطالبين في هذا الصدد بمنح التمثيل الدائم في القارة
الأفريقية، إذ أنها القارة الوحيدة التي لا تحظى بمثل هذا التمثيل
في هذه الهيئة المعنية بالسلم والأمن الدوليين منذ إنشاء هذه
المنظمة، رغم كونها تأوي مليارات من بني البشر ويجري على
أراضيها أكثر من ثلثي عمليات حفظ السلام في العالم. كما
نطالب بتمثيل دائم للمجموعة العربية التي تمثل شعوباً نسبة
معتبرة من سكان المعمورة، فضلاً عن مؤهلاتها الاقتصادية
الضخمة خاصة في مجال الطاقة.

ومهما يكن من أمر، فبلدي يؤيد مسار المشاورات
الحكومية الجارية منذ عدة سنوات ويفضل استمرارها إلى غاية
التوصل إلى بلورة تصور شامل يحقق إجماع الدول الأعضاء
حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة عموماً ومنهجية عملها
وطرق سير دوائر صنع قرارها وفي مقدمتها تشكيلة مجلس
الأمن الدولي وتحديد صلاحياته وتقنين العلاقة الوظيفية بينه
وبين الجمعية العامة، بما يضمن فعالية منظمته ويمكنها من
التعبير الصادق والمتوازن عن إرادة المجتمع الدولي.

لقد سجلنا بارتياح المساعي الحثيثة التي بذلت أثناء
الدورة السادسة والستين، سواء تعلق الأمر بما تمخض عنه
اجتماع ريو+٢٠ من توصيات ستساهم دون شك في حال
تطبيقها بطبيعة الحال، في الحد من الأخطار التي تواجه كوكبنا
وخاصة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي اللتين تعتبران
الخطر المحدق بالبشرية اليوم، كما نثمن الجهود التي بذلت
أثناء المؤتمر المخصص لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة
الصغيرة والخفيفة التي أفضت إلى الاعتماد بالإجماع لبرنامج

تتعرض منطقتنا، منطقة الساحل الإفريقي، منذ عدة سنوات لانتشار شبكات الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، من تهريب للمخدرات والأسلحة والمتفجرات والذخيرة إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وصولاً إلى اختطاف الرهائن والإرهاب. ما أدى للأسف الشديد، إلى ما عليه الحال اليوم في شمال الجارة الشقيقة مالي، حيث أصبح، وبلا شك، الوضع في شمالها يهدد الأمن في المنطقة بأسرها.

وفي هذا الصدد، نتابع باهتمام وقلق بالغين ما يجري هناك، مؤكدين دعمنا اللامحدود لوحدة الشقيقة مالي، أرضاً وشعباً، آمليين من المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، التحرك على وجه السرعة، بالتنسيق بالطبع مع الحكومة المالية ومع دول الجوار، لحل سريع للوضع القائم هناك، والعمل على إعادة سلطة دولة مالي على كامل ترابها واستئصال خطر الإرهاب والجريمة المنظمة من منطقة الساحل الإفريقي.

وحدير بالذكر، أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية اتخذت من هذه الأزمة الأليمة مواقف مبدئية حازمة، حيث بادرت إلى إدانة الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب وأجهض سير المسلسل الانتخابي ورفض المطالب الانفصالية وإدانة سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على أقاليم شمال مالي، كما ظلت ولا تزال متمسكة بوحدة دولة مالي وصيانة حوزتها الترابية وتماسك نسيجها الاجتماعي.

وغني عن البيان، أن بلدي اتخذ مبكراً كافة الإجراءات الضرورية لاستقبال أفواج اللاجئين الماليين، الذين يبلغ عددهم أكثر من ١١٠ آلاف اليوم، إذ أصبح مخيم امبره ثاني مدينة موريتانية، بعد العاصمة نواكشوط من حيث عدد السكان، وإيوائهم في ظروف مرضية، رغم المصاعب الناجمة عن الجفاف وندرة الموارد المالية، بإجماع تقارير الوكالات الدولية خصوصاً، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي نقيم معها تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً دائماً.

تعمل حكومة بلدي بتوجيهات وإشراف مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز على توفير حياة كريمة لمواطنيها ومؤازرتهم عند الحاجة.

ففي هذا الصدد، وضعت حكومتنا في بداية هذه السنة خطة تدخل سريع "خطة أمل ٢٠١٢". رصد لها زهاء ١٧٠ مليون دولار من ميزانية الدولة لمواجهة النقص الحاد في المحاصيل الزراعية وتدني مستويات المراعي نتيجة لانخفاض مستوى الأمطار في موسم الخريف الماضي، خصوصاً أن بلدنا يعتمد كما يعرف الجميع على الزراعة بشقيها، الفلاحة وتربية المواشي.

وقد عملت تلك الخطة على توفير المواد الغذائية والأعلاف ومياه الشرب وسقي المواشي بأسعار مناسبة ساهمت في التخفيف من وطأة تلك المحنة على مواطنينا، خاصة الشرائح الأكثر فقراً.

وقد حققت هذه الخطة، بشهادة الجميع نجاحاً ملحوظاً، بكل المقاييس، حيث لم تسجل مجاعة ولا أوبئة ولا نقص حاد في التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل ولا حتى انتشار أمراض في الماشية التي لم تتجاوز الخسائر فيها حدود المعتاد.

كما تعمل حكومتنا جاهدة لتعميم الالتحاق بالمدارس والرفع من مستواها، كما وكيفا، وبسط التغطية الصحية على عموم التراب الوطني ومحاربة الأمراض الفتاكة خاصة تلك التي لا تنتقل عن طريق العدوى، مسجلين بارتياح ما تحقق من نتائج في سبيل محاربتها. فقد تم، في هذا الخصوص، إنشاء مستشفى عصري لأمراض السرطان من أحدث ما يتوفر في المنطقة وكذلك مستشفى لأمراض القلب والشرابين، علاوة على مركز لمعالجة داء السكري وإقامة أكثر من ٥٠ مركزاً للغسيل الكلوي، كل ذلك في ظرف زمني قياسي، لا يتجاوز ٣ سنوات من تولي فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في أعقاب انتخابات ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

الذي عانى أهله مصاعب حمة ناتجة عن انهيار أجهزة الدولة وتمزق البلاد وتشريد سكانها، بفعل الصراعات الدامية بين أمراء الحرب، ونشاط الجماعات الإرهابية المسلحة التي ظلت تنشر الرعب وتقتل الأبرياء طوال أكثر من عقدين من الزمن. وتتابع بلادي باهتمام مسألة الصحراء الغربية، وتؤكد دعمها لمساعي الأمين العام ومبعوثه الخاص، السيد كريستوفر روس، الرامية إلى بلوغ حل نهائي وشامل وعادل يحظى بموافقة الطرفين، مما يُعزز الأمن والسلام في المنطقة ويُيسر بناء مغرب عربي زاهر ومتقدم، خدمة للتطلعات المشروعة لشعبه.

ويُعتبر النزاع العربي - الإسرائيلي مصدراً للعداء وتهديداً للسلام والأمن في منطقة حساسة وحيوية من العالم، على الرغم من تحديد الأطر القانونية والشروط العامة لتسويته والتأكيد عليها في جملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة على مرّ السنين. كما أكدت على ذلك مبادرة السلام العربية التي تُركّز في الأساس على مبدأ الأرض مقابل السلام، في حلّ هذا النزاع الذي طال أمده. وإننا نؤكد في الوقت نفسه ضرورة استجابة المجتمع الدولي للطلب الذي تقدّم به فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في مُستهلّ الدورة السابقة للجمعية العامة، وهو اعتراف المجتمع الدولي بدولة فلسطين ضمن حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بغية وضع حدٍّ لمعاناة هذا الشعب، التي تناهز عُمر منظمتنا، ووفاءً بالمسؤوليات التاريخية التي يتحمّلها المجتمع الدولي تجاه فلسطين المحتلة، وحرصاً على العدالة والمصادقية والإنصاف في التعامل مع طرفي النزاع، واحتراماً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما نُجدد إدانتنا للحصار المستمر على قطاع غزة، ولما ترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من قتل للمدنيين الفلسطينيين وتدمير لمنشآتهم.

فلم يعد مقبولاً على الإطلاق أن تظلّ جميع السبل مسدودة أمام الشعب الفلسطيني الأعزل، لإبقائه في زاوية مفاوضات

وإيماناً من بلادي بالعلاقة الجدلية الوثيقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية، إذ إنّ توفير الأمن والاستقرار يمثل شرطاً مُسبقاً لتحقيق التنمية وإرساء قواعد الديمقراطية وتعزيز مؤسسات دولة القانون، فقد أدرجت في مقدّمة أولوياتها سنّ القوانين وإعداد الخطط واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان أمن وأمان المواطنين والرعيا الأجانب المقيمين بين أبناء شعبنا المضيف الودود. وقد وقفت منظومتنا الأمنية والدفاعية بحزم وشجاعة في وجه العصابات الإرهابية الإجرامية التي تُهدّد أمننا وأمن ضيوفنا، حتّى حققت تأمين حدودنا وبسط سيادتنا على كلّ شبر من أرضنا وضبط المعابر إلى إقليمنا، كما يشهد مراقبون بالإجماع. نّ جمهورية موريتانيا الإسلامية تتابع بقلق شديد ما يجري في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى نبذ العنف ومنطق التصعيد واعتماد نهج الحوار، لإيجاد حلّ سلمي يُجنّب الشعب السوريّ الشقيق مزيداً من الآلام والمآسي. ونؤكد في الوقت نفسه على الوحدة والسلامة الإقليمية لسوريا، آمليّن أن تُكلّل بالنجاح مهمّة الممثل المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الاخضر الإبراهيمي. وأملنا وطيد أيضاً بالتوصّل إلى حلّ يوقف نزيف الدماء وزهق الأرواح وتدمير البنى التحتية وخراب الاقتصاد السوريّ في أقرب الآجال.

كما نعبر عن سعادتنا بالتحوّلات الديمقراطية التي حصلت في كلّ من تونس واليمن ومصر وليبيا، آمليّن أن تُسهم في تعزيز السلام والأمن وبناء مستقبل واعد لتلك الشعوب الشقيقة.

كما نرحّب بالتفاهات التي حصلت مؤخراً بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان، راجين أن تُفضي إلى حلّ سلمي لجميع المسائل العالقة بين الدولتين. كما نُشيد بالانتخابات التشريعية والرئاسية التي شهدتها الصومال مؤخراً، عساها أن تعزز السلام والأمن في هذا البلد الشقيق،

الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وإني لعلّى ثقة بأن خبرتكم ستقود اجتماعات هذه الدورة إلى النجاح.

كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد ناصر عبد العزيز النصر وثنائنا عليه، وعن الشكر والتقدير للسيد الأمين العام على جهوده لتعزيز دور الأمم المتحدة. واسمحوا لي بالإعراب مجدداً عن أملنا بأن تُكَلِّلَ مداورات هذه الدورة بالنجاح، بما يخدم تطلّعات شعوب العالم وآماله بالعيش في أمن وسلام واستقرار، اتّساقاً مع القيم والمبادئ التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة.

لقد سرّنا أن يتعلّق الموضوع الرئيس لهذه الدورة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. فمبدأ التسوية السلمية للمنازعات يُعدّ من المبادئ الأساسية، حيث أكّد ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة صون السلام والأمن الدوليين عبر تسوية النزاعات بوسائل سلمية، أو باتّخاذ تدابير جماعية وفعّالة وفقاً للميثاق المذكور والقانون الدولي لمنع الأسباب التي تُهدّد الأمن والسلام الدوليين.

إنّ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية تستدعي تضافر جهود الأسرة الدولية لمعالجة أسباب تلك النزاعات وجذورها التي يُعتبر انعدام التنمية المستدامة والمتوازنة من أهمّها، إذ تستأثر أقلية بخيرات العالم، وتعيش الأغلبية العظمى من البشرية في حالة الفقر المدقع وانعدام الخدمات الأساسية المرتبطة بحياة الإنسان، ممّا يستلزم المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونشر ثقافة السلام والتسامح، والامتناع عن إذكاء وإثارة النزعات العرقية والوطنية والثقافية والعنف، وعن الإساءة إلى الأديان والمعتقدات، وتحقير المقدّسات والأنبياء، يجب أن يكون من أولويات الأمم المتحدة واهتماماتها. كما يتعيّن عليها العمل لمنع الاستهزاء بالرّسل المكرّمين تحت ذريعة حرية التعبير. ولعلّ الفيلم الأخير المسمّى للرسول (ص)، وردّة

شكلية، تمثّل بحدّ ذاتها باباً موصداً أمام تحقيق أبسط حقوقه، ألا وهو إقامة دولته الوطنية المستقلّة ضمن حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إنّ إشاعة ثقافة السلام وروح التسامح وقيمه، وإحقاق الحقّ ونشر العدل بين الشعوب والحضارات، تُعتبر في نظرنا أفضل السبل لتحقيق السلام والأمن في عالمنا. كما أنّ الإبقاء على مسائل عالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحلّ، واتّساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، واحتلال البنية الاقتصادية العالمية، وغياب أيّة مقاربة لإشاعة العدل والمساواة والإنصاف، كلّها ساهمت في ازدياد يؤر التوتّر وانتشار ظاهرة التطرّف والإرهاب.

إننا في جمهورية موريتانيا الإسلامية نرفض الإرهاب بكلّ أشكاله رفضاً قاطعاً، وننشئ بقيمتنا الإسلامية السمحاء التي تنبذ العنف والتطرّف والغلوّ وتدعو إلى التسامح والإخاء. ونعتقد أنّ من واجب الأسرة الدولية أن تُفكّر بشكل عاجل وجديّ في أسباب ظاهرة التطرّف ووسائل مجابهتها بغية استئصالها من جذورها وتخفيف منابعها.

ولن يتحقّق الوفاء بالالتزامات التي تعهّد بها المجتمع الدولي لدى إنشاء هذه المنظمة الموقّرة، إلّا إذا استفادت جميع دول العالم وشعوبه من الإمكانات المتاحة، وتمّ دعم جهود التنمية في الدول النامية لتهيئة الظروف المواتية للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة. وبذلك وحده يمكن في منظورنا تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد علي أحمد كرتي، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد كرتي (السودان): يُسعدني في البداية أن أتقدّم منكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة

تابو ميكي، تكللت بإبرام اتفاقات هامة جداً في أديس أبابا في ٢٧ أيلول/سبتمبر الجاري، تتعلق بالاقتصاد والأمن وأوضاع المواطنين في كلتا الدولتين، وباتفاق إطاري يضمن التعاون بين البلدين في جميع المجالات. وقد تمّ ذلك بإرادة القيادة في البلدين وحكمتها، وبصبر طويل على التفاوض، وتنازلات كثيرة تجاوزت ما هو قائم من المطالبات الكثيرة، إلى مستقبل مفتوح ييسر بتعاون أوسع يُحقّق مصالح الشعب في البلدين. وما كان لذلك أن يتمّ إلاّ بالعزيمة التي تحلّى بها الرئيس عمر البشير، وباستمرار الحرص على حلّ النزاعات بالوسائل السلمية، بدءاً بتوقيع اتفاق السلام الشامل، واتفاق أبوجا بشأن دارفور، واتفاق الشرق ووثيقة دارفور، ممّا يؤكّد للعالم أنّ قيادة السودان تنطلق من مبادئ راسخة تُعلي شأن الأمن والاستقرار وتسعى إلى إقرار السلام والتنمية. ولتعلم آية جهة تسعى إلى تشويه صورة السودان وقيادته أنّ النهج الذي نتبناه لمعالجة شؤوننا يكذب إدعاءاتها وإساءة السمعة التي تقوم بها.

إنّ ما ظهر في السودان من عزيمة ثابتة قضت على أسباب الفتن والحروب، على الرغم ممّا تعانيه بلاده من ضغوط سياسية واقتصادية وعقوبات جائرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، يقتضي وقفة جادة لمساعدة السودان على عبور هذه المرحلة الدقيقة إلى آفاق أرحب. ويتمثل ذلك في رفع الجزاءات عن السودان وإلغاء ديونه ودعم أوضاعه الاقتصادية.

لقد أكّد السودان غير مرة التزامه بسياسة حُسن الجوار، وعزمه على تعزيز العلاقات الأخوية مع جنوب السودان، وما تمّ إنجازه عمل عظيم أنهى أطول الحروب التي شهدتها القارة الأفريقية. وبالعزيمة ذاتها، سعينا إلى استكمال معالجة بقية المسائل القليلة العالقة. ومن هذا المنطلق، وحرصاً على استمرار التعاون الصادق مع جمهورية جنوب السودان، تمّ في العاصمة الأثيوبية يوم الخميس الموافق في ٢٧ أيلول/سبتمبر

الفعل التي قابلته، خير دليل على خطورة هذا الأمر وتأثيره على السلام والأمن الدوليين.

لقد شهدت بلادي نزاعاً مطولاً استمرّ أكثر من ستة عقود من الزمن، أقعدها عن تحقيق السلام والتنمية والاستقرار. وامتدّت الآثار السلبية لذلك النزاع إلى الإقليم. فإيماناً من حكومة السودان بأهمية وضع حدّ لهذا النزاع، وتمشياً مع مقرّرات موثيق الأمم المتحدة بضرورة حلّ النزاعات بالوسائل السلمية، بدأت مفاوضات شاقّة وعسيرة امتدّت لأكثر من عقد من الزمان، وتوجت بتوقيع اتفاق السلام الشامل برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وقد ساهم كثيرون من الشركاء الإقليميين والدوليين في الوصول إلى ذلك الاتفاق. والتزمت الحكومة السودانية بتنفيذه خلال الفترة المحددة، التي انتهت بإجراء الاستفتاء المشهور الذي اختار فيه شعب جنوب السودان الانفصال.

وقد ييسرت حكومة السودان كلّ ذلك وبادرت إلى الاعتراف بجمهورية جنوب السودان، مع التزام كامل بدعم الدولة العتيدة، عبّر عنه رئيس البلاد، السيد عمر حسن أحمد البشير شخصياً، في الاحتفال بإعلان ميلاد الدولة الجديدة في الجنوب. وعلى الرغم من كل ما قدّمه السودان تيسيراً لميلاد جمهورية جنوب السودان، فقد وُضعت عوائق وعراقيل كثيرة أمام تطبيع علاقات البلدين المتجاورين. وأدّى التأخير في إبرام اتفاقات هامة اعتبرها اتفاق السلام الشامل مسائل ما بعد الاستفتاء، إلى كثير من التوتّرات التي انتهت بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اعتماد خريطة طريق في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي أكّد على روح قرار مجلس السلام والأمن السالف الذكر.

لقد بدأنا مرحلة جديدة من التفاوض الجادّ برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة الرئيس

إني لآسف لما ورد في بيان نائب رئيس جمهورية جنوب السودان من أنهم يطالبون بمنطقة هجليج وإنهم لن ينسوا تعاطفهم مع من يحملون السلاح في جنوب كردفان والنيل الأزرق، لأن ذلك يمثل خروجاً على روح الاتفاق الذي تم في أديس أبابا. وهو عودة إلى ذات مربع التراجعات. وإني لآمل صادقاً أن يكون ذلك النص قد تسلسل من خطاب آخر أعد للإلقاء في هذه الجمعية قبل توقيع الاتفاقيات التي جرت كل ما كان قبلها.

وإذ تطالب حكومة السودان المجتمع الدولي بممارسة المزيد من الضغوط على الجماعات المتمردة لوقف الاعتداءات المتكررة على ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فإننا نؤكد بان حكومة السودان ستستمر في الاضطلاع بواجبها في حفظ الأمن وحماية المدنيين واستكمال مشاريع التنمية، حيث تشهد ولاية النيل الأزرق إقامة أكبر مشروع تنموي يتمثل في تلية سد الروصيرص، الذي اكتملت معه إقامة العديد من مشاريع التنمية.

كما اتبعت الحكومة سياسة الأرض الخضراء التي تعنى بالتوسع في المشاريع الزراعية وتعزيز خدمات المياه والصحة والتعليم بولاية جنوب كردفان. وفي ذات السياق، وإيماناً منا بمسؤوليتنا الأساسية عن حماية مواطنينا، نحدد التزامنا بالمبادرة الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في المناطق التي بقيت تحت سيطرة التمرد في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

بالرغم من جهود السودان لمعالجة الآثار السالبة جراء انفصال الجنوب، لا يزال عبء الديون الخارجية يثقل كاهل الاقتصاد السوداني. وأود التذكير في هذه السانحة بوعود المجتمع الدولي عقب توقيع اتفاقية السلام الشامل بالمساعدة في إلغاء ديون السودان، التي ذهبت - أي تلك الوعود -

٢٠١٢ التوقيع على تسعة اتفاقات بين حكومتَي السودان وجنوب السودان في مجالات الأمن والاقتصاد والحدود والنفط والتجارة والصيرفة والرواتب والديون والأصول ومسائل اقتصادية أخرى. وتجيء هذه الخطوة الهامة تأكيداً للالتزام السودان بسياسة حُسن الجوار وعزمه على تعزيز العلاقات الأخوية مع جمهورية جنوب السودان، واستكمالاً للوصول إلى تفاهم شامل على جميع المسائل العالقة.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، نتيجة خلاف بشأن المرجعية التي يمكن أن يُبنى عليها التصويت، فإنّ السودان يؤكّد الالتزام الكامل بروتوكول أبيي واتفاقها الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١١، وبقانون الاستفتاء بشأن أبيي، الذي أجازته الجانبان عبّر البرلمان السوداني في عام ٢٠١٠.

وهنا، لا بُدّ من التنويه والإشادة بدور الطرفين، وبوساطة رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي، وخلفه هيلامريم دساليغن، بصفتهم رئيساً لإيغاد، وبعض الشركاء الدوليين الذين لولا جهودهم المقدّرة لما تمّ التوصل إلى هذا الاتفاق، والمضّي قدماً في توقيع الاتفاقات مع دولة جنوب السودان. ويقودنا هذا إلى التنويه بأهمية دور الوساطة في حلّ التراجعات بالوسائل السلمية، ومن خلال التفاوض الجادّ والمثمر.

وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى أهمية ودور الوساطة في حل التراجعات بالطرق السلمية ومن خلال التفاوض الجاد والمثمر. نؤكد مجدداً على دور المجتمع الدولي في القيام بواجباته ومسؤولياته عن مساعدة الطرفين والوفاء بالتزاماته السابقة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بتقديم المساعدات المادية والعينية التي ستساهم في دفع عملية التطور والنماء في دولتي السودان وجنوب السودان.

إلى هذه الاتفاقية. كما ندعو مجلس الأمن إلى الضغط على هذه الحركات للانضمام إلى وثيقة الدوحة للسلام. كما اكرر دعوة المجتمع الدولي إلى المشاركة بفعالية في مؤتمر المانحين لإعمار دار فور المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر هذا العام في الدوحة.

وستواصل حكومة السودان إنفاذ إستراتيجيتها بمحاورها الخمسة لتنمية دار فور مع إعطاء أولوية قصوى لعودة النازحين واللاجئين بتنسيق مع السلطة الإقليمية، التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق الدوحة. لقد باشرت السلطة مهامها في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام.

وها هي ولايات دار فور الخمس تشهد الآن حالة من الأمن والاستقرار وعودة الحياة إلى طبيعتها، مما حدا بمجلس الأمن الدولي إلى تخفيض المكون العسكري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كنتيجة طبيعية لتحسن العام في الوضع الأمني والإنساني، الذي جاء مكملاً للجهود الكبيرة المبذولة من قبل حكومة السودان، مما مهد الطريق لانطلاق عمليات التنمية في دار فور وفتح الباب أمام تزايد أعداد النازحين واللاجئين العائدين إلى قراهم ومدنهم للاستقرار والإنتاج.

تعقد هذه الدورة في وقت يشهد العالم تطورات وتغيرات واسعة ومتشعبة تقتضي التعاون والتنسيق بين أعضاء الأسرة الدولية من أجل خير البشرية. وفي هذا الصدد، نرى أن عملية إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية والفرعية من القضايا الهامة التي يجب الوقوف عندها. لقد بات من الضروري الإسراع بمسألة إصلاح هذه المنظومة الدولية لتؤدي دورها بكل عدالة وشفافية وكفاءة، ولتكون على قدر التحديات. ولن يكون الإصلاح حقيقياً إلا بتمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من القيام بدورها كاملاً غير منقوص، مما يمكنها من أداء دورها بصورة شفافة ومتوازنة بين أجهزة الأمم المتحدة.

أدراج الرياح. ولعلكم تعلمون بان موضوع الديون كان من ضمن القضايا الرئيسية التي تم التوافق حولها مع حكومة جنوب السودان. وانطلاقاً مما اتفقنا عليه مع الجنوب حول الخيار الصفري، فقد عقدنا العزم على العمل مع إخواننا في حكومة جنوب السودان بالتحرك المشترك وفق خطوات متفق عليها مع المجتمع الدولي والدائنين حتى ينعم الشعبان الشقيقان بثمرات السلام ولضمان قيام دولتين قابلتين للحياة.

وفي ذات السياق، نؤكد على ضرورة إلغاء العقوبات الأحادية القسرية المفروضة على السودان التي تتنافى مع قرارات الجمعية العامة وتحالف الأعراف والقوانين الدولية. وفي هذا المقام، لا يفوتنا أن نؤكد على أن ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا يظل دون الطموح قياساً بالأهداف والمقاصد التي نصت عليها أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي للوفاء بهذه الالتزامات وبناء القدرات الوطنية من خلال الشراكات الفاعلة والإعفاء الكامل للديون وفقاً لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

تشهد بلادي تطوراً آخر هاماً. لقد أفضت مفاوضات السلام الخاصة بدار فور إلى توقيع وثيقة الدوحة للسلام في إقليم دار فور برعاية دولة قطر الشقيقة. وأود أن اغتنم هذه السانحة لأشيد بدور دولة قطر وسمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على جهودهما المقدرة من أجل استتباب السلام والاستقرار في إقليم دار فور. لقد وجدت وثيقة الدوحة للسلام في دار فور القبول والدعم الكبيرين من أهل دار فور بمختلف مكوناتهم ومن المجتمع الإقليمي والدولي. وانتقلنا بوثيقة الدوحة إلى صفحة جديدة في دار فور بعد أن طوينا صفحة الاقتتال إلى مرحلة تعزيز الاستقرار والتنمية والسلام وعودة النازحين.

وهنا ندعو المجتمع الدولي إلى حماية وتأمين ما تحقق من سلام بمحاصرة الحركات المتمردة المسلحة التي لم تنضم

والأمن الغذائي وقضايا الهجرة والإرهاب. وفي هذا الصدد نرى أهمية تعزيز التعاون الدولي في قضية تغير المناخ على أساس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أساس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والبروتوكول الملحق بها.

ونود أن نعبر عن إشاداتنا بدولة البرازيل لاستضافتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في تموز/يوليه الماضي ودورها الفعال في خروج القمة بوثيقة توافقية عكست الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء وأكدت على تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة عبر الاقتصاد الأخضر وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ونأمل أن يعكس تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية بصورة تمكن كل دولة من وضع سياساتها الخضراء الخاصة بها، وتسمح بانسياب المساعدات المالية والفنية والتكنولوجية للدول النامية بدون تمييز بين الشعوب.

إن وفد بلادي يدين جميع أشكال ومظاهر الإرهاب سواء كان من أفراد أو مجموعات أو دول، إذ أن الإرهاب ظاهرة لا ترتبط بدين أو ثقافة أو دولة معينة.

كما نحدد الدعوة لوضع تعريف محدد متفق عليه دوليا للإرهاب، الذي يشكل خطرا كبيرا على مجتمعاتنا، حتى لا يخلط بين مفهوم الإرهاب والنضال المشروع ضد الاحتلال الأجنبي والغزو والاستعمار. كما نرفض وصم ثقافة أو ديانة أو مجموعة عرقية محددة بالإرهاب. إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تتوخى عدم المساس بالحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة الدول فوق أراضيها.

ويتزامن عقد هذه الدورة من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مع عدد من المؤشرات الهامة على مستوى الاقتصاد العالمي، يأتي في مقدمتها تداعيات الأزمة المالية العالمية والارتفاع الكبير في أسعار السلع، لا سيما الغذائية منها، وتأثيرها

إن إصلاح مجلس الأمن يعتبر جزءا أساسيا من عملية الإصلاح. فالمجلس لم يعد يمثل الواقع الدولي المعاصر. وهذا رأي سمعناه من كل أعضاء هذه الجمعية تقريبا، إذ ظل المجلس بدون توسيع في عضويته وبدون إصلاح في طرق ومناهج عمله. وأصبح يتخذ قراراته بشكل يفقد للديمقراطية والشفافية إلى حد كبير. وعليه، فإن عملية الإصلاح لا بد أن تكون متكاملة وشاملة وبعيدة عن الحلول الجزئية أو المرحلية. إننا نتطلع اليوم وندعو إلى إقامة نظام دولي متوازن ومتعدد وعادل يكون قادرا على التعامل مع التحديات الماثلة ويسوده احترام القانون الدولي وتعلو فيه مبادئ وأهداف الأمم المتحدة بما في ذلك احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي شكل من الأشكال أو ذريعة من الذرائع وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

كما يشعر السودان بقلق عميق إزاء استحداث مفاهيم جديدة أو الدفع بأجندات غير متفق عليها دوليا ومثيرة للخلاف، مثل التدخل الإنساني والحروب الوقائية ومسؤولية الحماية والوصاية على حقوق الإنسان، والعقوبات الاقتصادية والسياسية، واستحداث آليات جديدة للضغط على الدول وتسييس العدالة الدولية. وفي هذا السياق فإن السودان يعبر عن رفضه للنهج الذي اتبعته ما تُعرف بالمحكمة الجنائية الدولية، التي انحرفت عن مسارها الذي اختطه لها مؤتمرها المؤسس لتصبح أداة سياسية، بكل أسف، تسعى لتجريم دول بعينها وتغض الطرف عن جرائم بشعة ترتكبها دول أخرى باسم الإنسانية ومحاربة الإرهاب. إن رفض طلب السلطة الوطنية الفلسطينية من قبل المحكمة الجنائية الدولية خير تعبير عن الظلم باسم القانون ومثال واضح لتسييس العدالة.

إن ظاهرة تغير المناخ تقف شاهدا على ما ذكرناه من أن تأثير القضايا أصبح واسعا ومتشابكا عجزت الدول عن التصدي له، كشأن العديد من القضايا الأخرى مثل الطاقة

ونحدد الدعوة من على هذا المنبر لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ونؤكد على حق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي. وفي هذا السياق، ندعو لحل الخلافات عن طريق المفاوضات والحوار والابتعاد عن الدعايات المغرضة ونشر الخوف والتوتر في المنطقة.

وفي سياق حديثنا عن الشرق الأوسط، يود وفد بلادي أن يسجل عميق حزنه وأسفه لما آلت إليه تطورات الأوضاع في سوريا من تصاعد للعنف ومن الاستخدام المفرط للقوة، الذي لن يوفر السبيل المناسب لحل النزاع. ونناشد من هذا المنبر جميع الأطراف أن تستجيب لصوت العقل وتترع للتفاوض ووقف الاحتراب والمواجهات العسكرية. كما أننا نرى أن تعيين مبعوث جديد تتوفر له معرفة أكبر بالمنطقة مثل السيد الأخضر الإبراهيمي ستكون فرصة مواتية للتوصل لحل سلمي للنزاع، أملين أن تتجاوب معه الأطراف المختلفة، لما في ذلك من حفاظ على سوريا وعلى كيانها الاجتماعي.

وفي شأن الصومال فإن السودان يبارك التطورات السياسية الأخيرة في هذا البلد الشقيق المتمثلة في نجاح الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا لتطوي المرحلة الانتقالية. ويسعدنا أن نهنئ الرئيس المنتخب حسن شيخ محمود عثمان، متمنين له التوفيق في إكمال مسيرة السلام والاستقرار في الصومال. وفي هذا السياق فإن السودان يشيد بجهود الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويدعو المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود، وللوقوف بجانب الشعب الصومالي الشقيق في هذه المرحلة المفصلية من تاريخه، حتى يعود لمواصلة دوره الطبيعي ضمن الأسرة الدولية. وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص أمنيائنا بنجاح فعاليات هذه الدورة للجمعية العامة تحت قيادتكم الحكيمة.

على التنمية المستدامة. ورغم ذلك فإن حكومة السودان تبذل جهودا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال التأكيد على استتباب الأمن والسلام، وإنجاز التنمية المنشودة. وظهر ذلك في التزام السودان بتنفيذ الأهداف الواردة في الاستراتيجية القومية طويلة المدى، التي تغطي الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٣، بالإضافة إلى ورقة الخطة الانتقالية لاستراتيجية تخفيف حدة الفقر.

وقد ظلت القضية الفلسطينية مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لما يزيد عن ستة عقود من الزمان، أصدرت خلالها المنظمة الدولية العديد من القرارات التي رفضت إسرائيل تنفيذها، ولا زالت تواصل تحديها لإرادة الدولية. ويعبر السودان عن دعمه الكامل لقرار السلطة الفلسطينية بالتقدم للمطالبة بعضوية الأمم المتحدة، وهو حق قانوني يستند إلى حق تقرير المصير الذي هو أحد مبادئ القانون الدولي.

لقد باتت الحالة في الشرق الأوسط تشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين، بالرغم من الإعلان المستمر عن رغبة الطرف العربي في الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، قائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى المبادرة العربية للسلام. إلا أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ظلت ترفض خيار السلام وتواصل حصارها الظالم وغير الإنساني الذي يجافي مبادئ القانون الدولي. هذا فضلا عن استمرار المخططات الاستيطانية وتغيير المعالم الديمغرافية لمدينة القدس، بهدم المنازل وتجريف الأراضي والتوسع الاستيطاني وممارسة سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري ومواصلة اعتقال آلاف الفلسطينيين. إننا نحدد الدعوة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، على وجه الخصوص، بأن ينهض بمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ويتخذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

التعاون في مجال التنمية، من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا.

وتزيد بابوا غينيا الجديدة أيضا الاستثمار في مستقبل أطفالنا وأمنهم ونجاحهم من خلال توفير التعليم المجاني والجيد النوعية من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، علاوة على توفير الدعم المالي للتعليم من الصف ١٢ إلى مرحلة التعليم العالي. ونرى أن ذلك سيساعدنا على تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي للجميع، مما سيعزز عملية بناء دولتنا.

ونحن عاكفون أيضا على إصلاح وتطوير بنيتنا التحتية الرئيسية، من قبيل الطرق والمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات، بوصفها من عوامل الدفع الأساسية للتنمية المستدامة في بلدنا. ونعمل على زيادة الدعم للتمويل ضمانا لتقديم خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية على نطاق البلد بأسره. ويشمل هذا تنشيط قدرتنا من الموارد المؤسسية والبشرية للانتقال بالبلد إلى مستوى أعلى من التنمية، وتلك أولويتنا للتنمية الوطنية.

وقد أولت حكومتنا الأولوية لمكافحة الفساد على جميع مستويات المجتمع. وفي قيامنا بذلك، اعتمدنا مبدأ عدم التسامح مطلقا. وفي هذا الصدد، ينشئ بلدنا اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد تعزيزا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونرى أن هذه الجهود في مجال التشريعات والسياسات ستنهض بالحوكمة الرشيدة، وتؤدي إلى التنفيذ الفعال للخدمات الأساسية وإتاحة فرص المشاركة في التنمية الوطنية لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

إن اقتصاد بابوا غينيا الجديدة ينمو بمعدل سنوي قدره ٨ في المائة. وما يبرز التحسن في أدائنا الاقتصادي الاستقرار السياسي والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وبناء أول مشروع كبير للغاز الطبيعي المسال. ويُحتمل أن يزيد العائد من هذا

السيد باتو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):

ترجي بابوا غينيا الجديدة للتهنئة للسيد ييريميتش على انتخابه مؤخرا لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ويتعهد بلدنا بتقديم دعمه له في أدائه هذا الدور. وأثني أيضا على سلفه سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، لما أداه من عمل قيم في العام الماضي.

وقد احتفلت بابوا غينيا الجديدة مؤخرا، في ١٦ أيلول/سبتمبر، ببلوغها ٣٧ عاما من الاستقلال. وقبل ذلك نجح بلدنا، رغم التحديات المختلفة، في إتمام انتخاباته العامة بطريقة عادلة وسلمية. وتوجت تلك الانتخابات بعقد برلماننا الوطني التاسع وتشكيل حكومة جديدة. ونشكر أصدقائنا الأقرين وشركائنا في التنمية الذين مدوا لنا يد المساعدة في العملية الانتخابية، ومن بينهم استراليا ونيوزيلندا واليابان وكوريا الجنوبية والصين والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والكومنولث.

ونحن، بوصفنا دولة نامية شابة، فخورون بديمقراطيتنا القائمة على أساس الدستور والمتطورة. ومع أن شعبنا يقطن دولة بابوا غينيا الجديدة الجزرية منذ قرون عديدة، ما زال تاريخنا الحديث على قصره شاهدا على إرادة شعبنا في الحفاظ على ديمقراطيتنا الناشئة وتوطيد دعائمها بما يتماشى مع سيادة القانون. فذلك، في عالم اليوم، هو الأساس الذي يتم فوقه بناء المجتمع العادل والمنصف وهو الأساس الذي تقام عليه المجتمعات.

وترد أولويات بابوا غينيا الجديدة الإنمائية الرئيسية للسنوات الخمس المقبلة في خطتنا متوسطة الأجل للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وهي تسعى لتحقيق خريطة طريق وطنية طويلة الأجل في إطار رؤيتنا لعام ٢٠٥٠. ونحن بحاجة إلى تعزيز اقتصادنا لكي يكون أقدر على تحمل صدمات السوق العالمية، وذلك بتنويع التجارة والاستثمار واستعراض

قمنا بتعديل اتفاق كيرنز من أجل تنسيق المساعدة الإنمائية بشكل أفضل وضمان تقديم المعونة بشكل فعال.

ونرحب بالمشاركة الإيجابية للأمم المتحدة مع منطقة المحيط الهادئ وأشكر الأمين العام على زيارته وعلى التزامه المستمر. ويشجعنا ذلك كما يشجعنا تعزيز الاتصالات مع منظومة الأمم المتحدة وموظفيها في منطقة جزر المحيط الهادئ.

ويتمثل التحدي الذي يواجه بابوا غينيا الجديدة في ضمان الاستدامة لتنمية مواردنا الطبيعية وترجمة منافعها بشكل فعال إلى تحسّن في سبل المعيشة لشعبنا. وسوف يساعدنا هذا بدوره في تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، وخاصة المؤشرات الـ ٢٢ والغايات الـ ٩٠ الوطنية التي حددناها لأنفسنا.

ونعترف بأنه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جميعا بحلول عام ٢٠١٥، ولكننا نلاحظ حدوث تقدم ملموس في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وهو الهدف الإنمائي للألفية ١، وفي الحد من وفيات الأطفال، وهو الهدف الإنمائي ٤. ومن ثم فإن بلدنا من جانبه، يمسك تماما بزمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبدعم من شركائنا في التنمية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ستجري بابوا غينيا الجديدة تجربة لمفهوم قرية الألفية هذا الشهر. ونحدد التزامنا بالعمل مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، ونؤكد من جديد ضرورة إيلاء الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية في مناقشاتنا لأهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وتواصل بابوا غينيا الجديدة تكثيف جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في البلد. ونحن نعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وشركائنا في التنمية الآخرين على تعزيز هذه الأهداف. وقد أبلغنا مجلس حقوق الإنسان حتى الآن في تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن ما تم

المشروع نمو اقتصادنا، وأن يضاعف قاعدة الإيرادات بحلول عام ٢٠١٤. ونحن عازمون على أن نتقاسم تلك الثروة مع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ بالشكل المناسب. وفي هذا السياق، تم إنشاء صندوق للثروة السيادية لإدارة الإيرادات المتأتية من مشروع الغاز الطبيعي المسال والصناعات الاستخراجية الأخرى بطريقة مهنية. ونخطط لإعادة استثمار تلك الإيرادات من أجل مستقبل بلدنا.

ونعتقد أن تعزيز الاقتصاد سيحسن مؤشراتنا الاجتماعية، ولا سيما من خلال معالجة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدينا، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع العالية، وإنفاذ القانون والنظام، وشيخوخة القوى العاملة في القطاع العام، وتدهور حالة البنية التحتية لبلدنا.

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن تأييدها لخطة عمل الأمين العام الخمسية، التي انطلقت في ٢٥ كانون الثاني/يناير، والمتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعزيز الأمن البشري، والنهوض بالقيم الأساسية للمجتمع الدولي، ودعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، والعمل مع النساء والشباب ومن أجلهم. فما زالت بابوا غينيا الجديدة تستفيد من الوجود القوي للأمم المتحدة، الذي تم من خلاله تنفيذ برامج إنمائية مختلفة. ونقدّر مساهمة الأمم المتحدة في هذا الصدد تقديرا عظيما.

ونقوم كذلك من تلقاء ذاتنا بتنفيذ مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٦. ويأتي هذا بنتائج جيدة بشكل غير عادي حتى الآن لبلدنا. ونحن ممتنون أيضا لأن الأمم المتحدة قد استجابت لدعوتنا بتحقيق التآزر بين إطارها للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وخططنا متوسطة الأجل للتنمية. غير أنه يمكننا عمل المزيد. ونحث الشركاء المانحين على التقيد بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. ومن خلال منتدى جزر المحيط الهادئ،

الحكومة الأسترالية، الذي تم الإعلان عنه على هامش منتدى جزر المحيط الهادئ في راروتونغا في آب/أغسطس ٢٠١٢، وكذلك على التمويل المقدم من شركاء التنمية الآخرين، ومنهم نيوزيلندا والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وتعكف بابوا غينيا الجديدة الآن، بعد انضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على عملية التصديق على الاتفاقية. ويعمل بلدنا مع الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ من أجل استضافة اجتماع وزراء منتدى جزر المحيط الهادئ المعنيين بالإعاقة يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بورت مورسي.

ونعمل أيضا على إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ونعكف، في الوقت ذاته، على سحب التحفظات السبعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبرتوكولها لعام ١٩٦٧. وفي هذا السياق، نضطلع في شراكة مع استراليا بمعالجة قضايا الاتجار بالبشر وتهريب البشر في منطقتنا.

والموضوع الذي وقع عليه الاختيار للاجتماع رفيع المستوى خلال هذه الدورة، وهو سيادة القانون من أجل التسوية السلمية للمنازعات، يجيء في حينه ويستحق الثناء. وتؤيد بابوا غينيا الجديدة مبادئ سيادة القانون، كما أسلفت القول، تأييدا تاما.

وبابوا غينيا الجديدة تعرب كذلك عن تأييدها التام لزع السلاح وعدم الانتشار من أجل الوصول إلى عالم يسوده السلام. ونحث الدول النووية على نزع السلاح النووي والدول التي تفكر في أن تصبح نووية على الامتناع عن القيام بذلك. ولا تزال منطقة المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على التوقيع والتصديق على معاهدة راروتونغا، التي تحظر الأسلحة النووية في هذه المنطقة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

إنجاز من العمل فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما قدمنا تقارير إلى المجلس في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم حكومتنا هذا العام بالنظر في تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه لعام ٢٠١٢ (A/HRC/20/16) وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام ٢٠١٠.

وتلتزم بابوا غينيا الجديدة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونذكر أن النساء والفتيات لسن فقط شريكات رئيسيات في التنمية الوطنية وإنما أيضا أشخاص لا بد من احترام وحماية كرامتهم الإنسانية المتأصلة. وتلك ركيزة أساسية لدستورنا وقيمة أساسية من قيم خريطة الطريق إلى التنمية الوطنية في بلدنا. ومما يشهد بنجاح هذا التدبير زيادة عدد الفتيات اللاتي تلتحقن بالمرحلتين الابتدائية والعليا من التعليم وارتفاع معدل الاحتفاظ بهن على نحو متزايد. ويزداد أيضا توظيف المرأة والاعتراف بها وتكليفها بقدر أكبر من المسؤوليات في قطاعينا العام والخاص. والواقع أننا حققنا إنجازا مشهودا هذا العام، ومن الإنجازات غير المسبوقة في تاريخنا السياسي، وذلك بأنه تم، للمرة الأولى، انتخاب ثلاث نساء لعضوية البرلمان الوطني. وهذا الاتجاه الإيجابي آخذ في التزايد في بلدنا على جميع المستويات.

ونذكر أيضا ما لحماية نسائنا وفتياتنا من العنف والتمييز من أهمية حاسمة. وتأخذ بابوا غينيا الجديدة بنهج استباقي من خلال التعليم والدعوة والتشريع لمنع العنف القائم على نوع الجنس. وقد جعلنا ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات جريمة يعاقب عليها القانون. وتمثل الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركاؤنا في التنمية والمجتمع المدني، جزءا هاما من قضايا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في بلدنا. وفي هذا السياق، نثني على التمويل، المقدم إلى حد كبير من

وفي الختام، نعرب عن تأييدنا للدعوة التي وجهها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. كما ندعو مرة أخرى إلى إصلاح مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، حتى يتجلى فيه الواقع الجغرافي السياسي اليوم. رُفعت الجلسة في الساعة ١٤/٣٠.

وما زال يساورنا القلق إزاء استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، ندعو إلى وضع حد، في أقرب وقت ممكن، للطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بشأن إبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة في الآونة الأخيرة.

وتدعم بابوا غينيا الجديدة منتدى مجموعة الدول المشة السبع زائد لجهوده الرامية إلى تعزيز بناء السلام وبناء الدول في البلدان المشة والخارجة من منازعات، ونثني على تيمور - ليشتي لما تبديه من قيادة في هذا الصدد. وفي إطار التزامنا الوطني بتعزيز السلام والأمن العالميين، بدأت بابوا غينيا الجديدة مساهمتها في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتتطلع إلى توسيع نطاق تلك المساهمة.

ولا نزال على التزامنا بجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الخاص بتغير المناخ، وذلك فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف. ونلتزم بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونعرب عن تأييدنا للإعلان الوارد بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق).

وتعرب بابوا غينيا الجديدة عن تقديرها للدور المحوري الذي تؤديه المؤسسة العالمية للنمو الأخضر في سبيل التنمية المستدامة. وبصفة بابوا غينيا الجديدة عضوا مؤسسا فيها، فهي تتعهد بالعمل جنبا إلى جنب مع غيرها من أصحاب المصلحة لضمان تحقيق النتائج المرجوة من خلال المؤسسة. وفي هذا السياق، نشيد بالعمل الذي قامت به جمهورية كوريا في هذا الصدد.